آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٨ أيلول ٢٠١١ م المجلد الخامس عشر العدد ٣

8 September 2011 Volume 15, No. 3

''استحقاق أيلول''.. مكاسب سياسية ومخاوف إستراتيجية

صفحة 4

المصالحة في ''ذمة أيلول''.. والفصائل تنفي توافقها على التأجيل

صفحة 8

البُعد السياسي المفقود لحملة الاحتجاج الاجتماعية في إسرائيل

صفحة 13

في هذا العدد أيضاً:

- ''القطار الفلسطيني'' نحو الأمم المتحدة انطلق .. ومحطته الأخيرة لا تزال مجهولة! صفحة 2
- مخاوف من تقزيم ''استحقاق أيلول'' إلى مجرد خطوة لتحسين شروط التفاوض صفحة 6
- خبراء: آفاق حل الأزمة المالية للحكومة يعتمد على التطورات السياسية المقبلة صفحة 7
- المصالحةُ مؤجلةٌ حتى ''أيلول'' وما بعده صفحة 9
- تأجيل ملف الأمن يبرز مخاطر ''إدارة الانقسام'' .. والمحاصصة في المربع الأخطر صفحة 10
- حركة الاحتجاج الإسرائيلية تدفع مئات الآلاف نحو الشوارع .. وخلافات قادتها تهدد مستقبلها صفحة 12
- بين رفض وترحيب .. الانتخابات المحلية تضاف إلى ''رهائن'' المصالحة المعلقة صفحة 14
- هل تغير المشهد الفصائلي؟ أحزاب جديدة .. أم إضافات رقمية لأحزاب قديمة؟! صفحة 16
- تهدئة هشّة تثير جدلاً فلسطينياً .. وغزة تتوجس من عملية عسكرية واسعة صفحة 17
- صفقة شاليط ما بين مد وجزر وآراء متباينة حول فرص إنجازها صفحة 18
- غزة: جدل حول فصل دحلان وتخوفات على وحدة ''فتح'' صفحة 19

الافتتاحية

الموضوع هو ما بعد أيلول

يحتدم النقاش منذ أسابيع عدة حول مزايا ومخاطر الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، حتى لو تعذّر الحصول على العضوية بسبب الحاجة لتوصية من مجلس الأمن، التي أعلنت الولايات المتحدة أنها ستمارس «الفيتو» أو رفض الطلب.

للموضوع جوانب مختلفة، بعضها قانوني متخصص يصعب للمواطن العادي متابعته، وبخاصة بوجود اختلاف في الرأي بين عدد من القانونيين.

ويوجد تأييد واسع لهذه الخطوة في أوساط متعددة، كما يوجد توجس أيضاً عند البعض، وبخاصة فيما يتعلق باستبدال الدولة المعترف بها لتحل مكان منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في الأمم المتحدة.

دون الدخول في أي نقاش قانوني حول هذا الموضوع، ما هو ناقص حالياً هو الشفافية؛ أي عرض مفصل للجوانب القانونية من منظور منظمة التحرير الفلسطينية لغرض إطلاع الجمهور على تفاصيل الموضوع وبصورة دقيقة وواضحة.

نجد تصريحات إعلامية لعدد من المسؤولين، ولكنها لا تكفي لأنها موجزة وغير دقيقة، وتهدف أساساً إلى حشد الدعم لهذا المسعى، وليس للعرض الموضوعي العلمي لجوانب الموضوع كافة.

في كل الأحوال، ومن منظور سياسي، ما هو أهم يتمحور حول ما بعد أيلول. لنفترض أنه تم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وحتى لو افترضنا أيضاً حصولها على العضوية جدلاً، ماذا يعني هذا من ناحية عملية سياسية أو قانونية؟

من الواضح أنها ستستمر في البقاء كدولة تحت الاحتلال، وإذا كان هذا يحسن الوضع الفلسطيني في جانب أو آخر، ما هي هذه الجوانب؟ كيف يمكن البناء على هذا الإنجاز؟ وما هي الخطوات اللاحقة التي يمكن اتخاذها؟

هذه أسئلة مشروعة ولا توجد إجابة عنها، السؤال هو: ماذا بعد أيلول؟ هل توجد خطة أو تصور إستراتيجي للمسار بعد ذلك؟ أم أن هذه خطوة تكتيكية فقط، إما لتعبئة الفراغ السياسي الناجم عن عدم وجود مفاوضات، أو لتحسين شروط التفاوض إن كانت هذه الخطوة تؤدي فعلاً لهذا؟

هذه أسئلة من حق الجمهور أن يسألها، ويقع على منظمة التحرير الفلسطينية إعطاء الإجابات حتى يتوفر الدعم الجماهيري المناسب لهذا المسعى.

جدل قانوني بشأن تأثير استبدال بعثة منظمة التحرير بالدولة المراقبة

"القطار الفلسطيني" نحو الأمم المتحدة انطلق .. ومحطته الأخيرة لا تزال مجهولة!

حسام عز الدين

بدأ العديد من وسائل الإعلام، وبخاصة الأجنبية والعربية، تجهيز نفسها، وتوجيه مراسيلها العاملين في الأراضي الفلسطينية، لرفع مستوى الاستعداد لما قد يحصل في أيلول الجاري، حينما ستتوجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف بدولة فلسطين عضواً كاملاً في المنظمة الدولية، أو دولة مراقبة (دولة غير عضو).

إلا أن حالة من الغموض والتفسيرات القانونية المتناقضة التي تصدر من جهات متعددة ومسؤولين، خلقت حالة من عدم الفهم على المستوى الفلسطيني، على الأقل، بشأن حقيقة ما سيجري هذا الشهر، أو ربما في الشهر المقبل، والنتائج والتداعيات المحتملة عقب ذلك.

ووجه العديد من القادة السياسيين انتقادات لما وصفوه "فتاوى" يقدمها الكثير من المحللين إزاء ما سيحدث في إطار المبادرة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة، انطلاقاً من أن القيادة الفلسطينية دفعت بكل قوتها للفوز في هذه المعركة الدبلوماسية، وتحتاج إلى أوسع دعم فلسطيني في هذه المرحلة.

وقال نمر حماد، المستشار السياسي للرئيس محمود عباس، في مقابلة مع **صوت فلسطين**: هناك من يحاول أن يقدم فتاوى إزاء ما سنقوم به في الأمم المتحدة، والواضح لغاية الآن أننا سنتوجه إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة، وغير ذلك فكله فتاوى ومحاولات تفسيرية.

وفي ١٣ أيلول الجاري، تفتتح أعمال الدورة رقم (٦٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن تحدد الجمعية في بداية كل دورة، بناء على توصية مكتبها، تاريخاً لاختتام الدورة، بمعنى يرى فيه البعض أن التوجه الفلسطيني قد يأخذ بعين الاعتبار استمرار الدورة لفترة طويلة، بما يتيح المناورة بشأن موعد تقديم الطلب الفلسطيني (٢٠ أيلول حسب تصريحات فلسطينية رسمية)، أو موعد البت به، وهو ما دفع البعض للاعتقاد أن التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لا يعبر عن توجه لتبني إستراتيجية بديلة لا تراهن على توظيف ذلك لتحسين شروط العودة إلى المفاوضات.

وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير د. صائب عريقات، في لقاء مع صحافيين محليين وأجانب، أن المعركة التي تنوي السلطة الفلسطينية خوضها في الأمم المتحدة "تبدأ" في أيلول، وقد تستمر طيلة فترة دورة الأمم المتحدة.

وعلى ما يبدو فإن ما تظهره القيادة الإسرائيلية من تخوفات إزاء توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، أسهم إلى حد كبير في تمسك القيادة الفلسطينية وتصميمها على التوجه نحو الأمم المتحدة، على الرغم من عدم رغبة الإدارة الأميركية في هذا الأمر، وممارستها الضغوط على القيادة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات الثنائية.

وحظي تصميم القيادة الفلسطينية على التوجه إلى الأمم المتحدة، على الرغم من عدم وضوح مضمون مشروع القرار الذي سيقدم للمنظمة الدولية (مجلس الأمن أو الجمعية العامة)، بدعم خلال اجتماع مجموعة العمل العربي المنبثقة عن لجنة المتابعة في الدوحة بداية شهر رمضان، حيث أعلنت اللجنة موافقة العرب بشكل نهائي على التوجه إلى الأمم المتحدة. كما اتفقت على خطة تحرك عربي شاملة لمواصلة حشد التأييد والدعم للتوجه الفلسطيني من خلال التحرك مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

وقدم الوفد الفلسطيني في ذلك الاجتماع، ثلاثة ملفات قانونية وسياسية وإجرائية، وتم اعتمادها بالكامل من العرب.

وأعلن عريقات أن "القطار الفلسطيني باتجاه نيويورك؛ أي الأمم المتحدة ومجلس الأمن، انطلق وستكون البداية في أيلول، وليس النهاية".

وأوضح أن "خطة التحرك تتضمن سلسلة اتصالات وزيارات ومشاورات مع الدول الأعضاء ومع المجموعات الجيوسياسية والمنظمات الدولية والإقليمية".

أما وزير الشؤون الخارجية د. رياض المالكي، فقال خلال لقاء مع صحافيين أجانب نقلت فحواه وكالات الأنباء، إن الرئيس محمود عباس سيقدم بنفسه طلب الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية إلى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في العشرين من أيلول، وهو ما يشير إلى نية القيادة الفلسطينية خوض هذه المعركة الدبلوماسية، على الرغم من عدم اطّلاع معظم أعضاء هذه القيادة على مشروع القرار الذي سيقدم، كما هو الحال بالنسبة للرأي العام الفلسطيني!

في المقابل، أكد عريقات عدم وجود تنسيق مع حركة "حماس" بشأن استحقاق الدولة في أيلول الجاري، وذلك تعقيباً على توجه وفد من حركة "حماس" برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل إلى قطر للاجتماع بالقيادة القطرية وإطلاعها على آخر التطورات.

غير أنه أشار إلى وجود لجنة عليا للتنسيق بشأن التوجه للأمم المتحدة تضم عدداً من الفصائل، مؤكداً أن هذه اللجنة على استعداد لاستقبال أي فصيل دون استثناء.

وجدد عريقات التأكيد على الموقف الفلسطيني الرافض للتراجع عن الذهاب إلى الأمم المتحدة، مشيراً إلى نجاح الفلسطينيين في الحصول على دعم عربي غير مسبوق، وتأييد دولي عارم لخطوة الاعتراف بالدولة.

"قطار فلسطيني" يفتقر لوحدة الموقف والاتجاه

وإن كانت حركة "فتح"، وغالبية الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، تؤيد بأشكال مختلفة التوجه إلى الأمم المتحدة، فإن قادة من حركة "حماس" يعبرون عن مواقف تتراوح بين المعارضة والتحفظ على هذا التوجه، الذي اعتبره بعضهم خطوة "لا تغني ولا تسمن من جوع"، على حد تعبير عضو المكتب السياسي للحركة د. محمود الزهار.

يتبع ←

ونقل عن الزهار قوله "توجه السلطة للأمم المتحدة بمثابة رجل يقفز في الهواء، فإما أن تكسر يده أو قدمه".

وعلى الرغم من موقف الزهار هذا، فإن حركة "حماس" لا تبدي موقفاً صارماً في رفض التوجه إلى الأمم المتحدة، حيث يبدي عدد من قادتها تأييداً ولو على استحياء.

لكن، ومع اقتراب التوجه "المفترض" إلى الأمم المتحدة، لا يزال اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" يراوح مكانه، على الرغم من الإعلان عن توصل الحركتين إلى اتفاق لاتخاذ إجراءات أقرب إلى "حسن النوايا" كمعالجة ملفات إطلاق سراح المعتقلين، وإعادة فتح المؤسسات والجمعيات المغلقة في الضفة والقطاع، وحل مشكلة جوازات السفر والممنوعين من السفر في قطاع غزة، ما يوحي بأن ما يجري يجدد المخاوف من تحول اتفاق المصالحة إلى مظلة لإدارة الانقسام بدلاً من إنهائه.

وعلى الرغم من أن المصالحة لم تتحقق لغاية الآن، فإن الاحتفال بالتوصل إلى اتفاق المصالحة في الرابع من أيار الماضي في القاهرة، منح الرئيس عباس ورقة مهمة، حينما تسلم الاتفاق من الحركتين بصفته ممثلاً للشعب الفلسطيني، وليس بصفته القائد العام لحركة "فتح"، وهو مشهد حرص عليه وهو يستعد للتوجه بملف الاعتراف بالدولة إلى الأمم المتحدة.

ويرى البعض أن أجواء الاحتفال بالتوقيع على اتفاق المصالحة في ذلك التاريخ، وضعت الرئيس عباس في موقع الرابح الأول، ومثلت اعترافاً صريحاً من حركة "حماس" بشرعيته في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهو الموقف الذي عارضته الحركة كثيراً. وبالتالي حصل عباس من وجهة نظره على شرعية التوجه إلى الأمم المتحدة ممثلاً للشعب الفلسطيني وإن عارضت "حماس" ذلك في حينه.

هل يعلق القطار بين سكتي الموقفين الأوروبي والأميركي؟!

وفي ظل الحملة الدبلوماسية الدؤوبة التي شنتها القيادة الفلسطينية للحصول على اعتراف واسع بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ قبل طرح هذا الملف على الأمم المتحدة، تسود تقديرات بأنه عندما يحين موعد جلسة الجمعية العامة، فإن عدداً يتراوح بين ١٣٠ و١٤٠ دولة ستكون قد اعترفت بالدولة الفلسطينية، من أصل ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يقلق إسرائيل.

وفي هذه الأثناء، تواصل الإدارة الأميركية سعيها لحرف القطار الفلسطيني عن مساره، وإعادته إلى "مسار المفاوضات الثنائية"، حيث كشف مؤخراً عن عشرات الرسائل التي بعثتها الولايات المتحدة إلى دول تحثها فيها على عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال بوابة الأمم المتحدة.

ولم يعد خافياً أن الولايات المتحدة أرسلت إشارات واضحة حول عزمها استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد أي طلب للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وكان أكثر من مسؤول فلسطيني دعا الإدارة الأميركية إلى مراجعة موقفها، تحت تبرير أن القيادة الفلسطينية "ليست في مواجهة مع أحد لكننا نطلب من الإدارة الأميركية مراجعة موقفها من الفيتو الذي هددت به". أما عريقات، فقد أعلن عقب اجتماعه بالقنصل الأميركي العام في القدس دانيال روبنستين، يوم ٢٦ آب الماضي، أن الولايات المتحدة هددت بقطع مساعداتها للفلسطينيين إذا مضوا قدماً في تقديم طلب للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة، على الرغم من نفي وزارة الخارجية الأميركية لاحقاً لجوئها إلى مثل هذا التهديد!

وبالمقابل، عبر الاتحاد الأوروبي، من خلال الممثلة العليا لشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد كاثرين آشتون، عن موقف يحمل في ثناياه إمكانية حدوث انقسام سياسي في الموقف الدولي، أو في اللجنة الرباعية الدولية على الأقل، فيما ذهب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يوم ٣٠ آب الماضي للتعبير عن أمله في "أن تتحدث دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧ بصوت واحد بشأن مسألة الاعتراف بالدولة"، في إشارة على ما يبدو إلى وجود تباينات بين مواقف دول الاتحاد نفسها. ولم يلبث أن كشف عن اقتراح بحصول دول فلسطين على مكانة شبيهة بالفاتيكان في الأمم المتحدة.

وكانت آشتون صرحت خلال لقاء مع وزير الخارجية الأردني ناصر جودة في عمان يوم ٢٩ آب، أن الفلسطينيين هم الذين سيقررون النهج الذي سيتبعونه في الأمم المتحدة لتقديم طلب الاعتراف بدولتهم في ٢٠ أيلول. وأضافت "تحدثت إلى الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) عن مجموعة من الاحتمالات، ولا يوجد حتى الآن قرار من أي نوع على الطاولة لأيلول"، لكنها أوضحت أن الفلسطينيين "سيقومون بذلك عن طريق الحوار مع زملائهم من الدول العربية، ومع معرفتنا الكاملة".

وأكدت آشتون أنها قالت للرئيس عباس "أنت من سيقرر ماذا تفعل".

وجدد الرئيس عباس في كلمة له أمام مؤتمر للأئمة والخطباء في البيرة، يوم ٢٧ آب الماضي، تأكيده على التوجه إلى الأمم المتحدة، إلا أنه في الوقت ذاته أشار إلى أن القيادة الفلسطينية تنتظر "أي شيء مقنع من الأسرة الدولية، وتحديداً من الولايات المتحدة وإسرائيل، يمنع القيادة الفلسطينية من التوجه إلى الأمم المتحدة.

وأوضح أن أي اقتراح يقدم إلى القيادة الفلسطينية يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧ وتجميد الاستيطان.

وقال مسؤول في أحد الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير "صحيح أن الرئيس عباس في خطابه هذا أبدى مرونة في انتظار طروحات جديدة، لكنه أكد أيضاً تصميمه على التوجه إلى الأمم المتحدة".

وكان الرئيس الفرنسي اقترح على الرئيس عباس وضعية دولة على شاكلة الفاتيكان بصفة مراقب في الأمم المتحدة. الأمر الذي وصفه مراقبون محاولة فرنسية لمنع الانقسام في الاتحاد الأوروبي، حيث لم تعلن فرنسا وبريطانيا وألمانيا موقفا رسميا ولكنها لا تحبذ التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، فيما يقف العديد من دول أوروبا مع الفلسطينيين.

وكشف ساركوزي عن هذا الاقتراح يوم ٢ أيلول عند لقائه بسفراء فرنسا في العالم، وقال إن الاقتراح جرت بلورته بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، مع إشارته إلى أن عددا من القيادات الفلسطينية رحّب بالاقتراح!

وتتضمن ورقة الاقتراح الفرنسي منح دولة فلسطين العضوية في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ما سيتيح لها مقاضاة إسرائيل على أية جرائم حرب أو اغتيالات، ولكن ألمانيا رفضت هذا البند، كما تتضمن الورقة الفرنسية أن تعترف إسرائيل "نظريا" بحدود دولة فلسطين على خط العام ١٩٦٧، مع إدراج كلمة تبادل أراض والاعتراف بإسرائيل دولة لليهود!

ونقلت وكالات أنباء (وكالة معا الإخبارية، ٢ أيلول) عن أحد الدبلوماسيين الغربيين الكبار قوله: إن الاقتراح الفرنسي مجرد تكتيك يقضي برمي عظمة صغيرة للفلسطينيين لمنعهم من التوجه للأمم المتحدة، ولكن هذا لن يمنع أبدا أن إسرائيل ستدفع ثمنا باهظا في أيلول.

وفي تعقيبه على الاقتراح، قال المالكي: هذا الطرح غير مقبول لدينا.. ولو أردنا أن نحصل على صفة مراقب نستطيع أن نحصل عليها في أي وقت ومتى شئنا، لكننا ذاهبون إلى مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة، وهناك غالبية تؤيدنا.

كما نفى المالكي إمكانية إلغاء التوجه لمجلس الأمن، والاكتفاء بالذهاب إلى الجمعية العامة، وقال: نحن نتحرك بناء على هذا الخيار رغم التهديد الأميركي. غير أنه استدرك قائلا "هناك ٢٠ يوما قبل أن يسلم الرئيس طلب العضوية للسكرتير العام للأمم المتحدة، لكننا سوف نرى ماذا سوف يحدث من تطورات تسمح لنا بالنظر في خياراتنا.. سوف تقدم صيغ حتى ٢٠ الشهر، وسنقوم بدراستها حول ما إذا كانت تخدم القضية الفلسطينية أم لا، وفي حال لم تكن جدية سوف نواصل الذهاب لمجلس الأمن".

أما فيما يتعلق بنص ومضمون وصيغة القرار الذي سيقدم للأمم المتحدة، فقد أشار المالكي إلى أنه "حتى اللحظة يجري العمل مع كل الدول الصديقة والشقيقة على صياغة قرار يكون مرضيا للجميع، لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن".

"استحقاق أيلول" بين رأيي "جودين" و"بويل"

وبين الوضع الفلسطيني الداخلي من جهة، والوضع الأميركي الأوروبي من جهة ثانية، نشر رأيان قانونيان من خبيرين بشأن التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة، وما إذا كان سيؤثر بالسلب أو الإيجاب على القضية الفلسطينية، تلتهما مذكرة وقعها عشرات الشخصيات السياسية والأكاديمية والثقافية الفلسطينية تحذر من المساس بمكانة منظمة التحرير التمثيلية وثوابث الحقوق الفلسطينية، إضافة إلى آراء أخرى "متحفظة"، وتصريحات رسمية "مطمئنة" حول مكانة المنظمة وحق العودة.

واعتبر صاحب الرأي الأول، وهو الخبير القانوني الدولي، والبروفيسور في جامعة أكسفورد البريطانية، جاي جودين جيل، أن توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، ودون أن تكون لها سيادة على الأرض أصلاً، سيلغي تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، الذي حظيت به في العام ١٩٧٥، وبالتالي سيؤثر بالسلب على تمثيل الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة لدى المنظمة الدولية المتحدة، بما يعنيه ذلك من تمثيل حقوق أساسية مثل حق العودة وتقرير المصير.

وبالمقابل، كتب خبير دولي آخر هو البروفيسور في القانون الدولي بجامعة إلينوي الأميركية فرانسيس بويل، الذي عمل مثلما جودين مستشارا لمنظمة التحرير الفلسطينية، رأياً مناهضاً لرأي جودين، حيث قال بويل في مقال له رداً على زميله، إن سعي الفلسطينيين للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية لن يؤثر على شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كانت تعتبر بمثابة "الحكومة المؤقتة" للدولة الفلسطينية، عقب الإعلان عن قيام الدولة ضمن وثيقة إعلان الاستقلال خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر العام ١٩٨٨.

وفي الوقت ذاته، أبدت شخصيات سياسية وكتاب ومثقفون تخوفاتهم من أن يلحق رفع التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى دولة كاملة العضوية، أو بصفة مراقب، الضرر بشرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، ومن ثم سيؤثر هذا الأمر على حق العودة، على اعتبار أن الدولة الفلسطينية المنشودة ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك ملايين الفلسطينيين يعيشون في دول أخرى، وفي أراضي ٤٨، ولهم الحق في تقرير المصير خارج نطاق جغرافيا هذه الدولة.

وأعلن هؤلاء الكتاب والصحافيون موقفهم في مذكرة وجهت إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقادة الفصائل والنقابات والمنظمات الأهلية، غير أن عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة د. حنان عشراوي قالت في تعقيبها على هذه المذكرة ورأي جودين، "إن التوجه إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بدولة فلسطين لا يستدعي إثارة أي مخاوف بإضعاف دور منظمة التحرير كممثل لقضايا الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج"، وإن "القيادة الفلسطينية تسعى لتطوير مركزية وعضوية منظمة التحرير من خلال استحقاق أيلول".

وأضافت عشراوي في تصريحات صحافية، "إن هذه الخطوة لن تلغي دور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار تمثيلي أوسع لقضايا الفلسطينيين في الداخل، وقضايا اللاجئين وحق العودة في الخارج، وإن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل عن الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة لحين الاعتراف بها وتغيير صفتها من عضو مراقب إلى دولة. وهي تصريحات زادت من قلق بعض الأوساط الفلسطينية، لاسيما أن عشراوي تحدثت عن المنظمة كإطار تمثيلي لقضايا الفلسطينيين، وليس كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، فضلاً عن "الصفة المؤقتة" لهذا التمثيل!

الجدير بالذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بصفة بعثة مراقبة في الأمم المتحدة منذ العام ١٩٧٥، تحت اسم فلسطين.

"دولة بصفة مراقب" .. النتيجة المتوقعة

وعلى الرغم من الجدل السياسي الدائر، والاهتمام العالمي بما سيجلبه "استحقاق أيلول"، فإن التحضيرات الفلسطينية انطلقت، وبدأ كثير من اللجان عمله في مساندة توجه الرئيس إلى الأمم المتحدة في العشرين من أيلول الجاري، حتى أن العمل شمل كل محافظة فلسطينية على حدة من خلال ورش عمل تحت عنوان "مساندة التوجه إلى الأمم المتحدة"، وحملة "فلسطين العضو ١٩٤" في الأمم المتحدة.

وفي السياق ذاته، وفي إطار إصرار الولايات المتحدة على استخدام "الفيتو" ضد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أكدت مصادر رفيعة المستوى في البعثة الفلسطينية العاملة في الأمم المتحدة، أن العمل الفلسطيني متواصل في أروقة الأمم المتحدة نفسها، وأن بعثة المنظمة عملت –ولا تزال– بجد منقطع النظير.

وأوضحت هذه المصادر أن القيادة الفلسطينية، وفي إطار علمها المسبق بالموقف الأميركي، لديها خطة بديلة تعمل عليها، ومنها العودة إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وحسب أكثر من مصدر، فإن التوقعات الفلسطينية من أيلول، أو ما بعد أيلول، هو أن تحصل فلسطين على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ولكن ليس بعضوية كاملة، وإنما بصفة "مراقب" أو "دولة غير عضو" في هذه المرحلة.

وأشارت هذه المصادر إلى أن "وضعية التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة ما بعد انتهاء الدورة القادمة للأمم المتحدة ستكون أفضل حالاً مما هو عليه الوضع الآن"، وهو تفاؤل إما أن تكشف الأسابيع المقبلة عن صحته، أو يتضح أن ثمنه سيكون باهظاً على حساب مكانة المنظمة والحقوق الجمعية للفلسطينيين، لاسيما إذا تحول هذا الاستحقاق إلى مجرد خطوة تكتيكية في سياق تحسين شروط العودة مجدداً إلى مفاوضات عبثية.

"استحقاق أيلول" .. مكاسب سياسية ومخاوف إستراتيجية

غازي بني عودة

قيل في وصف حرب رمضان ١٩٧٣ إنها حرب تحريك وليست حرب تحرير؛ حربٌ هدفت إلى تحريك أو إطلاق عملية تسوية .. أمرٌ تجسد بعد خمس سنوات في كامب ديفيد. فهل يتماثل هذا الحال مع "معركة" الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بدولة فلسطينية أو ما بات معروفاً باستحقاق أيلول؟

هل يسعى المفاوض الفلسطيني من عبور بوابة الأمم المتحدة لتحريك عجلة التفاوض المتوقفة؟ وهل يمكن لمثل هذه الخطوة التأسيس لإستراتيجية فلسطينية جديدة تفضي للتحرر ونيل الحقوق أو تُقرِّبُ نيلها؟ خطوة يكتنفها جدلٌ وآراءٌ متباينة، بل متناقضة. البعض يصور الأمر وكأن الشعب الفلسطيني اهتدى أخيراً للمخرج، بينما يحذّر آخرون من مخاطر قد تقود لتبديد ما تبقى بأيدينا من أوراق.

الخطوة الفلسطينية تبدو أقرب لتحرك تكتيكي منها لخطة إستراتيجية ترمي إلى تغيير المسار؛ تحرك حدوده الضغط على الاحتلال ودفعه للاستجابة لبعض المطالب، وليس بناء أسس جديدة من شأنها أن تحقق حداً أدنى من الحلول المنصفة للفلسطينيين.

طَرقُ باب الأمم المتحدة (يقول البعض) جاء نتاج ردة فعل على فشل المفاوضات ووصولها طريقاً مسدودة في ظل إستراتيجية فلسطينية لا ترى غير التفاوض خياراً وحيداً أمامها! ولكن ما العيب في تكتيك يخدم غاية المفاوض الفلسطيني؟ بالطبع لا عيب في المبدأ، لكن الأهم ألا تنطوي مثل هذه الخطوة على مخاطر تهدد بعض الثوابت والحقوق الوطنية. ما هو مصير حق العودة، وحق تقرير المصير لكل الفلسطينيين؟ وكيف تبدو وحدة الشعب الفلسطيني بعد اختزال الأمر بدولة للضفة وغزة يعترف بها في الأمم المتحدة بصفة عضو أو "غير عضو"، دون سيادة على الأرض؟!

النخب والقوى السياسية الفلسطينية غرقت (حتى وقت قريب) في بحث التفاصيل الفنية والسيناريوهات المحتملة للتغلب على فيتو أميركي شبه مؤكد، أكثر مما توقفت عند الجدوى والتداعيات الإيجابية والسلبية المحتملة لمثل هذه الخطوة على المدين الآني والإستراتيجي. ما الذي يمكن أن تحققه مثل هذه الخطوة حتى في حال تحقق السيناريو الأفضل (الحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطينية)؟ هل ينطوي الأمر على أي مخاطر من شأنها أن تقوّض بعض الأسس التي يستند إليها الشعب الفلسطيني في مطالبه الوطنية؟ هل سيصبح إعلان أممي بالاعتراف بدولة في الضفة والقطاع سلاحاً حقيقياً بيد الفلسطينيين يساعدهم في تذليل عقبة بلوغ أهدافهم الوطنية التي طالما أقر المجتمع الدولي بها دون أن يساعدهم في تحقيقها، أم أن هذا السلاح قد يرتد إليهم ويفقدهم، أو يضعف، حتى تلك الأوراق القانونية السياسية المتاحة لهم الآن، ومنذ زمن طويل؟

من سيمثل الفلسطينيين .. الدولة أم المنظمة؟

مدير مؤسسة "الحق" المحامي شعوان جبارين يرى أن النقطة الأهم التي يجب التركيز عليها عند التوجه إلى الأمم المتحدة ترتبط بسؤال تمثيل الشعب الفلسطيني، نظراً لمركزيته وأثره وانعكاساته على الحقوق الوطنية الفلسطينية لاحقاً.

"من سيمثل الشعب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية أم الدولة التي نعمل على الاعتراف بها في الأمم المتحدة؟

الخيار أو السيناريو الأسوأ أمام الفلسطينيين على طريق إعلان الدولة هو اعتراف بدولة غير عضو في الأمم المتحدة (وهو خيار متاح، والأوروبيون يؤيدونه) لكن السؤال الأهم هو: من سيمثل الشعب الفلسطيني بعد إعلان الدولة (سواء أكانت بصفة مراقب أم بعضوية كاملة) الدولة أم منظمة التحرير؟ وكيف سينعكس هذا على العلاقات والتمثيل والمطالبة بالحقوق الوطنية"؟

ويوضح جبارين أن الدولة تكون محكومة بالجغرافيا والأشخاص الذين تمثلهم على الرغم أنه باستطاعتها ادّعاء التمثيل، لكن أياً كان التمثيل، فإنه سيكون منقوصاً فيما يتعلق بالسيادة (علاقته بمنح الجنسية مثلاً) على الرغم من أن الدولة تستطيع أن تقول إن كل فلسطيني سيحمل الجنسية، غير أن المشكلة تكمن في أن هذا لن يكون مرتبطاً بفعل على الأرض (الدولة الفلسطينية المنتظر الاعتراف بها غير قائمة وغير قادرة على تنفيذه).

ويشير إلى ما يتصل بذلك من تمثيل للفلسطينيين في الشتات، وفي الأراضي التي احتلت العام ٤٨، وما يثيره من أسئلة، لافتاً إلى أن هذا الأمر "لا يعني سقوط حق العودة، على الرغم من أن هناك خطراً على تمثيل حق العودة، ما يفرض عناية واهتماماً أكبر بمسألة التمثيل".

ويكمن الخطر الذي قد يشكل مصدر تهديد لحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين في مسألة التمثيل التي قد تختزل بالدولة الفلسطينية، التي ستكون محصورة ضمن نطاق جغرافي محدد (الضفة والقطاع) وما قد يرافق ذلك من إلغاء لمنظمة التحرير ودورها كممثل للشعب الفلسطيني، و"هذا أمر تنبهت له العديد من الأوساط وبدأت تتحرك للحيلولة دون وقوع صانع القرار الفلسطيني في هذا المطب".

وعليه، فإن العديد من الأوساط والمؤسسات والشخصيات القانونية والسياسية نشطت مؤخراً للبحث عن صيغ تضمن مسألة التمثيل وبقاء منظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن هل هناك إمكانية للحفاظ على جسمين (منظمة التحرير الفلسطينية والدولة) كجهتين لتمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة؟

الأمر فيه رأيان؛ الأول يقول إنه "يمكن الدخول إلى هذه المساحة (أي أن تتم المحافظة على الجسمين التمثيليين) كما يمكن التوجه لمحكمة العدل كي تفتي بذلك. وهناك رأي آخر يقول إنه لا يمكن تمثيل شعب بجسمين. "ولكن بما أن منظمة التحرير هي التي ستضع طلب العضوية للدولة فإنها يمكن أن تعمل على بلورة صيغة ما للبقاء أيضاً"، كما يرى جبارين الذي لا يخفي أن "هناك مخاطر، ولكن الموضوع له بعد سياسي وليس فقط قانونياً".

ويقول: موضوع الدولة فيه شيء منقوص، وفيه شيء من المخاطر، لذا يجب البحث عن صيغة مُحكمة ودقيقة لحماية المطالبة بالحقوق، وأن تبقى الدولة تحت منظمة التحرير الفلسطينية.

وينوه إلى أن "هناك إقراراً من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالبحث عن مثل هذه الصيغة، وهناك شبه إجماع على ضرورة الإبقاء على منظمة التحرير للحفاظ على باب المطالبة بالحقوق مفتوحاً لاحقاً، وعلى أن يراعي أي توجه للأمم المتحدة هذه النقطة كمبدأ".

ويؤكد جبارين أن "هناك قناعة داخلية فلسطينية بذلك، على الرغم من أنهم (يقصد القيادة الفلسطينية) لم يكونوا ملتفتين لهذه النقطة، لكن الآن يتم الأمر في هذا الاتجاه"، لافتاً إلى أن "مؤسسة الحق تدرس هذا الأمر من ناحية قانونية لرؤية الثغرات، ولأن الدولة سيكون لديها بعض القيود فيما يتصل بالولاية الجغرافية غداً".

مكاسب سياسية

وعلى الرغم مما تنطوي عليه الخطوة الفلسطينية من محاذير تستلزم في الحد الأدنى درجة قصوى من الحذر والتمحيص، فإن التوجه إلى الأمم المتحدة سيثمر إذا ما جاء في سياق إستراتيجي وليس تكتيكياً، حيث أن مثل هذه الخطوة ستمثل مرحلة صمود على الحقوق وحمايتها من التنازل، ومن تكرار ما حصل في "أوسلو"، كما يرى جبارين.

ويقول: ستقود مثل هذه الخطوة لوقف التنازلات، وستتيح تجنيد رأي عام شعبي تجاه الالتزامات الدولية القانونية، أما إن لم يكن التوجه للأمم المتحدة إستراتيجياً، فإن هذه الخطوة لن تؤتي ثماراً.

ويضيف: نعم، هناك مكاسب سياسية بعيدة، وهناك مكاسب آنية من نوع أننا نستطيع أن نخاطب الدول الأخرى على قدم المساواة، وأن نذهب لمحكمة الجنايات دون المرور بإجراءات تحتاج سنوات، وأن ننضم لاتفاقات حقوق الإنسان على الرغم من أن هذه (المكاسب الآنية) تبقى في إطار المناوشات التي لا تؤثر إلا في إطار حماية الحقوق.

وحسب العديد من الحقوقيين، فإن الاعتراف سيمكن الفلسطينيين من استخدام الآليات الدولية كافة، بما يتيح فتح الباب أمام مسؤولية إسرائيل عن انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني، وما قامت به من تدمير ونهب لثرواته ومقدراته وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها، إلى جانب ما يتيحه بشأن انضمام فلسطين للاتفاقات الدولية التي تشترط امتلاك الجهة الراغبة في ذلك مكانة الدولة، مثل ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الأربع للعام ٤٩، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال، والاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التعذيب كافة، والاتفاقية المتعلقة بمحكمة الجزاء الدولية.

يتبع ←

ويشير هؤلاء إلى أن التوجه للأمم المتحدة سيساهم في نفض الغبار عن بعض قرارات الشرعية الدولية المتصلة بالحالة القانونية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وربما يتيح للفلسطينيين تحركاً على بعض الأصعدة (محكمة الجنايات، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين مثلاً).

مخاوف ..عنوانها قضية اللاجئين

ويقول المحامي واكيم واكيم، منسق لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٤٨: تخوفنا كمهجرين في الداخل (وقضيتنا بالطبع جزء من قضية اللاجئين) يتصل بما إذا كانت مسألة الإقرار بالدولة تتم ضمن اشتراطات، بمعنى أن تكون ضمن مقايضة ما، المسألة مسألة توقيت وليست اعترافاً بالدولة.

ويضيف واكيم: تخوفنا أن يأتي الإقرار بالدولة الفلسطينية نتيجة ضغوط، وأن يكون مقايضة بقضية اللاجئين، ولكن طالما أن طرح هذا الأمر يأتي بمبادرة فلسطينية، فهل بالإمكان التأكيد على الثوابت الفلسطينية، وعلى رأسها قضية اللاجئين؟ إن اقترنت الدعوة بالثوابت وحق اللاجئين في العودة، عندها سيفهم الأمر كمطلب وطني يمثل الشعب. نحن لسنا بحاجة إلى دولة عربية إضافية، لسنا بحاجة لمجرد دولة، نحن بحاجة لدولة تحقق كرامتنا وتنهي معاناة الشعب الفلسطيني.

ويقول: نحن مع ونرحب بهذه الخطوة شريطة أن يقترن الأمر بالتأكيد على الثوابت الفلسطينية، وعلى رأسها قضية اللاجئين وحقهم في العودة، ولكن تغييب هذا الموضوع إن تم، فإن من شأنه أن يشكل خطراً على الوحدة الوطنية الفلسطينية التي يجري باستمرار التأكيد عليها، وإذا تم الأمر بمعزل عن قضية اللاجئين ستظهر أكثر من علامة استفهام.

ويرى واكيم أنه لا بد، ضمن التحرك الفلسطيني الهادف لاستنفاذ كل المسارات والوسائل الدبلوماسية والدولية والسياسية المتاحة، من أن يتم التأكيد على الثوابت الفلسطينية "على الرغم من أننا نستند رسميا في حقنا بالعودة إلى الحق الطبيعي الثابت بمعزل عن الشرعية الدولية، وبغض النظر عن قرار ١٩٤، فالعودة حق طبيعي شخصي وجماعي، لذا فإن هذا القرار أمر داعم لهذا الحق".

ويبدي الباحث في شؤون اللاجئين والعودة، المنسق العام لمؤتمر حق العودة، سلمان أبو ستة، مخاوف شديدة مما قد يترتب على فكرة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بدولة فلسطينية، وقال في مقال له نشر في **جريدة الحياة اللندنية** في الأول من تموز الماضي: نحن مقبلون على كارثة أكبر من كارثة أوسلو وأعمق أثراً.

وأضاف: لو كان السعي الحثيث الذي نراه اليوم للاعتراف "بدولة فلسطين المستقلة" قبل العام ١٩٤٧ لصفقنا حماساً، بل وبذلنا الأرواح من أجله كما كان حال شعبنا منذ العام ١٩٢٠.

ويشير أبو ستة إلى حدود ما هو متوقع بعد أيلول، موضحاً أن الوضع سيبقى على حاله إذا ما رفض الطلب الفلسطيني، إما إن قُبل فإنه يتساءل عن فرص وكيفية تنفيذه، ويقول: إن قوات الناتو لن تأتي لتنفيذه، وستشجب الأمم المتحدة عدوان إسرائيل باحتلال "أرض دولة مستقلة"، وبذلك يرتفع كوم القرارات الدولية المعطلة شبراً آخر.

ويرى أن "الأخطر والمحتمل أن يكون هذا هو تذكرة شرعية للدخول في مفاوضات" بضغط أوروبي من ورائه أميركا لقبول دويلة فلسطينية بعد "مفاوضات شاقة" و"تنازلات مؤلمة"، موضحاً أن "كل الحقوق ستختزل في هذا الكيان، وهذا من شأنه أن يلغي الحق الأساس، حق العودة إلى الديار، وسيكون حل المشكلة هو التوطين في المنافي والبوادر على هذا التوجه واضحة"، على حد قوله.

ويلفت إلى دلالات قرار لم ينتبه له كثيرون اتخذته الأمم المتحدة وصدر في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١١، وهو قرار (A/ RES/ ٦٥/ ٩٨)، ويقول إن "عنوانه البريء مساعدة اللاجئين ويجدد دورة وكالة الغوث حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٤، وعلى الرغم من أن القرار يذكّر بقرار ١٩٤، فإنه يشير إلى اتفاق أوسلو للعام ٩٣، ويطلب من الوكالة الاستمرار في عملها لحين "حصول الحل العادل لمشكلة لاجئي فلسطين". ويقول: كلمة الحل العادل هي اللغة التي استعملت في "تفاهم بيلين- أبو مازن" العام ٩٤، والتي استعملت في خطة البحر الميت (التي أصبحت تعرف باسم "تفاهم جنيف"، حيث الفندق الذي أعلنت فيه)، وأدخلت على المبادرة العربية بإضافة "متفق عليه" مع إسرائيل، وسببت ضرراً هائلاً لحق العودة في المناخ السياسي الغربي لا يقل خطراً عن بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب. وتجاهل النص أن "الحل العادل" قد تم تسويغه قانونياً في قرار ١٩٤ العام ٤٨، وتكرر التأكيد عليه، وليست هناك حاجة إلى مفاوضات جديدة فارغة المضمون لتفسير معناه وأسلوبه!

وبجانب هذا، فإن البعض يرى أن الأثر الأكبر لإعلان الدولة الفلسطينية يتصل بإعادة تعريف الصراع بما يعود بنتيجة سلبية على الفلسطينيين، فإعلان الدولة في مثل هذه الظروف، سيؤدي إلى مزيد من التشويه في رؤية العالم للصراع. فقبل "أوسلو"، كانت الأمور واضحة نسبياً: إسرائيل دولة شردت الفلسطينيين العام ١٩٤٨، واحتلت ما بقي من الأراضي العام ١٩٦٧. أما بعد "أوسلو" وقيام السلطة، فقد أدت المناصب الرمزية الخالية من السيادة الفعلية إلى تعقيد الوضع: فالفلسطينيون شعب تحت الاحتلال، ويطالبون بحق تقرير المصير من جهة، ومن جهة أخرى للفلسطينيين رئيس ورئيس حكومة وغيرها، ما أدى إلى إرباك الأمور وتعقيدها، وهو أمر مرشح لمزيد من الإرباك مع مثل هذه الخطوة في منظمة التحرير، كما يشير المستشار القانوني السابق في منظمة التحرير مازن المصري في مقال له نشر في **جريدة الأخبار اللبنانية** في حزيران الماضي.

الأمم المتحدة: من استقلال فلسطين .. إلى دولة الضفة والقطاع

- هناك سيناريوهان أمام الفلسطينيين في توجههم إلى الأمم المتحدة، هما طلب عضوية كاملة لدولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧، أو طلب عضوية دولة مراقب (دولة غير عضو).
- ارتفع عدد أعضاء الدول كاملة العضوية في الأمم المتحدة بعد قبول جنوب السودان إلى ١٩٣ دولة، وهناك دولة بصفة مراقب هي الفاتيكان.
- منذ العام ١٩٧٤، وفلسطين ممثلة عبر منظمة التحرير كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة، ولكن ليس بصفة دولة. ومنذ العام ١٩٩٨، أصبحت فلسطين تملك الحق في المشاركة في المناقشات العامة للجمعية العامة، إضافة إلى بعض الحقوق الأخرى.
- يملك المراقبون في الأمم المتحدة (سواء دولة أو غير دولة) الحق في الكلام خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمشاركة في التصويت الإجرائي، ورعاية القرارات الإجرائية وتوقيعها، لكنهم لا يملكون حق التصويت على القرارات وغيرها من المسائل الموضوعية.
- الصعوبات المتصلة بالحالة الفلسطينية في هذا المجال تتعلق بكونه لا يعترف بفلسطين كدولة بموجب القانون الدولي.
- اعترفت عصبة الأمم، حسب المادة ٢٢ من ميثاقها، باستقلال فلسطين الكاملة غير المنقوصة من البحر إلى النهر، ومن رأس الناقورة إلى أم الرشراش، ووضعتها تحت الانتداب فئة (أ) مثل العراق، أي دولة مستقلة تحتاج المساعدة من دولة الانتداب فقط كي تبني مؤسساتها ... العراق أصبح دولة مستقلة للأسباب نفسها وبالمسوغات القانونية نفسها، لكن الانتداب البريطاني قوض هذه المسوغات باستجلاب المهاجرين اليهود إلى فلسطين.
- السعي إلى إعلان الدولة الفلسطينية عبر الأمم المتحدة في أيلول يعتبر الثالث منذ العام ١٩٤٨، كما يلحظ الباحث القانوني والمستشار السابق لمنظمة التحرير مازن المصري، في مقال له (**جريدة الأخبار اللبنانية**، حزيران)، حيث يشير إلى أن هذا تم في أيلول العام ٤٨ حين تم إعلان حكومة عموم فلسطين في غزة، وإعلان الاستقلال في الضفة والقطاع في تشرين الثاني العام ١٩٨٨، وصولاً إلى أيلول ٢٠١١ إن تم التوجه إلى الأمم المتحدة لإعلان الدولة الفلسطينية مرة ثالثة على حدود العام ١٩٦٧.

مخاوف من تقزيم "استحقاق أيلول" إلى مجرد خطوة لتحسين شروط التفاوض

أحمد فرّاج

على الرغم من الجدل الفلسطيني حول ميزان السلبيات والإيجابيات التي يمكن أن تنعكس على الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية جراء الذهاب إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة، أو حتى المراقبة، للدولة الفلسطينية، فإن "شريعة التفاوض" قد تطيح بالجوانب الإيجابية التي تساق لاعتماد مثل هذا الخيار، لاسيما إذا تحول إلى مجرد خطوة تكتيكية هدفها تحسين شروط العودة إلى المفاوضات.

وفي ظل إصرار القيادة الفلسطينية على التوجه إلى الأمم المتحدة، والتلويح الأميركي والضغط باتجاه استئناف المفاوضات، ووضع ملف "استحقاق أيلول" في سياق العودة إلى مناقشة قضايا الوضع النهائي كافة، بين دولة احتلال و"دولة محتلة"، ولكن في إطار عملية تفاوضية تبقى في طبيعة الحال ضمن رعاية أميركية، يثار هنا العديد من الأسئلة الواجب طرحها: هل ستعمد القيادة إلى الضغط باستحقاق أيلول للحصول على مرجعية تفاوضية جديدة مستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، وتلتزم بها إسرائيل والولايات المتحدة واللجنة الرباعية الدولية، ومن الممكن أن تضمن إقراراً بالانسحاب من أراضي "الدولة المحتلة"، ووقف الاستيطان، أم تعود القيادة الفلسطينية للمطالبة باستئناف المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها المفاوضات السابقة، وبالاستناد إلى ما بات يعرف بمبادئ أوباما مثلاً؟ هل ستدفع الضغوط الدولية والتهديدات الأميركية بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني القيادة إلى تخفيض سقف توقعاتها من هذا الاستحقاق، لتعود تدريجياً إلى التفاوض، لاسيما في ظل إعادة دعوة "الرباعية الدولية"، التي تتساوق سياساتها مع الولايات المتحدة، إلى إعادة إطلاق مفاوضات التسوية على أساس خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي يدعو إلى إجراء مفاوضات إسرائيلية فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ (دون العودة إليها) مع تبادل للأراضي متفق عليه، وأخذ الوقائع والمتغيرات الديموغرافية بعين الاعتبار، والإقرار بما يسمى الدولة اليهودية، وتأجيل قضية القدس واللاجئين؟

وفي كل الأحوال، ما هي الخطة "ب" في حال فشلت محاولات إحياء المسار التفاوضي، لسبب أو لآخر، وسواء حظي الفلسطينيون بالقرار الذي يريدونه من الأمم المتحدة أم أخفقوا؟ أي كيف سيواجهون الاحتلال ويمنعون استمرار الوضع الراهن بما يحمله من مزايا لمخططات التوسع الاستيطاني والتهويد، دون إحداث تغيير جوهري في السياسة الفلسطينية، وفي بنية السلطة ودورها ووظائفها؟ وما هي الإجراءات الفلسطينية المطلوبة في مواجهة ما يروج له بعض الأوساط اليمينية الإسرائيلية من مخططات لمواجهة الخطوة الفلسطينية، وأهمها العقوبات الاقتصادية، وضم كتل استيطانية، والتلويح بإلغاء اتفاقية أوسلو، واحتمالات التصعيد ضد قطاع غزة؟

في الواقع لا توجد لدى الجمهور الفلسطيني الذي يطالب بدعم "استحقاق أيلول"، دون أن يعرف أصلاً مضمون مشروع القرار الذي سيقدم باسمه للأمم المتحدة، وتبعاته وتأثيراته على مكانة منظمة التحرير التمثيلية، أو على حقوقه الأساسية مثل حق العودة وحق تقرير المصير، أي إجابات عن مثل هذه الأسئلة، لكنه يصغي إلى "وعود" رسمية بالالتزام بسيناريو وحيد بعد أيلول، هو العودة في كل الأحوال إلى المفاوضات الثنائية! وهو ما جدد الرئيس محمود عباس التأكيد عليه في كلمته أمام الاجتماع التشاوري لأعضاء المجلس الثوري لحركة فتح يوم الرابع من أيلول في رام الله، إذ قال: مهما كانت النتيجة التي سنحصل عليها في الأمم المتحدة، فإننا سنعود إلى المفاوضات لحل كافة قضايا الوضع النهائي والأسرى والمعتقلين، منوهاً إلى أن الطلب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة يتضمن "نقل صفة الأراضي الفلسطينية من أراض متنازع عليها إلى دولة تحت الاحتلال" (وكالة معاً الإخبارية، ٤/٩/٢٠١١).

اتصالات سرية

وكانت **صحيفة معاريف** العبرية كشفت أن اتصالات سرية جرت مؤخراً بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، والرئيس محمود عباس، الذي أقر بذلك بعد نحو أسبوعين من تسريب الأنباء حول هذه الاتصالات.

وذكرت الصحيفة، أن عباس وبيريس التقيا سراً في العاصمة البريطانية، لندن. وأضافت أن الاتصالات بين الاثنين بعد اللقاء السري استمرت عبر محادثات هاتفية وتبادل رسائل عبر مبعوثين للطرفين. كما نقلت عن مصدر مقرب من بيريس قوله "إن الكشف عن تلك القناة السرية بين الرئيسين سيقضي على القناة الوحيدة بين طرف رسمي إسرائيلي والرئيس الفلسطيني. وقد أكد الرئيس عباس نفسه لاحقاً، خلال اجتماع لقيادة حركة "فتح"، يوم ١٣ آب الماضي، عقد أربعة لقاءات سرية مع بيريس لبحث أسس العودة للمفاوضات، فيما ألغى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لقاء خامساً كان مقرراً عقده في العاصمة الأردنية، عمان.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قال الرئيس عباس مجددا خلال لقائه مع إعلاميين وصحافيين وأدباء إسرائيليين في مكتبه برام الله يوم الخامس من أيلول: التقيت (وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود) باراك عدة مرات، وكان آخر لقاء بتاريخ ٢٤ آب في عمان، دون أن يكشف عن فحوى هذه اللقاءات!

وحول ذلك، قالت خالدة جرار، النائب عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لـ"آفاق برلمانية": الرئيس محمود عباس قالها صراحةً أنه إذا قُدم عرض بشروط جيدة لاستئناف المفاوضات فإنه سيمضي قُدماً فيها وسيتراجع عن خطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة، مشيرةً إلى أنه "حتى الآن لم يقدم أي عرض يحمل ما هو جديد، ومسألة الذهاب إلى الأمم المتحدة لا تزال هي الشيء الوحيد الذي يملكه الفلسطينيون".

وأضافت: التوجه إلى الأمم المتحدة يعني أن هذه الخطوة يفترض أن تكون بديلاً للمفاوضات، وهذا ما نقوله، ولكن القيادة والرئيس يرون أنها ليست بديلاً للمفاوضات.

وحول ما هو مطلوب فلسطينياً في هذه المرحلة تحديداً، قالت جرار: أولاً، عدم إعطاء وهم لدى المواطنين بأننا حصلنا على دولة، وأيضاً العمل بشكل موحد ومباشر للذهاب إلى الأمم المتحدة على اعتبار أن ذلك يشكل مساراً بديلاً للمفاوضات وفق شروطها السابقة التي لم تمنح شيئاً للشعب الفلسطيني تحت الرعاية الأميركية، وعلى أن تكون المرجعية الجديدة برعاية دولية كاملة.

بدوره، أكد النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ضرورة تنظيم حراك شعبي واسع لدعم التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة.

وقال "أبو ليلى"، في بيانات صحافية حول "استحقاق أيلول"، إن الحراك الشعبي يساند التوجه الفلسطيني في حمل رسالة الشعب المصمم على تقرير مصيره وإقامة دولته، ونيل كافة حقوقه التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية، ونيل الاعتراف بدولة فلسطين عضواً كاملاً في المنظمة الدولية على أساس حدود حزيران ١٩٦٧، باعتبار ذلك منسجماً مع الشرعية الدولية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على ترابه الوطني.

ونوه إلى "ضرورة التوعية والتعبئة المستمرة والمتواصلة سعياً إلى تعزيز الهبة الجماهيرية، وحشد أكبر قدر ممكن من المشاركين دعماً وتأييداً لهذه الخطوة المهمة في تاريخ القضية الفلسطينية".

حمد: علينا توحيد خياراتنا والاستعداد لما بعد "أيلول"

وحول جدوى التفاوض في ظل التجربة السابقة، قال د. غازي حمد، القيادي في حركة "حماس"، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة، لـ"آفاق برلمانية": أعتقد أننا يجب أن نعود إلى الأمور من أصولها، فالخيارات الفلسطينية تخضع لعدم اليقين، ومن المفترض أنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يجب أن تكون هناك قضايا واضحة ومتفق عليها بين فصائل العمل الوطني كافة، مشيراً إلا أن "الحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة إنجاز سياسي، ولكن ما الذي سيترتب عليه على أرض الواقع؟ هل سنعود إلى المفاوضات بالشروط السابقة نفسها، أم أنها خطوة ستحسن من شروط التفاوض في المستقبل؟ وهل يمكن لهذه الخطوة أن تشكل ضغطاً دولياً على إسرائيل لوقف الاستيطان"؟

وأضاف حمد: الخيارات الفلسطينية لا تزال تندرج في منطق التجريب، وعلينا أن نتحضر جيداً لما سيترتب على تلك الخيارات، وأنا لا أعتقد أن كلاً من إسرائيل أو الولايات المتحدة ستُغير من سياستها، وعلينا التحضر لما بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة جيداً.

وتابع: إذا فشلنا في الأمم المتحدة، ماذا ستفعل القيادة؟ سيكون الخيار هو العودة إلى المفاوضات، وإن كان ذلك سيحدث يجب أن لا تتم المفاوضات وفقاً للشروط التي جرت عليها سابقاً، وإلا سنعود إلى الدوامة نفسها، مضيفاً: نريد توحيد خياراتنا بما يشمل الكل الفلسطيني، بحيث لا نسقط المقاومة مثلاً ونعتمد إستراتيجية المفاوضات، فالمقاومة مطلوبة والعمل السياسي في الوقت نفسه مطلوب.

الصالحي: التراجع بمثابة انتحار سياسي

وحول فرص العودة للمفاوضات في ظل الرعاية الأميركية، قال أمين عام حزب الشعب النائب بسام الصالحي لـ"**آفاق برلمانية**": إن التوجه للأمم المتحدة يحمل رفض القيادة الاستمرار في المفاوضات على الشاكلة السابقة وضمن الرعاية الأميركية لها، وبالتالي فإن أية مفاوضات جديدة يجب أن تستند إلى إطار مختلف وجديد يقوم على أساس مرجعية واضحة في إطار مؤتمر دولي، وعلى أساس الوقف الشامل للاستيطان.

وفيما يتعلق بإمكانية خضوع القيادة للضغوط الأميركية والدولية للعودة إلى المفاوضات الثنائية، قال الصالحي: أي تراجع عن التوجه إلى الأمم المتحدة يعني بمثابة انتحار سياسي، وكل من يطالب بذلك لا يقدم أي بديل سوى البقاء في الحلقة المفرغة السابقة نفسها، بل ويقدم خدمة لإسرائيل لاستمرار سياستها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني.

وأضاف: إسرائيل تمارس على الأرض سياسة جوهرها استمرار التوسع الاستيطاني وسحب صلاحيات السلطة بشكل متواصل، ولا يوجد أكثر خطورة مما تمارسه اليوم على الأرض الفلسطينية.

وتابع: في ظل ذلك، على القيادة الفلسطينية التمسك بالمصالحة وبخيار الذهاب إلى الأمم المتحدة، وأيضاً المباشرة بشكل سريع بتوسيع هامش الحريات والتمسك بالقانون الأساسي.

البرغوثي: مطلوب إستراتيجية تعتمد المقاومة الشعبية

وحول جدوى استئناف المفاوضات وعدم التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين، أو حتى استئنافها بعد التوجه للأمم المتحدة، قال النائب د. مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، لـ"آفاق برلمانية": لا أمل يرجى من مفاوضات عديمة الجدوى، والتجربة تكشف أن حكومات إسرائيل المتعاقبة لا تريد التفاوض، بل تريد استعمال المفاوضات كغطاء لممارساتها العدوانية، وبالتالي فإن الذهاب إلى الأمم المتحدة يجب أن يكون إستراتيجية بديلة للمفاوضات، وفي الوقت نفسه شكلاً من أشكال المقاومة الدبلوماسية، وهو امتداد للمقاومة الشعبية في الأرض الفلسطينية كافة.

ودعا البرغوثي إلى مواجهة التهديدات الإسرائيلية والضغوط الأميركية والدولية على القيادة الفلسطينية للعودة إلى التفاوض، وقال: إسرائيل ليس لديها ما تقدمه على طاولة التفاوض، في ظل الانحياز الواضح من قبل الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الرباعية.

وتابع: المطلوب في المرحلة الراهنة العمل ضمن إستراتيجية وطنية تعتمد على المقاومة الشعبية وتوسيعها، وأيضاً إطلاق وتعزيز الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل في العالم، إضافة إلى تبني سياسة لتعزيز صمود المواطنين، وبخاصة في المناطق المهددة، والإسراع في تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية.

من جانبه، قال المحلل السياسي والأستاذ في جامعة بيرزيت، الدكتور سمير عوض، لـ"آفاق برلمانية": إن العودة للمفاوضات وفقاً للإملاءات الأميركية والشروط الإسرائيلية لا يمكن أن تتم خلال هذه المرحلة، كون المفاوض الفلسطيني استنفد كل ما لديه خلال السنوات الماضية في التفاوض دون جدوى، والعودة تعتبر بمثابة فشل للفلسطيني في الأروقة الدولية.

وأضاف عوض: يجب التزام القيادة بعدم العودة إلى المفاوضات، والعمل بكل الطاقات من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة لنواجه الولايات المتحدة الأميركية التي لعبت دوراً غير محايد خلال سنوات التفاوض الطويلة، وهي فشلت في إيجاد حل، ومن هنا فنحن علينا المواجهة في الأمم المتحدة من أجل تقرير المصير، منوهاً إلى أن "الشعب الفلسطيني يجب أن يأخذ قرارات صعبة كوننا استنفدنا الوسائل كافة، والتزمنا بكل ما وقعناه سابقاً، إلا أن إسرائيل هي التي لم تلتزم".

مطالبة ببرامج تقشف لا تثقل كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود

خبراء: آفاق حل الأزمة المالية للحكومة يعتمد على التطورات السياسية المقبلة

سحر حنني

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن أزمة مالية حادة تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الدكتور سلام فياض، لاسيما منذ انفجرت هذه الأزمة في حزيران الماضي، حيث لم تستطع السلطة دفع كامل رواتب الموظفين الحكوميين التي تشكل الجزء الأكبر في موازنة الحكومة.

المراقبون والخبراء الاقتصاديون لم يفاجأوا بهذه الأزمة، بل ويتوقعون أن تتفاقم مستقبلاً فيما لو دخلت السلطة الفلسطينية في مواجهة مع إسرائيل وحلفائها في حال واصلت القيادة الفلسطينية التمسك بالتوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين، أو حتى العضوية المراقبة (دولة غير عضو).

وقال الخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة بيرزيت، د. نصر عبد الكريم، في حديث لـ"**آفاق برلمانية**": إن أي مواجهة سياسية ستدخلها السلطة مع إسرائيل سيكون لها ثمنها الاقتصادي؛ فعندها ستنخفض المساعدات بصورة أكبر، كما أن إسرائيل ستلجأ إلى عدم تحويل المستحقات الضريبية كما فعلت سابقاً، وفي حال حدث هذا فقد يكون آخر راتب تستطيع السلطة دفعه هو راتب شهر آب فقط، وعليه لن تستطيع الحكومة أن تدفع فواتير الكهرباء والماء، لأن ما سيتاح لها فقط هو ٥٠ مليون دولار شهرياً، وهو مبلغ لا يغطي فواتير الماء والكهرباء والهاتف، فهذا يعتمد على التطور السياسي وماذا سيحدث خلال الشهرين المقبلين.

أزمة حقيقية

وبرأي عبد الكريم، فإن الأزمة التي تعانيها السلطة حقيقية وليست مفتعلة.

وأضاف: منذ تأسيس السلطة وهي تعتمد على عاملين في تمويل نفقاتها، هما إيرادات المقاصة التي تحول إلى خزينة السلطة حسب اتفاقية باريس، وهذه تشكل ٨٠٪ من الإيرادات المحلية، والباقي يأتي من الضفة والقطاع كجباية محلية. أما المصدر الثاني، فهو المساعدات الدولية التي تشكل نصف الموازنة الفلسطينية، وجميع هذه الإيرادات يشكل ٩٠٪ من حجم الموارد المالية المطلوبة لتمويل النفقات الجارية.

وتابع: في العام ٢٠١١ يأتينا بالمتوسط ١٠٠ مليون دولار شهرياً من إسرائيل، ونجبي محلياً ٣٠ مليون دولار، وتأتينا مساعدات حسب الموازنة المقررة تبلغ ٨٠ مليون دولار، ومجموع المبلغ المتوقع من المصادر المختلفة يصل إلى ٢٢٠ مليون دولار، في المقابل يصل الإنفاق التشغيلي إلى ٣٠٠ مليون دولار، ويبقى هناك فارق كبير كان يتوقع تغطيته من ارتفاع وتيرة المساعدات وارتفاع تحصيل الإيرادات، لكن وتيرة المساعدات تراجعت من الدول العربية بالذات في منتصف ٢٠١٠، والعام ٢٠١١، وجباية الإيرادات لم تتحسن بالشكل المطلوب، لأن معدل نمو النشاط الاقتصادي بدأ يتباطأ، وهذا خلق عجزاً نقدياً فعلياً.

واعتبر أن "جذور الأزمة تعود إلى التوسع غير المدروس في الإنفاق الحكومي، الذي أصبح أكبر من حجم الإيرادات، فالسلطة انتهجت أسلوب الإنفاق عبر السنوات العشر الماضية، وبخاصة في فاتورة الرواتب دون حساب لمحدودية تغطية الرواتب التي تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار؛ أي أن النفقات أكثر من الموازنة، بينما الإيرادات أقل بكثير من الموازنة، وهذا خلق فجوة تراكمت منذ نهاية ٢٠١٠ حتى حزيران ٢٠١١".

عجز متراكم شهرياً

من جانبه، قال الدكتور بكر أبو نافذ، الخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة النجاح: مع بداية العام الحالي، تراجع الدعم الخارجي للسلطة الوطنية، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار لم تدفع في العام الماضي، بحيث حصلت السلطة على ٣٣١ مليون دولار فقط من بداية العام من أصل ٩٧٠ مليوناً تعد حاجتها الحقيقية، الأمر الذي خلق عجزاً تمويلياً شهرياً بمبالغ متراكمة لا تقل عن ٣٠ مليون دولار شهرياً.

وأردف أبو نافذ: كانت السلطة تقترض سابقاً من البنوك المحلية، ووصل الدين المستحق على السلطة لهذه البنوك إلى نحو مليار دولار، ناهيك عن أن هناك ديوناً مستحقة على السلطة لصالح القطاع الخاص والموردين والمقاولين بقيمة تبلغ نحو مليار دولار أيضاً، فضلاً عن الاقتراض من صندوق التقاعد، ما خلق أعباء مالية إضافية على السلطة.

وأضاف: ترتبت على الأزمة المالية أزمة رواتب تترك انعكاساتها على مناحي الحياة كافة، وعدم قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين والمقاولين والقطاع الخاص، وعدم قدرتها على دفع مخصصات الشهداء والأسرى والمعونات الاجتماعية، وهذا أثر على الإنفاق داخل مناطق السلطة، بحيث أصبح قليلاً جداً، ما أثر على قطاعات الاقتصاد الأخرى.

أما د. غسان الخطيب، المتحدث الرسمي باسم الحكومة، فأوضح لـ"**آفاق برلمانية**" أن "سبب الأزمة يعود إلى أن جزءاً من الدول المانحة التي كانت تعهدت بالتزامات مالية محددة لم تفِ بالتزاماتها، وهذا بدأ منذ أواخر العام الماضي واستمر حتى الوقت الحاضر، والمعدل الشهري للعجز جراء هذا التأخر يتراوح بين ٣٠- ٣٥ مليون دولار، وبالتالي بدأ هذا العجز يتراكم".

وقال: وصلنا إلى السقف الأقصى الذي يسمح به القانون للاقتراض من البنوك.

ويتفق كل من أبو نافذ وبسام زكارنة، رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية، على أن معظم الدول العربية مقصرة في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الفلسطينيين.

وقال زكارنة: اطلعنا على الكشوف ورأينا أن معظم الدول العربية غير ملتزم بدفع التزاماته المالية، باستثناء السعودية والإمارات، بالإضافة إلى دولتين أخريين.

الأزمة وجاهزية مؤسسات "الدولة"

وشدد الخطيب على أن "الحكومة حريصة على المصالحة كباقي مكونات الشعب الفلسطيني، وأنه لا يوجد أي علاقة على الإطلاق بين موضوعي المصالحة الوطنية والأزمة المالية التي تمر بها الحكومة، فالأزمة بدأت قبل ملف المصالحة، وتعثر المصالحة لا يعود لصعوبات مالية، وإنما لصعوبة العلاقة بين حركتي فتح وحماس".

وفي موضوع "الجاهزية" لإقامة الدولة الفلسطينية وعلاقته بما تعانيه السلطة من أزمة مالية، بيّن الخطيب أن "الحديث عن الجاهزية للدولة لا يعني هنا الحديث عن الجاهزية المالية، إنما استكمال بناء وإنضاج مؤسسات الدولة، وعندما تكون المؤسسات مكتملة يمكن أن يكون لديها أموال، وقد لا يكون لديها هذه الأموال، لكن عدم وجود المال لا يحد من جاهزيتها كي تكون مؤسسات دولة مستقلة".

وأعرب عن اعتقاده أن "هذه الأزمة لا تؤثر بشكل مباشر على الجاهزية الفلسطينية للاستقلال".

ويتفق نصر وزكارنة مع الخطيب في رفض الربط الميكانيكي بين الجاهزية المالية والسياسية والحق الفلسطيني في إقامة الدولة.

وقال زكارنة: معظم دول العالم غير جاهزة لأن تكون دولاً حسب هذا المعيار، فكثير من الدول المستقلة يعيش على المساعدات، لكن قد تكون العلاقة عكسية، فلو حصلنا على عضوية كاملة في مجلس الأمن ودخلنا في مواجهة مع إسرائيل مع فشلنا في تجسيد الدولة على أرض الواقع، فإن هذا سيعمق الأزمة المالية.

وشدد زكارنة على أن "الشعب الفلسطيني جاهز لإقامة دولته منذ العام ١٩٤٨".

خطة التقشف

ونوه أبو نافذ إلى أن "برامج التقشف في فلسطين يجب أن تشمل النخبة السياسية وأصحاب الأموال والرواتب والدوائر والمؤسسات التي تأخذ الجزء الأكبر، فظروفنا تختلف عن ظروف الأوروبيين، وخطط التقشف التي يتحدثون عنها غير تلك التي نتحدث عنها نحن. فمثلاً المواطن الأوروبي يعيش برفاهية ويتوفر له كل شيء، وعندما يعتمدون خطة تقشف يحاولون التخفيض من هذا الإنفاق والرفاهية، لكن المواطن الفلسطيني يعاني بدون أزمة الرواتب الحالية، فأي برامج تقشف ستمارس عليه! بل على العكس، يحتاج المواطن الفقير إلى دعم حقيقي وعدالة اجتماعية.

وأوضح نصر إلى أن "كل دول ومؤسسات العالم، وحتى الأفراد والأسر، عندما تواجه أزمة مالية تلجأ إلى ما يسمى بالتقشف، وهو سلوك إنساني طبيعي، لكن التقشف وحده لن يكون قادراً على حل الأزمة المالية التي تمر بها السلطة، وإنما يشكل إحدى أدوات الحل، والسلطة لا تملك أي خيار آخر".

وقال: الدول الأخرى يمكن لها أن تلجأ إلى الاقتراض الإضافي أو المساعدات أو زيادة الإيرادات وزيادة الضرائب، أما السلطة فلا تستطيع أن تزيد الإيرادات، لأنها فعلت كل ما يجب فعله خلال السنوات الماضية، وجبت إيرادات من الصعب أن تجبي أكثر منها، وإذا كانت ستفرض أي ضرائب جديدة أو تزيد معدلات الضرائب سيكون ذلك خطيئة بحق ذوي الدخل المحدود وتثقل كاهل الناس.

وتابع: التقشف يحتاج إلى دراسة تفصيلية للأرقام وتحليل لكل دولار ينفق حتى لا نضر بالنمو الاقتصادي أو الفئات الأقل حظاً. لا نريد تقشفاً غير مدروس وارتجالياً، ويصبح الضحية هم الناس الذين ليس لهم صوت، كما يجب أن يكون فيه نوع من الرحمة، ومبنياً على أسس من العدالة والشفافية والمشاركة حتى يكون مقبولاً.

وأضاف نصر: لا بد للسلطة أن تعيد النظر في سياستها الضريبية، بحيث تنحاز إلى الفقراء وتحمل الأغنياء وذوي الدخل العالي ضريبة أعلى، مثل اللجوء إلى الضريبة التصاعدية وفرض ضرائب على أرباح الصفقات العقارية والأرباح الاستثمارية لمن يتاجرون في الأسهم أو المساكن أو الأراضي التي هي معفاة أصلاً، وهذا له قيمة أخلاقية ويجعل هناك عدالة بين الناس، بالإضافة إلى ما يصاحب الراتب والوظيفة كالامتيازات والسيارات والسفريات وغيرها، لاسيما أن السلطة لا تستطيع أن تمس الراتب، وكذلك التخلص من الموظفين الوهميين الذين يتقاضون الرواتب دون عمل أو وظيفة وهم كثر، وتخفيض العقود الخاصة على شكل خبراء ومستشارين يتقاضون الأموال بالعملة الصعبة.

وبين أن "هذا التخفيض في كل حالاته من الصعب تطبيقه إلا عبر توفير بيانات تفصيلية عن الإنفاق".

آفاق الحل

بدوره، أكد الخطيب أن "سياسة السلطة فيها تقشف أصلاً، وموازنة السلطة ٨٠٪ منها رواتب"، وقال: مجلس الوزراء قال إنه في سياق التحضير لموازنة العام القادم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال استمرار هذه الأزمة، وبالتالي يجب أن نبني الموازنة مع الأخذ بعين الاعتبار هذا النقص في التمويل الخارجي، من خلال الحد من الإنفاق حيثما أمكن، ولكن دون المساس بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وحقوق الموظفين، وكذلك من خلال زيادة الإيرادات بأي سبل ممكنة، وبخاصة من خلال تفعيل جباية الضرائب وما إلى ذلك، وهذا هو الاتجاه في مواجهة الأزمة في موازنة العام القادم.

أما أبو نافذ، فرأى أنه "لخروج السلطة من هذا المأزق، لا بد من وضع إستراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار عملية الإصلاح المالي، من خلال البدء ببرامج تقشف واضحة وشديدة وحازمة لا يتحمل نتيجتها فقط أصحاب الدخل المحدود والفقراء، وإنما تطال النخبة السياسية والإنفاق على الوزارات وإنفاق السلطة غير المبرر، وكذلك عملية إصلاح مالي تأخذ بعين الاعتبار إدارة عملية الإنفاق حسب الأولويات، مع اعتماد الشفافية في أوجه الإنفاق كافة".

وقال: يجب تقوية ودعم عناصر الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مناطق السلطة، وذلك لضمان الاستدامة المالية لموارد السلطة، وهذا يأتي عن طريق حماية ودعم المنتج الفلسطيني من حيث منحه الأفضلية في السوق المحلية، والتركيز في هذا المنتج على الجودة والتنافسية عالمياً ومحلياً، وبخاصة أن الفلسطينيين لا يستهلكون سوى ١٥٪ من المنتج الوطني، والباقي منتجات إسرائيلية أو خارجية، بالإضافة إلى دعم الفقراء ومحدودي الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا الدعم يمكن أن يتم من خلال دعم السلع الأساسية أو إلغاء الضرائب عنها وتخفيض أسعار المحروقات.

وأضاف: لا بد من ربط الاقتصاد الفلسطيني ببعديه العربي والإسلامي، بعقد اتفاقيات تعاون خاصة بالتصدير والاستيراد، والتركيز على الجمهور العربي والإسلامي في سياق الترويج لأهمية السلعة الوطنية، فنحن نستورد من إسرائيل سلعاً بقيمة ٤ مليارات دولار سنوياً، ونصدر لها بقيمة ٣٥٠ مليون دولار فقط، فضلاً عن الاستيراد غير المقنن الذي يتم من غير مراجعة أو تدقيق أو فحص، سواء أكان من الصين أم غيرها.

وتابع: على السلطة أن تعمل على إلغاء الاتفاقيات الموجودة، التي لم تعد ملائمة لطبيعة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للفلسطينيين، حيث أنها جاءت مؤقتة لمدة ٤ سنوات، فضلاً عن ضرورة العمل على ضبط الجهاز المصرفي من حيث القروض الاستهلاكية التي تشكل معظم القروض، وأن يكون هناك إقراض بحجم معقول وضمن آليات معقولة لتلك القروض التي من شأنها أن تضيف قيمة إنتاجية وأن تعطي قيمة مضافة وتوفر فرص عمل، فهذا النوع من القروض هو الذي يدفع الاقتصاد والتنمية وليس القروض الاستهلاكية التي في معظمها تذهب لسلع استهلاكية وكمالية، كالسيارات، والأثاث، وغيرهما.

وشدد أبو نافذ على "وجوب تنفيذ أحكام القانون بحق الفاسدين والمفسدين، فلا يكفي الحديث فقط عن الفساد، وهذا من شأنه أن يضع حداً لكثير من المآسي والأموال التي تذهب هدراً".

المصالحة في ''ذمة أيلول'' .. والفصائل تنفي توافقها على التأجيل

مشيرة توفيق ومعاذ العمور

"المصالحة الفلسطينية واستحقاق أيلول ملفان كبيران، يحتاجان لدعم من الدول المختلفة. وعلى الرغم من أن البعض منا اقترح على الأخوة في القيادة، تشكيل لجان مختلفة من أعضاء الحركة تعمل على مسارين معاً دون تأثير أحدهما على الآخر، لكن الحركة بالمجمل ارتأت تركيز الجهد في الفترة الحالية على استحقاق أيلول، والسعي لبذل كل ما من شأنه أن يدعم أي قرار تتخذه السلطة الوطنية الفلسطينية، ذلك أن الوصول للاعتراف بالدولة سيؤمن تحقيق المصالحة دون أي تدخل من الغرب أو من الاحتلال الإسرائيلي".

بهذه الكلمات استهل عضو اللجنة الحركية العليا لحركة "فتح"، قدورة فارس، حديثه عما آلت إليه المصالحة الفلسطينية، مؤخراً، بعدما أعلن عضو اللجنة المركزية للحركة نبيل شعث، اتفاق الفصائل الفلسطينية على تأجيل النقاش في ملف حكومة التوافق الوطني حتى الانتهاء من موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة في أيلول الجاري.

وأكد فارس في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، على أن "فتح" ما زالت مصرة على ضرورة إنفاذ المصالحة الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي كان واضحاً منذ ترحيبها بإعلان الرئيس محمود عباس نيته زيارة قطاع غزة.

خط إستراتيجي .. ولكن!

واعتبر أن المصالحة هي الملف الأهم بين كل الملفات الفلسطينية، حتى ولو كان "استحقاق أيلول"، مشدداً على أن الجميع سيباشر العمل على جوانب المصالحة كافة؛ من أمن، وانتخابات، وحكومة، ومصالحة اجتماعية، "بعد الانتهاء من الأمم المتحدة مباشرةً".

على الجانب الآخر، وعلى الرغم من تأكيد شعث في تصريحه على أن كل الأطراف الفلسطينية متفقة على "الخط الإستراتيجي للعمل التصالحي الفلسطيني"، فإن الناطق الرسمي باسم حركة "حماس"، سامي أبو زهري، شدد على أن إعلان حركة "فتح" تأجيل المصالحة هو إعلان فردي، ولا علاقة لحركته به.

وقال أبو زهري: نحن لا نزال متمسكين بتنفيذ اتفاق المصالحة، دون أي تأخير، ومستعدين أيضاً لبحث جميع الملفات، بما فيها ملف الحكومة المزمع تشكيلها بناء على الاتفاق في القاهرة، لكن ما يحدث بشأن موافقتنا على التأجيل هو كلام في الهواء، وادّعاء فارغ.

اتهامات بعد اتفاق على ملف المعتقلين

كما نوه أبو زهري إلى أن "فتح" تحاول إعطاء الجمهور انطباعاً مفاده استعدادها للتصالح، لكن ما يحدث على أرض الواقع من اعتقال لأنصار حركة "حماس" في الضفة الغربية، ومنع إصدار جوازات السفر لبعض المواطنين، وإغلاق المؤسسات، يثبت العكس تماماً.

وكان أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" أمين مقبول، صرح في وقت سابق بأن "فتح لا تمتلك صلاحية الإفراج عن معتقلي "حماس" من سجون السلطة الفلسطينية، لكنها تقوم بإبلاغ الرئيس بما تناقشه وتتفق عليه في ملف المعتقلين، ليقرر هو المناسب بعدها".

أبو زهري أيضاً، لم يتوقع أي شيء بخصوص الشروع في تنفيذ المصالحة بعد أيلول، لكنه يعتقد أن على "فتح" أن تجيب عن هذا التساؤل للجمهور الفلسطيني الذي تتحمل أمامه كامل المسؤولية.

وبسبب سوء الوضع الأمني في قطاع غزة بعد "عملية إيلات"، كانت حركة "حماس" أجلت، لما بعد عيد الفطر، الاجتماع المختص بمناقشة بدء تنفيذ بنود ملف المصالحة الاجتماعية التي تنص على: عودة كل قيادات قطاع غزة، وتشكيل لجنة أمنية للبت في أمر المعتقلين السياسيين، ولجنة لدفع الدية لذوي القتلى في أحداث ٢٠٠٧، ولجنة من كل الفصائل للإشراف على تنفيذ الاتفاق.

وعند سؤال أبو زهري عما أشيع حول تقديم الرئيس عباس عرضاً لحركة "حماس" عبر تركيا، يقضي بالقفز عند بند تشكيل الحكومة، والبدء بتفعيل ملف منظمة التحرير ودمج حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في إطارها، اكتفى بتكرار التأكيد على عدم الموافقة على موضوع التأجيل.

موقف "الجهاد"

من جانبه، أوضح القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي الشيخ أحمد المدلل "أبو طارق"، أن حركته دعمت وما زالت تدعم أي اتفاق يسهم في إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وأنها عندما وقعت على اتفاق القاهرة وقعت كطرف شاهد على المصالحة؛ "فهناك العديد من البنود التي تخص حركة الجهاد وتهمها بشكل مباشر، ومنها ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، والانتخابات البلدية، والمجلس الوطني".

واستطرد المدلل في حديث لـ"**آفاق برلمانية**" قائلاً: الرئيس "أبو مازن" غيّب التفاؤل في الأوساط الفلسطينية بعد اتخاذه قرار التأجيل، وإننا في حركة الجهاد الإسلامي نعتبر هذا القرار هروباً إلى الأمام ومحاولة للتناغم مع المواقف الأميركية.

أما عن موقف حركته من إتمام ملف المصالحة الاجتماعية، فقال إنها ترحب به، وتستغرب في الوقت ذاته "استمرار الاعتقالات السياسية لعناصر من حركة "حماس" ومن غيرها من الحركات، كما حدث مع بسام السعدي أحد أبرز قياديي الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وكذلك التنسيق الأمني الخطير مع الاحتلال الصهيوني".

وفي ضوء إعلان عباس تأجيل موعد إجراء الانتخابات المحلية التي كانت محددة في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول القادم إلى موعد تصير فيه الظروف مناسبة، أكد المدلل على ما تم إعلانه عن نية "الجهاد" المشاركة في الانتخابات البلدية، معتبراً ذلك "نوعاً من تقديم الخدمات للمواطنين، كذلك انتخابات المجلس الوطني، فهي مطلب لتحرير فلسطين".

كما لفت إلى أن هذا القرار "بعيد كل البعد عن الاعتراف باتفاقية أوسلو، وكل ما يترتب عليها، ولا يمهد للمشاركة في الحكومة والانتخابات التشريعية أيضاً".

لقاءات ليست ذات قيمة

في سياق متصل، ينظر القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، إلى موضوع التأجيل على أنه "تعطيل لاتفاق المصالحة"، منوهاً إلى وجود حالة أخرى من "التسويف" يقودها طرفا الانقسام، دون البحث عن آليات جديدة للتغلب على الخلافات الموجودة ضمن الملفات المختلفة.

وفي حين كان القيادي في "حماس" د. محمود الزهار صرح بأن لقاءات المصالحة التي تعقد بين حركتي "فتح" و"حماس" "ليست ذات قيمة" في ظل عدم تشكيل حكومة الوحدة، وتأتي من باب "عدم نسيان المصالحة"، اعتبر مزهر في حديث لـ"آفاق برلمانية"، أن "الثنائية" في تداول ملفات المصالحة، أي الاقتصار على حركتي "فتح" و"حماس"، ستزيد من حالة الانقسام، وتعزز فكرة المحاصصة بين الفصائل.

ودعا مزهر اللجنة العليا للحوار الوطني، واللجان الفلسطينية التي شاركت في مباحثات القاهرة الأخيرة، للاجتماع من جديد داخل الأراضي الفلسطينية، ووضع آليات جديدة لتنفيذ اتفاق المصالحة المبرم في القاهرة.

ترتيب البيت الداخلي أولاً

وأضاف مزهر: علينا أن لا نعيش الأحلام فيما يتعلق بموضوع الذهاب إلى الأمم المتحدة، لأن هذا وهم لن يسمن ولن يغني من جوع. وكان حري بالسلطة الوطنية الفلسطينية إعطاء الأولوية للمصالحة الفلسطينية الداخلية لأن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية الموالية لها تتطلب منا إعادة تنظيم الصفوف وتوحيدها، لا أن نذهب ونحن لم نعد ترتيب بيتنا حتى هذه اللحظة.

غير أن الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل ينظر إلى الأمر بعين التفاؤل، معتقداً أن "المصالحة الفلسطينية سارية المفعول حتى اللحظة كمطلب من مطالب الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن الجو الحالي لا يوحي بذلك".

وعلل عوكل تشاؤم الكثيرين حيال أمر المصالحة بغياب التنفيذ الفعلي لبنودها على أرض الواقع، منتقداً التأجيل لأنه سيزيد حالة الملل عند الشعب الفلسطيني الذي طال انتظاره هذه المرة كما في المرات السابقة.

تعميق سيطرة

وعلّق عوكل على الاتفاق بشأن موضوع المصالحة الاجتماعية قبل أسابيع، بالقول: في الأصل كل طرف يشكو من الطرف الآخر، ولا تزال المشاكل عالقة حتى هذه اللحظة على صعيد كل ما يحمله هذا الملف؛ بدءاً من موضوع الجوازات والمعتقلين السياسيين، وانتهاءً بالتنسيق الأمني، كما أن كل طرف يحاول تعميق سيطرته على حساب الآخرين، ففي الضفة "فتح" تحاول بسط سيطرتها على حساب حركة "حماس" وبعض التنظيمات، وفي غزة أيضاً تحاول حركة "حماس" بسط سيطرتها على المنظمات الأهلية، لكن بالمجمل هناك تفاهماً على تسيير الأمور في كل من الضفة والقطاع.

وعن توقعاته بشأن العودة إلى المصالحة، وحل قصة حكومة التوافق الوطني التي صاحبها الخلاف طيلة الفترة الماضية، وبخاصة فيما يتعلق بالتوافق على رئاستها، بيّن عوكل أن "استحقاق أيلول يحتاج إلى وقت طويل، وقد يمتد إلى أشهر، وهو لن ينتهي بمجرد تقديم طلب العضوية إلى مجلس الأمن، أو الجمعية العامة؛ لأن الأمر يحتاج إلى مداولات كثيرة مع بعض الدول، قبل الحصول على العضوية مع نهاية العام، ومن ثم مباشرة البحث في موضوع المصالحة دون أي ضغوط خارجية".

وبرأي عوكل، فإن "المصالحة الفلسطينية ضرورة وطنية وإسلامية، ولا مجال للانتكاسة هذه المرة"، لكنه يتوقع أن يبقى الحال على ما هو عليه على أرض الواقع، وإن تغيرت بعض "الطرابيش" في الأعلى.

وأياً كانت نهاية الطريق التي تسير الأمور في دروبها، يبقى التساؤل عما إذا كانت التأجيلات والمماطلات أياً كان شكلها ومضمونها، ستجدي نفعاً في إخماد عطش الشارع الفلسطيني لوحدته، التي خرج لها صارخاً بكل قوة: الشعب يريد إنهاء الانقسام!

المصالحةُ مؤجلةٌ حتى "أيلول" وما بعده

هاني المصري

مضى أكثر من أربعة أشهر على التوصل إلى اتفاق المصالحة ولم يتم تطبيق بنوده الرئيسية، فيما يتعلق بتشكيل حكومة وفاق وطني بالتوافق، ودعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة للانعقاد، وتفعيل المجلس التشريعي، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ومحكمة الانتخابات، واللجنة الأمنية العليا.

وهناك تلكؤ في تطبيق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير بين حركتي "فتح" و"حماس" من حيث البدء في خطوات بناء الثقة، مثل إطلاق سراح المعتقلين، وحل أزمة جوازات السفر، والمؤسسات المغلقة، والشروع في تطبيق المصالحة الاجتماعية. واتُخِذَ العدوان الإسرائيلي الأخير بعد عملية إيلات ذريعةً لتأخير اجتماع اللجان إلى ما بعد عيد الفطر.

إن السبب المعلن لعدم تطبيق الاتفاق هو الخلاف على تسمية رئيس الحكومة، وإصرار حركة "فتح" على البدء في تشكيل الحكومة، وتطبيق بنود الاتفاق بالتتابع وليس بالتوازي كما تطالب حركة "حماس" بذلك.

أما السبب الحقيقي، فهو الخشية من عواقب تطبيق اتفاق المصالحة على "عملية السلام"، والجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات، وعلى المبادرة الدبلوماسية حول التوجه إلى الأمم المتحدة، خصوصاً بعد التهديدات الأميركية باستخدام "الفيتو"، ووقف المساعدات، وخفض مستوى العلاقات، والإصرار على شروط اللجنة الرباعية عند تشكيل الحكومة، حتى لا تحصل "حماس" على الشرعية قبل الموافقة عليها، حتى لو كانت هذه الشرعية من خلال مشاركتها في المشاورات لتشكيل الحكومة دون أن تشارك فيها مباشرة عبر تسمية "حماس" لأعضاء فيها.

ويكمن أيضاً تفسير تأخر تطبيق اتفاق المصالحة في التهديدات الإسرائيلية بإلغاء اتفاق أوسلو، وضم الكتل الاستيطانية وغور الأردن، ووقف تحويل العائدات الجمركية، واتخاذ خطوات أحادية أخرى على غرار خطة فك الارتباط التي نفذت في قطاع غزة.

لقد اعتبر الرئيس الأميركي باراك أوباما اتفاق المصالحة عقبة كبيرة أمام السلام، وخير نتنياهو الرئيسَ محمود عباس "أبو مازن" بين السلام مع إسرائيل أو مع حركة "حماس"، ما جعل المضي في اتفاق المصالحة مجازفةً كبرى قررت القيادة الفلسطينية تأجيل الإقدام عليها مبدئياً حتى أيلول الحالي، وربما لما بعده.

وساهم في تأجيل تطبيق اتفاق المصالحة تراجع تأثير العوامل التي دفعت إلى توقيعه، مثل: وقف المفاوضات التي لا تزال متوقفة على الرغم من استمرار الجهود الكثيفة لاستئنافها، والثورة المصرية التي انشغلت أكثر في خلافاتها الداخلية، والثورة السورية المرشحة للاستمرار لفترة طويلة دون حسم، والحراك الشبابي الذي تراجع كثيراً ولم يتصاعد كما كان متوقعاً.

لقد تم تعليق اتفاق المصالحة انتظاراً للظروف والتطورات المحتملة والمقبلة، سواء لجهة الجهود لاستئناف المفاوضات قبل أيلول وبعده، أو فيما يتعلق بمآل الثورات العربية، خصوصاً في مصر وسوريا، لذلك لاحظنا كيف حرصت "فتح" و"حماس" على الإبقاء على "شبح المصالحة"، بحيث لم ينهر الاتفاق من خلال إعلان التمسك الثنائي بالمصالحة، وعقد الاجتماعات المتباعدة للإيحاء باستمرارها، وتنفيذ بعض خطوات بناء الثقة الصغيرة لإبقاء الاتفاق حياً ولو شكلياً. هذا كله حوّل المصالحة إلى "عملية مصالحة"، أي عملية بدون مصالحة، مثلما أصبحت "عملية السلام" منذ زمن طويل "عملية بدون سلام".

وساعد على إبقاء اتفاق المصالحة أن الطرفين حققا مكاسب منه، فهو ساعدهما على الإيحاء بأنهما معنيان بالمصالحة، وهذا يخفف المسؤولية عنهما بشأن استمرار الانقسام أمام الشعب الفلسطيني، وبهذا يستطيع الرئيس عباس توظيف "مظلة المصالحة" للتصرف كزعيم للفلسطينيين جميعاً، وتمكين فريقه من التلويح بورقة المصالحة للضغط من أجل النجاح في "استحقاق الدولة" في أيلول الجاري، ولتحسين فرص استئناف المفاوضات.

في المقابل، حققت "حماس" انفراجا جزئياً في علاقاتها مع مصر، واستفادت من توقيع الاتفاق عبر تمكن قيادتها وكوادرها وأنصارها من حرية الحركة من وإلى غزة عن طريق مصر بصورة أفضل الآن عما كان الأمر عليه قبل توقيع اتفاق المصالحة، وتجنبت تفاقم الحراك الشعبي ضدها، وحصلت على تأجيل الانتخابات المحلية بدلاً من دفع ثمن رفض المشاركة فيها في الضفة الغربية والسماح بها في غزة كـ"عربون" يقدم من "فتح" مقابل تمسك "حماس" باتفاق المصالحة، على الرغم من رغبة "فتح" بتعليقه على الأقل لما بعد أيلول.

ما يساعد على مرونة "حماس" أيضاً –التي وصلت إلى حد تفويض الرئيس (على الرغم من وقف المفاوضات) بالتفاوض لمدة عام قادم، وهي المرونة التي وصفها بعض أنصارها بطوق نجاة قدمته لمنافستها الرئيسية حركة "فتح"– أنها تفضل انتظار مصير الثورات، وبخاصة في مصر، قبل الشروع في تطبيق اتفاق المصالحة.

فتطبيق اتفاق المصالحة في ظل شروط ومعطيات الوضع الحالي، قد يفضي إلى واقع تتخلى فيه حركة "حماس"، أو يمكن أن تتخلى فيه، عن قطاع غزة، دون أن تضمن مشاركتها الكاملة في السلطة في الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما يجعلها مضطرة للمشاركة في الانتخابات على مختلف المستويات في ظل تعليقها للمقاومة (ورقتها الرابحة)، بعد أن خسرت أو على وشك خسارة حلفائها في دمشق وطهران، وفي ظل الحصار والتجويع والعدوان على قطاع غزة الذي ستدفع ثمنه في صناديق الاقتراع في أي انتخابات قادمة.

في هذا السياق، تبقى المصالحة معلقة حتى "استحقاق أيلول"، أو إلى ما بعد أيلول، ما يجعلنا أمام حالة أقرب ما تكون إلى التعايش بين السلطتين والبرنامجين إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، وهي حالة أقل سوءاً من حالة التحارب والتحريض المتبادل، ولكنّها إذا استمرت ولم تكن خطوة أولى على طريق إنهاء الانقسام، ستكرس هذا الانقسام وتعطي شرعية لإدارته بدلاً من إنهائه.

إن الأسباب التي أدت إلى تعليق تطبيق اتفاق المصالحة ما زالت قائمة في معظمها، وأهمها على الإطلاق استمرار التعلق بوهم إمكانية استئناف المفاوضات الثنائية، مهما كانت نتيجة التوجه إلى الأمم المتحدة، ووهم إمكانية التوصل إلى حل إقامة الدولة في ظل موازين القوى القائمة حالياً ومع وجود الحكومة الإسرائيلية الحالية. فاستمرار الأوهام يظهر في المراهنة على تغيير الحكومة الإسرائيلية الحالية بحكومة أقل تطرفاً منها بفعل الضغط من الولايات المتحدة الأميركية، أو بإجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة أو غير مبكرة، على الرغم من أن معظم المؤشرات تشير إلى أن الحكومة المقبلة يمكن أن تكون أكثر تطرفاً من الحالية.

يجب التعامل مع إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية كضرورة وأولوية وطنية، وليس مجرد خيار من الخيارات، أو ورقة لتحسين شروط النجاح في تدويل القضية، أو لتحسين شروط استئناف المفاوضات. وعلينا أن نعتبر أيلول نهاية مرحلة، وبداية مرحلة جديدة تستوجب تغيير المسار السياسي واعتماد إستراتيجية جديدة شاملة يكون التوجه إلى الأمم المتحدة ضمنها كأحد الخيارات الدائمة. وتعتمد هذه الإستراتيجية على تعزيز عوامل الصمود في وجه الاحتلال، وتعميق وحدة الشعب والقضية والأرض، وتنظيم مقاومة شاملة، واستعادة البعد العربي، وجمع أوراق القوة والضغط الفلسطينية والعربية والدولية القادرة على تغيير موازين القوى، وجعل الاحتلال مخسراً لإسرائيل وليس أرخص احتلال في التاريخ.

في هذه الحالة فقط، يمكن تطبيق اتفاق المصالحة وتطويره أيضاً، لأنه بدون الاتفاق على برنامج يجسد القواسم المشتركة، لا يمكن مواجهة التحديات والمخاطر وتحقيق وحدة وطنية حقيقية.

وإلى أن يتم ذلك، نحن في حالة انتظار قاتلة، يمكن أن نربح فيها أشياء ونخسر أخرى، ولكننا سنبقى في حالة ضياع يمكن أن تجعلنا نخسر في النهاية كل شيء، أو نقبل بأي شيء على أساس "خذ وطالب" و"شيء أحسن من لا شيء"!

تصور حول اعتماد منهجية التـ

تأجيل ملف الأمن يبرز مخاطر "إدارة الانقس

فايز أبو عون

جاء تعطيل تنفيذ اتفاق المصالحة الموقع منذ أربعة أشهر ليعزز مصداقية المخاوف من تحويل الاتفاق إلى مجرد مظلة لإجراءات تهدف إلى إدارة الانقسام، وخفض كلفة التعايش معه بدلاً من إنهائه، وهي مخاوف لم تبرز مع استعصاء تشكيل حكومة الوفاق الوطني تحت عنوان "الخلاف على اسم رئيس الحكومة"، بل ترددت أصداؤها بعد ساعات من الاحتفال بتوقيع الاتفاق في القاهرة يوم الرابع من أيار الماضي، عندما تم الاتفاق بين حركتي "فتح" و"حماس" على تأجيل تنفيذ الشق الأمني إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي يفترض أن تجرى بعد عام من تشكيل الحكومة.

وتنطلق هذه المخاوف من أن تأجيل تطبيق اتفاق المصالحة بشقه الأمني، يعني أن إنهاء الانقسام، بما يعنيه من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بشكل موحد، غير ممكن بدون إزالة أسبابه وجذوره، بل إن بقاء الوضع الحالي لكل من الأجهزة الأمنية في كل من الضفة والقطاع، حتى ولو تم الاتفاق على تشكيل حكومة موحدة، إنما ينذر بترسيخ منطق المحاصصة بين حركتي "فتح" و"حماس" في المربع الأخطر: المؤسسة الأمنية.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من حجم الصعوبات والعراقيل التي تعترض تطبيق الشق الأمني من اتفاق المصالحة، تماماً كما هو الحال بالنسبة لإعادة توحيد المؤسسات المدنية التي تتجه مع استمرار واقع الانقسام نحو ترسيخ وجود كيانين سياسيين في كل من الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن محصلة الفشل في الجهود والمبادرات من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وتحقيق المصالحة، لا تزال سيدة الموقف حتى الآن، فإن التطورات العاصفة التي تشهدها المنطقة، يمكن أن توفر فرصةً أفضل للنجاح، لأنه إذا لم تتوفر الإرادة اللازمة لتغليب المصلحة الوطنية لا يمكن أن ينجح أي شيء، لذا من أجل تحقيق الوحدة لا بد من توفر إرادة شعبية ضاغطة متصاعدة تفرض على الجميع الوحدة.

وبنظرة سريعة إلى اتفاق المصالحة، وما تم التوصل إليه من تفاهمات تتعلق بالشق الأمني، وتتبع آراء بعض المحللين السياسيين والحقوقيين ورجال أمن سابقين، ونواب، التقتهم "آفاق برلمانية"، نجد أن هناك توافقاً حول ما تضمنته من أن الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني، يرى أن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن، من خلال صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية، وأن تكون مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية، مع تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد هذه الأجهزة الأمنية.

ويشدد هؤلاء على أهمية تطبيق البند الذي يتحدث عن وجوب خضوع جميع الأجهزة الأمنية للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي، وأن كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأن أي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون، وأن المقيمين على أراضي السلطة كافة، من مواطنين وأجانب، هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين، وأن أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

أبو بحر: النجاح مرتبط بتوفر آليات المراقبة والمساءلة

وفي هذا السياق، قال محمد أبو بحر، عقيد أمني سابق، إنه "لا يمكن ضمان نجاح إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية دون توفر آليات التقييم والمراقبة والمساءلة، والعمل بشكل وطني ومهني بحت، لأن أي تعاطٍ مع أي قضية يوجب الرجوع إلى أصول الأجهزة الأمنية المحكومة بقانون العاملين في قوى الأمن، وهذا القانون ينص بشكل واضح على أن رجل الأمن يجب أن لا يكون منتمياً سياسياً، وألا يمارس أي نشاط سياسي، وعقوبة ذلك في حال عدم الالتزام الطرد، وهذا ينطبق أيضاً على قانون المخابرات العامة".

وأضاف أبو بحر لـ"آفاق برلمانية": في الواقع الأجهزة الأمنية كاملة، سواء في الضفة أو القطاع، بعيدة كل البعد عن هذا القانون وتطبيقاته، وفي حال تم التعاطي مع الأجهزة الأمنية القادمة كما هي، أو إعادة تشكيلها بعد المصالحة، فهذا يتطلب اتّباع آليات جديدة يتم الاتفاق عليها تقوم على إعادة غربلة العاملين بالأجهزة الأمنية من حيث: أولاً، طرد المتهمين بقضايا جنائية وأصحاب السوابق الذين ما زالوا يعملون في الأجهزة الأمنية. ثانياً، إعادة فرز أفراد قوى الأمن على أساس الصلاحية والملاءمة، ومن ضمنها الجوانب الصحية. ثالثاً، ضمان آلية عدم تدخل أي فصيل سياسي وقطع الطريق على أي محاولات للتدخل أو التكتل أو التمحور أو الشللية. رابعاً، أن تكون مرجعية الأجهزة الأمنية محددة الصلاحيات والاختصاصات بوضوح؛ أي لا يجوز أن يقع تداخل أو تنازع في الاختصاصات بين جهاز وآخر.

وحول ما إذا كانت عملية إعادة البناء والهيكلة والتوحيد في هذه الأجهزة ستنجح دون مساعدة من دول عربية وصديقة، قال: لا يمكن نجاح هذه الأجهزة دون مساعدة دول عربية ودولية، لاسيما أن هناك أجهزة أمنية ومنظمات دولية مختصة في التدريب والإعداد والهيكلية والتأهيل، وتوفر جميع هذه القضايا يضمن نجاح تكوين نواة أجهزة أمنية فعالة تحافظ على أمن الوطن والمواطن.

ونوه أبو بحر إلى أنه "في سياق تناول كيفية بناء الثقة بين الأجهزة الأمنية والجمهور، فإن الحديث هنا يدور عن أجهزة أمنية ذات طابع شرطي، وبشكل محدود أمني علاقته المباشرة بالمواطن، وبالتالي يجب أن تكون شديدة الانضباط، لأن عنوانها والدور المنوط بها هو حماية أمن المواطن؛ سواء أكان الشخصي أم الغذائي أم الصحي أم ما إلى ذلك.

أبو سعدة: التقدم بالملف الأمني مرهون باستحقاق أيلول

من جانبه، قال المحلل السياسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، الدكتور مخيمر أبو سعدة، "ما لم تكن هناك مصالحة حقيقية ستبقى الأجهزة الأمنية في وضعها الحالي. ولكون موضوع الأجهزة أكثر تعقيداً من غيره من الملفات المطروحة، وبخاصة ملفي الحكومة والمنظمة، سيبقى معلقاً ولا يمكن الاقتراب منه".

وأضاف أبو سعدة لـ"آفاق برلمانية": يمكن حدوث تقدم في هذا الملف إذا صار هناك اعتراف بدولة فلسطينية من قبل الأمم المتحدة في سياق استحقاق أيلول، وبالتالي يجب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، حيث من الممكن في هذه اللحظة أن تتحلل القيادة الفلسطينية من التزامات أوسلو الأمنية، وتتصرف على شكل دولة لها أجهزتها الأمنية القادرة على حماية شعبها وحماية أمنه.

وذكر أنه "بوضع الأجهزة الأمنية الحالي، وسيطرة الاحتلال على الضفة الغربية، لا يمكن إعادة بناء الأجهزة الأمنية بالشكل الذي تطلبه حركة "حماس"، كما أن السلطة الوطنية ستكون غير قادرة على إعادة بناء الأجهزة من خلال دمج أفراد من حركة "حماس" فيها، لأن ذلك سيزيد من هجمة إسرائيل على السلطة وأجهزتها الأمنية من خلال اعتقال أفرادها وتوجيه أصابع الاتهام لهذه الأجهزة بأنها تعمل ضد إسرائيل. كما أعتقد أن حركة "حماس" في غزة غير مهيأة لدفع أفراد من الأجهزة الأمنية السابقة في أجهزتها".

وفيما يتعلق بإمكانية عمل الأجهزة الأمنية بمسؤولية وطنية بعيداً عن الحزبية ووفقاً للمصلحة الوطنية، قال أبو سعدة: إن كثيراً من دول العالم لديه أجهزة أمنية بعيدة كل البعد عن الاستقطاب الحزبي والسياسي، لكننا كشعب فلسطيني نعيش تحت الاحتلال، وجميع الفصائل وُجدت لمقارعة هذا الاحتلال وطرده عن أرضنا، وطالما أن الاحتلال موجود ويمارس يومياً عدوانه على الشعب وفصائله، ستبقى الفصائل موجودة ولا يمكن فصل أعضائها الموجودين في الأجهزة الأمنية عن حالة الاستقطاب السياسي، لأن شعبنا في طبيعته شعب مُسيس، ولا يمكن فصل المواطن عن انتماءاته الحزبية والسياسية.

وبيّن أن "الوضع الحالي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يفرض على الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية أن يكونوا رجال شرطة في النهار، ورجال مقاومة ومرابطين على الحدود في الليل، وبالتالي لا يمكن الفصل بين رجل الأمن ورجل المقاومة".

وحول كيفية إعادة الثقة بين الأجهزة الأمنية والجمهور، أكد أبو سعدة أنه لا يرى أن هناك إمكانية لإعادة هذه الثقة، "لأن نظرة المواطن للأجهزة الأمنية، سواء في الضفة أو القطاع، التي تعمل على فض الاعتصامات بالقوة، واعتقال الشخصيات، وإغلاق الجمعيات، واستدعاء المواطنين للتحقيق معهم، سلبية، وهذا ما تبين من خلال ما قامت به حكومة "حماس" بغزة من خلال حملة (مواطن كريم وشرطي حكيم) التي استمرت أكثر من ثمانية شهور ولم يظهر في نتائجها أنه تمت إعادة الثقة بين الشرطي والمواطن".

وتابع: لكن فيما لو صار هناك في المستقبل دستور وعقيدة أمنية تحكم عمل رجل الأمن، يمكن أن نتحدث عن بناء ثقة بين الجمهور والأجهزة، ولكن ليس في ظل وجود أجهزة لها تصرفات مزاجية ولا تحتكم لقانون ولا لمسلكيات قانونية، وإنما لمسلكيات عفوية وقرارات سياسية تقوم الأجهزة بتنفيذها دون اعتبارات قانونية.

يتبع ←

ـدرج فـي عمليـة البنـاء والتـوحيـد

ـام" .. والمحـاصصـة فـي المربـع الأخطـر

سرحان: المرجعية القانونية تضمن نجاح عمل الأجهزة

بدوره، أكد المختص القانوني، رئيس برنامج الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان في غزة، المحامي جميل سرحان، أنه لا يمكن ضمان واحترام أي مصالحة وطنية دون وجود مرجعية قانونية لكافة التفاصيل الخاصة بالمصالحة، وعلى رأسها الأجهزة الأمنية، حيث أن مرجعية هذه الأجهزة هي قانون الخدمة في قوى الأمن، والقرارات والأنظمة الصادرة للأجهزة الشرطية التي تشكل ضماناً لنجاح المصالحة.

وذكر سرحان لـ"**آفاق برلمانية**" أنه "بدون احترام المراتب العسكرية وأسس الترقيات والتوزيع والتكوين الهيكلي للأجهزة، وتعيين القيادات من الأجهزة ذات الاختصاص، وعدم تسييس الأجهزة الأمنية، واحترام أسس التعيين بعيداً عن الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية، وحماية حقوق الموظف داخل الأجهزة الأمنية مثل حماية حقوق المواطن، وعلاقته مع هذه الأجهزة، لا يمكن إعادة هيكلتها وبنائها على أسس صحيحة وسليمة".

وشدد على ضرورة تشكيل لجنة قادرة على صياغة هيكلية أمنية سليمة بعيداً عن نظام التقاسم بين الأحزاب "المحاصصة"، وذلك وفقاً للأصول الإدارية والتنظيم الفكري الوارد بهيئة الإدارة والتنظيم في الضفة والقطاع، والعمل على دمج الأجهزة بما يضمن استمرار أداء تلك الأجهزة، والابتعاد عن رفض الغير، والتسامح كأساس للعمل المشترك.

وأوضح سرحان أنه "لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية يجب تطبيق قانون الخدمة في قوى الأمن وقانون المخابرات العامة والأوامر الشرطية الصادرة في عهد الإدارة المصرية التي طبقت في قطاع غزة"، داعياً إلى "انعقاد المجلس التشريعي وفق نظام سليم من أجل إقرار قانون الأمن الوقائي"، ومقترحاً في الوقت ذاته "تغيير بعض أسماء الأجهزة الأمنية حتى تكون مقبولة لطرفي الصراع الداخلي وللمواطنين معاً، مثل جهاز الأمن الداخلي في الحكومة المقالة بغزة، على اعتبار أنه غير مقبول لكثير من المواطنين، بل ويثير اسمه حساسية عندهم، وبالمقابل جهاز الأمن الوقائي بالضفة غير مقبول لكثير من المواطنين ويثير اسمه حساسية للكثير منهم؛ كونه يذكرهم بالاعتقالات والتعسف، حيث من الممكن دمج الجهازين ضمن جهاز واحد تحت اسم جهاز الأمن الفلسطيني، أو غير ذلك، على أن يكون مقبولاً للجميع".

يُذكر أن نواباً وخبراء أمنيين في قطاع غزة أوصوا مؤخراً في ورشة عمل نظمها مركز الدراسات والأبحاث والتوثيق تحت عنوان "آلية التطبيق السليم للملف الأمني لاتفاق المصالحة الفلسطينية"، بأن يكون القانون هو الأساس، وأنه يجب القضاء على كل ما يمس مجال حقوق الإنسان وتطبيق القانون، ووضع أسس ومعايير للمواصفات المهنية لضباط ومنتسبي الشرطة والأجهزة الأمنية.

كما أوصوا برفع مستوى الأداء الإداري والمهني والقدرات والمهارات لجميع منتسبي الأجهزة الأمنية، ومتابعة وضع وتنفيذ خطة أمنية متدحرجة لأهميتها في تيسير عملية إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية.

جمعة: اتفاق على بقاء الأمن كما هو لمدة عام

من جانبه، قال النائب أشرف جمعة، من كتلة "فتح" البرلمانية، إنه تم التوافق بين حركتي "فتح" و"حماس" على بقاء الأمن كما هو في الضفة والقطاع لمدة عام، على الرغم من الاتفاق على عقيدة الأجهزة الأمنية، وتحديد أسس ومعايير بناء وهيكلية وتوحيد الأجهزة الأمنية، ومهام كل جهاز ووظائفه، وحق الضمان الوظيفي للجميع.

وأضاف جمعة، الذي حذّر من مخاطر تأجيل ملف الأمن: يجب أن ننجح، وينبغي إزالة كل المعوقات والعقبات وزرع بذور الثقة بين الطرفين، موضحاً أن "المتابعة المصرية الكاملة لهذا الملف، وبخاصة من قبل المخابرات العامة المصرية، يجب أن تجعل الجميع مطمئناً، ونحن في انتظار تشكيل حكومة التوافق الوطني".

تصور حول اعتماد التدرج في عملية التطبيق

يشار إلى أن الإعلان عن تشكيل "مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية" في ختام ورشة عمل عقدت في اسطنبول يومي ١٩ و٢٩ تموز الماضي، بمشاركة ممثلين عن عدد من الفصائل الفلسطينية ومستقلين من الضفة والقطاع وأراضي ٤٨ والخارج، أظهر أن تحقيق حالة من التوافق الوطني على تنفيذ اتفاق المصالحة، بما في ذلك إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية، أمر ممكن إن

توفرت الإرادة، وتم تغليب المصلحة الوطنية العليا. فقد خلصت هذه المجموعة في ختام ثلاث ورش عمل عقدت على التوالي في العاصمة الفنلندية هلسنكي وأنقرة واسطنبول في كانون الأول ٢٠١٠، وأيار وتموز ٢٠١١، بالتعاون بين مؤسسة "مبادرة إدارة الأزمات" الفنلندية والمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية في رام الله، إلى وثيقة يتوقع الإعلان عنها قريباً، وتتضمن أفكاراً حول سبل تطوير اتفاق المصالحة، والآليات المطلوبة لتنفيذ بنوده، في المجالات الخمسة التالية: البرنامج السياسي التوافقي، الحكومة، الأمن، التمثيل السياسي الفلسطيني، القضاء وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

ويعتمد التصور المقترح في هذه الوثيقة لتطبيق الاتفاق الأمني في إطار اتفاق المصالحة على رزمة التوافقات بين حركتي "فتح" و"حماس" وباقي الفصائل الفلسطينية والمستقلين خلال جولات الحوار الوطني، وينطلق من خطورة إبقاء مجال الأمن من حيث الهيكلية والوظائف على حاله في كل من الضفة والقطاع لمدة عام، أي إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حسب ما جرى التوافق عليه بين حركتي "فتح" و"حماس" عقب توقيع اتفاق المصالحة.

وانطلقت "مجموعة دعم وتطوير اتفاق المصالحة"، التي تضم بشكل غير رسمي شخصيات من حركتي "فتح" و"حماس" وفصائل أخرى، من بينها النائبان أشرف جمعة عن "فتح"، وإسماعيل الأشقر عن "حماس"، اللذان شاركا في عمل لجنة الأمن ضمن حوارات القاهرة، من اعتماد منهجية التدرج في إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع على مراحل وفق جدول زمني يمتد لفترة عام. وهي منهجية تهدف إلى التغلب على العقبات والمعوقات الناجمة عن تداعيات مرحلة الانقسام، من خلال اقتراح آليات لتنفيذ الاتفاق الأمني تكفل إنجاح هذه العملية عبر تطبيق رزمة من الإجراءات المتدرجة في كل من الأجهزة الأمنية، خلال فترة محددة، مع ضمان توفر آليات التقييم والمراقبة والمساءلة من الجهات ذات العلاقة، وإزالة المخاوف وتعزيز أجواء الثقة والطمأنينة، والعمل بشكل وطني ومهني ومسؤول، وبمساعدة عربية وإقليمية ودولية، وتحت إشراف ومتابعة مصرية كاملة.

ويقترح هذا التصور أن تتوزع الإجراءات والخطوات المطلوب تنفيذها ضمن الخطة الأمنية المتدرجة والمتدحرجة على ثلاث مراحل، يستغرق كل منها ما بين ٣ أو ٤ أشهر، ويتيح الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً في عملية إعادة هيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية، ولكن دون فصل ميكانيكي بين المراحل، حيث يحبذ الشروع بتطبيق آليات وإجراءات تمهد لكل مرحلة ضمن عدد من المجالات المحددة ضمن هذا التصور، لاسيما بناء الثقة وتحسين أداء منتسبي الشرطة والأجهزة في الضفة والقطاع، وتطبيق برامج تدريب وإعادة تأهيل موحدة، والبدء ببعض الإجراءات لمعالجة ملف تضخم المنتسبين على قاعدة أسس مهنية موحدة في الضفة والقطاع.

وتتوزع المراحل الثلاث المقترحة كما يلي: أولاً، مرحلة دمج وتوحيد جهاز الشرطة والدفاع المدني. ثانياً، مرحلة دمج وتوحيد جهاز الأمن الوطني. ثالثاً، مرحلة دمج وتوحيد جهازي الأمن الوقائي والأمن الداخلي تحت مسمى واحد، وعودة جهاز المخابرات للعمل في قطاع غزة.

كما يشير هذا التصور إلى بروز عدد كبير من المشكلات والعقبات وأجواء عدم الثقة التي يتوجب للآليات والإجراءات المقترحة خلال المراحل الثلاث التركيز على معالجتها، بما يضمن نجاح تطبيق الاتفاق الأمني، لاسيما بشأن وضع أسس ومعايير للمواصفات المهنية لضباط ومنتسبي الشرطة والأجهزة الأمنية، بعيداً عن الحزبية، بحيث يتم ضمان عدم حزبية قادة الأجهزة (أثناء عملهم) كمرحلة أولى، تمهيداً لتعميم الأمر على المنتسبين، والقضاء على جميع المظاهر السلبية التي باعدت بين الأجهزة الأمنية والمواطن، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان وتطبيق القانون، وإعادة الثقة بين منتسبي الأجهزة الأمنية في كل من الضفة والقطاع، وكذلك بين منتسبي الأجهزة من الطرفين، ورفع مستوى الأداء الإداري والمهني وزيادة القدرات والمهارات لمنتسبي الشرطة والأجهزة الأمنية، وتوحيد القضاء والقوانين حسب ما ورد في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، وإسراع المجلس التشريعي في إقرار قانون الشرطة، وتعديل بعض مواد قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، وتوفير عناصر من الثقة بين منتسبي الشرطة والدفاع المدني من الطرفين، من خلال بدء العمل سوية خلال ثلاثة أشهر (المرحلة الأولى)، عبر الإعداد والتأهيل والتدريب، بحيث لا يتجاوز العدد ما هو مطلوب لتأدية المهام، وتوفير عناصر من الثقة بين منتسبي جهاز الأمن الوطني من الطرفين من خلال بدء العمل سوية خلال ثلاثة أشهر (المرحلة الثانية)، عبر التوعية والإعداد والتأهيل والتدريب، بحيث لا يتجاوز العدد ما هو مطلوب لتأدية المهام، وكذلك توفير عناصر من الثقة بين منتسبي جهازي الأمن الوقائي والأمن الداخلي تحت مسمى واحد، من خلال بدء العمل سوية خلال ثلاثة أشهر (المرحلة الثالثة)، عبر التوعية والإعداد والتأهيل والتدريب، بحيث لا يتجاوز العدد ما هو مطلوب لتأدية المهام، وكذلك بالنسبة للمخابرات.

يذكر أن المشاركين في لقاءات "مجموعة دعم وتطوير اتفاق المصالحة" آثروا عدم الحديث عن تفاصيل مشروع دعم وتطوير اتفاق المصالحة الذي تمت بلورته في ختام ورش العمل الثلاث، بانتظار بلورة وإعلان الصيغة النهائية للمشروع خلال الفترة القريبة المقبلة، واعتماد خطة للتحرك على مستويات عدة بالتعاون مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما يسهم في الضغط باتجاه تحقيق المصالحة.

وإزاء كل ما سبق، ما زال الجميع يتطلع إلى إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية على أسس ومعايير وطنية ومهنية في ظل منظومة دستورية وقانونية، بحيث يتبلور دور الأجهزة في حماية الوطن والمواطنين ورعاية المصلحة العليا للوطن، لا أن يبقى الوطن والمواطن معاً رهينة في يد أي جهاز أمني حزبي يفرض سيطرته على الجميع بقوة السلاح، ومنطق القوة الأمنية.

مواقف متباينة في أوساط فلسطينيي ٤٨ حيال المشاركة في الاحتجاجات

حركة الاحتجاج الإسرائيلية تدفع مئات الآلاف نحو الشوارع .. وخلافات قـ

بلال الظاهر

تطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، يوم الأحد، ٤ أيلول الجاري، إلى التظاهرات الكبرى في إسرائيل المطالبة بالعدالة الاجتماعية، وتعهد "بتنفيذ تغييرات وتصحيح التشوهات الاجتماعية". ورأى بلجنة الخبراء التي شكلها من أجل بلورة حلول لأزمة السكن وغلاء المعيشة برئاسة مستشاره للاقتصاد القومي، البروفيسور مانويل تراختنبرغ، أنها تشكل "فرصة مميزة" لتنفيذ تغييرات في هذا المجال، منوهاً إلى أنه "لم يتم أبداً تشكيل لجنة تفتح نقاشاً مع آلاف الأشخاص".

لكن بدا أن التغييرات التي يتحدث عنها نتنياهو لا تتوافق مع التغييرات التي تطالب بها حركة الاحتجاج الإسرائيلية. فقد قال نتنياهو إنه يعتزم العمل بسرعة بعد أن تضع "لجنة تراختنبرغ" توصياتها أمامه، وذلك من خلال "الحفاظ على التوازن الصحيح بين الحساسية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية". وحذّر من الإنفاق الزائد "مثلما حدث في بعض الدول الأوروبية"، لأن ذلك لن يمكّن من "تخفيف غلاء المعيشة ومعالجة التشويهات".

وقد شهدت إسرائيل مساء السبت، الثالث من أيلول، أكبر تظاهرة في تاريخها، حيث بلغ عدد المتظاهرين ٤٥٠ ألفاً، بينهم أكثر من ٣٠٠ ألف تظاهروا في تل أبيب، مطالبين بالعدالة الاجتماعية. وأطلق المتظاهرون صرخة احتجاجية ضد غلاء المعيشة وطالبوا بتغيير سلم الأولويات الاقتصادي – الاجتماعي في إسرائيل، ورفعوا لافتات تحتج على غلاء الأسعار. كما طالب قسم من المحتجين نتنياهو بالاستقالة، ورفعوا لافتات تحمل صورة رئيس الحكومة الإسرائيلية وكتب عليها "أنت مفصول"، لكن هذا المطلب لم يكن شعاراً مركزياً في التظاهرات.

وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أنه على الرغم من الدعوة إلى تظاهرة مليونية، وأن عدد المتظاهرين لم يبلغ المليون، فإنها أكدت على أن التظاهرات كانت الأكبر التي شهدتها إسرائيل في كل تاريخها. وتظاهر في تل أبيب أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، وفي القدس ٦٠ ألفاً، وفي حيفا جرت تظاهرة يهودية – عربية شارك فيها ٤٥ ألفاً. كما انطلقت تظاهرات في العديد من المدن والبلدات شارك فيها الآلاف، وبينها تظاهرة في مدينة قلنسوة العربية في منطقة المثلث.

وعبر منظمو التظاهرات وقادة الاحتجاجات الاجتماعية – الاقتصادية عن رضاهم الكبير من أعداد المتظاهرين، مشددين على أنها تظاهرة قوة تؤكد على أن الاحتجاجات لم تتلاشَ، وإنما عكس ذلك تماماً. ورفع المتظاهرون لافتات عبرت عن مجمل الاحتجاجات الجارية في الآونة الأخيرة، وبينها الاحتجاج على أزمة السكن واحتجاجات المزارعين، ومن ضمنها ارتفاع أسعار منتجات الألبان، واحتجاجات الأطباء المتدربين، الذين أعلن ١٠٠٠ طبيب منهم الاستقالة احتجاجاً على ظروف عملهم والأزمة الخطيرة في جهاز الصحة. كما رفع المتظاهرون لافتات تطالب بتحرير الجندي الأسير في قطاع غزة غلعاد شاليت، في إطار صفقة تبادل مع حركة "حماس".

وقال رئيس الاتحاد القطري للطلبة الجامعيين، إيتسيك شمولي، في خطاب أمام المتظاهرين في تل أبيب ومخاطباً نتنياهو: ما تراه الآن هو جمهور لا تعرفه. وهذا جمهور لن يقول "هكذا هي الأمور" بعد الآن. تعرف علينا سيدي رئيس الوزراء فنحن الإسرائيليون الجدد. وأضاف أن "إسرائيلنا استيقظت على الاحتجاجات الأكبر التي شهدتها في تاريخها. وتطالب إسرائيلنا هذا المساء بإجراء تغيير حقيقي في سلم الأولويات الحكومية". وتعهد شمولي بأن تستمر الاحتجاجات حتى تطرح الحكومة حلولاً حقيقية للضائقات الاجتماعية.

وأضاف شمولي أنه "واجب الحكومة الآن أن تحكم وتنفذ. ونحن طلبة الجامعات وحركات الشبيبة والمنظمات الاجتماعية مستعدون للمساعدة في بلورة الحلول، شريطة أن تثبت الحكومة أنها تنوي الاستماع والتنفيذ بصورة حقيقية. إذا أردتم أن نلتقي فسوف نلتقي. وإذا أردتم أن نتحدث فسوف نتحدث. ولن نقبل أمراً واحداً فقط، وهو أننا لن نسمح بأن تحاولوا المماطلة مرة أخرى".

خلافات داخل حركة الاحتجاج

يشار إلى أن أقوال شمولي تعبر عن خلافات داخل حركة الاحتجاج. ففيما يقول شمولي إنه مستعد للتعاون مع الحكومة ومع "لجنة تراختنبرغ"، يرفض قادة الاحتجاجات ضد أزمة السكن إجراء حوار كهذا، ويعبرون على الدوام عن عدم ثقتهم بهذه اللجنة، حتى أنهم شكلوا لجنة خبراء بديلة مؤلفة من خبراء أكاديميين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وقالت المبادرة إلى الاحتجاجات، دافني ليف، إن "صيف العام ٢٠١١ هو الصيف الكبير للأمل الإسرائيلي الجديد. وقد وُلد هذا الأمل من اليأس والاغتراب والفجوات التي باتت مستحيلة بالنسبة لنا جميعاً". وأضافت أنه "في هذا الصيف استيقظنا ورفضنا مواصلة السير بأعين مغلقة نحو الهاوية. وهذا الصيف فتحنا أعيننا وهذه الأعين لن تُغلق". وتابعت "لدينا مطالب من الحكومة ورئيسها لأن الأمور يجب أن تتغير"، مؤكدة أن الاحتجاجات ما زالت في بدايتها.

وعبرت زميلتها القيادية في حركة الاحتجاج، ستاف شافير، عن عدم ثقة المحتجين بالحكومة، وقالت للإذاعة العامة الإسرائيلية إن "الحكومة مستمرة في تجاهل المتظاهرين والاستخفاف بهم". ودعت إلى تنفيذ التغيير فوراً وعدم انتظار توصيات "لجنة تراختنبرغ" التي قاطعتها قيادة الاحتجاجات.

وفي حيفا، تظاهر ٤٥ ألفاً من اليهود والعرب، وتم التركيز فيها على التمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل. وأشار الكاتب سلمان ناطور، الذي تحدث أمام المتظاهرين، إلى سياسة هدم البيوت العربية وطالب بوقفها.

نتنياهو: الآن فهمتكم!

ونقلت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي عن نتنياهو قوله خلال اجتماعات مغلقة عقدها مساء السبت إنه "يقظ ومنصت لما يحدث"، فيما قال مقربون منه إنه يتابع التظاهرات. وقال نتنياهو للمقربين منه إن "الرسالة استوعبت، وليس مهماً كم تظاهرة ستسير. الأمر المهم هو الاهتمام بالأفعال". ووفقاً للمقربين من نتنياهو، فإن رئيس الحكومة عبّر عن تصميمه على تطبيق جميع التوصيات التي ستقدمها "لجنة تراختنبرغ" التي شكلها لتستمع إلى مطالب المحتجين. وقال نتنياهو إنه "خلافاً لما يعتقدون، فإنني أعتزم إجراء تغييرات كثيرة، وهم لا يدركون مدى استعدادي لتطبيق ما ستتم التوصية به".

وفي موازاة نجاح التظاهرات، قررت قيادة الاحتجاجات تفكيك معسكرات الخيام في المدن والبلدات الإسرائيلية، وأولها معسكر الخيام في جادة روتشيلد وسط تل أبيب، الذي أقيم في ١٤ تموز الماضي، وأشعل شرارة الاحتجاجات. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، غداة التظاهرات الكبرى، عن قياديين في حركة الاحتجاج قولهم إن الاحتجاجات ستنتقل إلى مرحلة أخرى. ولفت محتجون إلى أنه قد لا يتم تفكيك جميع خيام الاحتجاج، وأن "كل معسكر خيام سيعمل وفقاً لرغبته وبما يتلاءم مع طريقة الاحتجاج التي اختاروها ... لكن على الرغم من تفكيك قسم من معسكرات الخيام، فإن الاحتجاجات بدأت وحسب".

مستقبل الاحتجاجات

تشير التقارير الإسرائيلية إلى أنه من الصعب معرفة مستقبل هذه الاحتجاجات، وذلك لأسباب عدة، أولها يتعلق بالخلافات بين قادة الاحتجاجات، مثلما برز ذلك في خطاب رئيس اتحاد الطلاب الجامعيين، إيتسيك شمولي. وسبب آخر يتعلق بالتفاعلات الأمنية والسياسية في المنطقة. فخلال التصعيد الأمني في قطاع غزة، الذي أعقب هجمات "إيلات"، في منتصف شهر آب الماضي، بدا وكأن الاحتجاجات خمدت. وليس واضحاً كيف سيتصرف الإسرائيليون في حال اندلاع تظاهرات فلسطينية تأييداً للمسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة لنيل اعتراف بالدولة الفلسطينية ابتداء من ٢٠ أيلول الجاري. وهناك سبب آخر يتعلق بأداء النخب الاقتصادية التي تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد الإسرائيلي.

كذلك، تناقضت الآراء فيما يتعلق بمستقبل نتنياهو السياسي في ضوء الاحتجاجات. ويرى البعض أن مؤيدي حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، لم يشاركوا في التظاهرات الكبرى لكنهم شاهدوها عبر التلفاز وتعاطفوا مع مطالبها. من الجهة الأخرى، أظهر استطلاع للرأي، نشرته الإذاعة الإسرائيلية في الأول من أيلول الجاري، أنه في حال جرت الانتخابات العامة الآن، فإن أغلبية الإسرائيليين ستصوت لأحزاب التحالف الحالي، ما يدل على أن الإسرائيليين يريدون تغييراً اجتماعياً – اقتصادياً لكن في ظل الحكومة الحالية. ويشار في هذا السياق إلى أن قادة الاحتجاجات تعمدوا، حتى الآن، عدم الربط بين الاحتجاجات والسياسة. فهم لا يربطون، مثلاً، بين رصد معظم موارد إسرائيل للاستيطان على حساب الرفاه الاجتماعي. كما أنهم لا يربطون بين الرفاه الاجتماعي وميزانية الأمن، التي تضمن استمرار الاحتلال.

وفي هذا السياق، كان الوزير السابق وعضو الكنيست عن حزب العمل بنيامين بن اليعازر، حذّر من أن الاحتجاجات ستشكل مع اندلاع احتجاجات فلسطينية متوقعة في أيلول حالة الطوارئ الأكثر تعقيداً منذ قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨. وقال بن اليعازر، وهو جنرال متقاعد تولى في الماضي منصب وزير الدفاع، لموقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني، إن "الاحتجاجات

يتبع ←

ـادتها تهدد مستقبلها

الاجتماعية ما زالت في بدايتها فقط، وهذه حالة الطوارئ الأكثر تعقيداً منذ حرب التحرير (في العام ١٩٤٨) وحتى اليوم".

وأضاف أن الاحتجاجات في إسرائيل متأثرة من موجة الاحتجاجات الكبرى في العالم العربي، "وفي أيلول ستحدث احتجاجات لم نشهد مثيلاً لها، فطاقات الفلسطينيين لم تتحرر بعد، وهي في الطريق. ولا يمكنهم أن يكونوا الوحيدين الذين لا يحررون طاقاتهم في العالم العربي، بينما عندنا يوجد رابط بين المشكلة الاجتماعية وتلك السياسية".

ورأى بن اليعازر أن "ما يحدث في إسرائيل هو جزء من الأجواء العامة، وفجأة أدرك المواطن أنه قوي وأن لديه قوة، بينما الحديث يدور عن زعماء هم فقاعات صابون. وبالإمكان إقامة علاقة بين ميدان التحرير (في القاهرة) ومتحف تل أبيب، وبين (الرئيس المصري المخلوع حسني) مبارك ونتنياهو. لكن ما يحدث فعلاً هو أن شباناً نهضوا لإحداث التغيير هنا وهناك، وقوة الشعب، من دون سلاح أو أي شيء آخر، تحولت إلى قوة عظيمة. وحتى اليوم كان هذا الشعب مثل الماعز، وذهب إلى اليمين واليسار (السياسيين) وإلى الحرب أو قوات الاحتياط".

لكن بن اليعازر قال إنه "لن ينتج شيء عن ذلك إذا لم يأخذ رئيس الحكومة الأمور بين يديه. وعليه أن يدير الأمور وحده مثلما فعل (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق) رابين في العام ١٩٩٢ ... عندما أصدر أمراً بتجميد البناء في المناطق (أي في المستوطنات) ونقل الميزانية من المناطق إلى داخل البلاد، وعندها ركّز على البناء للأزواج الشابة والبنى التحتية". وأكد بن اليعازر أن "المليارات تذهب إلى المستوطنات ولا تزال تذهب إلى هناك، وإذا لم يوقفوا هذا الأمر على الأقل حتى يتم التوصل إلى تسوية بيننا وبين الفلسطينيين فإنه ستحدث كارثة هنا".

على الرغم من ذلك، قدّر بن اليعازر أن ولاية نتنياهو ستستمر حتى نهايتها. لكنه قال إنه قلق لأنه "في أحوال عادية فإن هذه الاحتجاجات قد تسقط حكومة لكن بوجود (رئيس حزب شاس ووزير الداخلية) إيلي يشاي و(وزير الخارجية افيغدور) ليبرمان وخماسية أيهود باراك (الذين انشقوا عن حزب العمل) التي تسجد لليمين يومياً، فإنه ليس لدى نتنياهو أي تخوف" من احتمال سقوط حكومته.

ودعا إلى تقليص ميزانية الأمن إلى جانب تجميد البناء في المستوطنات، مشيراً إلى أنه "توجد علاقة متبادلة بين المناعة الوطنية والقدرة على إعالة بيتك. وقد خرجنا دائماً إلى الحروب عندما كنا نعرف أن البيت جيد، لكن الوضع اليوم ليس على هذا النحو، فالجيش الإسرائيلي قوي ولا توجد لدي مشكلة مع الجيش، لكنه سيضطر إلى الوقوف أمام اختبار، بينما الوضع الاقتصادي كما هو الآن".

خلافات داخل الأقلية العربية

وفي خضم هذه الاحتجاجات، برزت خلافات داخل القوى السياسية الفاعلة في ساحة الأقلية العربية في إسرائيل. من جهة، تدعو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ومن ضمنها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إلى أوسع مشاركة في الاحتجاجات، سواء بنصب معسكرات خيام الاحتجاج في المدن والقرى العربية أو من خلال المشاركة في تظاهرات تل أبيب. وتعتبر الجبهة أن مشاركتها في الاحتجاجات، وبخاصة تلك المركزية التي تجري في تل أبيب والقدس وحيفا، لا تجعلها تتنازل عن خصوصيتها السياسية ومطالبها المتعلقة بالأوضاع التي تميز الأقلية العربية، لاسيما وقف سياسة هدم البيوت في المدن والقرى العربية وزيادة مسطحاتها ووقف مصادرة الأراضي العربية. ويشار إلى أن الجبهة تصف نفسها أنها حزب يهودي – عربي، ونشطاؤها اليهود يعتبرون الجناح اليساري الراديكالي في حركة الاحتجاج.

من الجهة الأخرى، هناك حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يقول إنه يمثل التيار القومي، والحركة الإسلامية. وهاتان القوتان لا تشاركان في نشاطات الاحتجاج المركزية في تل أبيب. ويعتبر التجمع أن موجة الاحتجاج في إسرائيل لا تمثل ثورة في المفاهيم وهي تنضوي تحت مظلة الإجماع الصهيوني. وفيما يتعلق بشعار "العدالة الاجتماعية"، فإن التجمع يرى أن لهذا الأمر استحقاقات لم تلتزم بها قيادة الاحتجاجات، وأولها أن العدالة تكون بداية لأكثر الفئات فقراً وهم المواطنون العرب. وطرح التجمع في بيان، أصدره في بداية آب الماضي، ١٥ مطلباً يتعلق الأول منها بضمان عودة المهجرين (الذين يعيشون في إسرائيل) إلى قراهم وبناء بيوتهم فيها. كما طالب بالاعتراف بالقرى غير المعترف بها، ووقف هدم البيوت ومصادرة الأراضي.

البُعد السياسي المفقود لحملة الاحتجاج الاجتماعية في إسرائيل

أنطون شلحت

(*) شكلت التظاهرات الكبرى التي اشترك فيها أكثر من ٤٠٠ ألف شخص في أنحاء متعددة من إسرائيل يوم ٣ أيلول ٢٠١١، تلبية لدعوة صادرة عن قيادة حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية كان في أساسها تطلع لم يتحقق إلى تعبئة تظاهرة مليونية، إشارة قوية إلى أن هذه الحملة التي انطلقت في ١٤ تموز الفائت ستبقى حاضرة بقوة حتى إشعار آخر، رافعة شعار تحسين الحالة المعيشية للطبقات الوسطى والفقيرة، عن طريق اعتماد عقد اجتماعي مغاير في شأن جوهر السياسة الاقتصادية–الاجتماعية للدولة التي تقرّها الحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع العبء الاقتصادي على الفئات الاجتماعية المتعددة، وتقليص الفجوات في المداخيل، ومحاربة أوضاع انعدام المساواة، وتحسين ظروف السكن وجهازي الصحة والتربية والتعليم.

كذلك من المتوقع أن يستمر الجدل بشأن جوهر العقد الاجتماعي المرغوب، الذي تأتى عنه حتى الآن صعود أصوات كثيرة ترى أن الكفاح من أجل السكن والعيش الكريم وضد غلاء المعيشة، والذي جاءت هذه الحملة لتشكل وقوداً له، لا بُدّ من أن يسير إلى جانب الكفاح من أجل السلام وإنهاء الاحتلال، وذلك لأن عدم المبالاة بمعاناة الفلسطينيين هو الوجه الآخر لعدم المبالاة بمعاناة الطبقات الضعيفة وبمصاعب الطبقة الوسطى، ولأنه على الرغم من أن المشكلة الأساس كامنة في السياسات الاقتصادية النيو–ليبرالية التي تسعى إلى تقليص الإنفاق العام، وإلى تهميش التزامات الدولة إزاء مواطنيها وحاجاتهم الأساس، إلا أن الراغبين فعلاً في تغيير سلّم أولويات الدولة لا يمكنهم التغاضي عن مشكلة الميزانيات المخصصة للمستوطنات في المناطق المحتلة، وتجاهل مسألة تضخم الميزانية الأمنية، فضلاً عن أن سياسة التقتير التي تترافق مع الاحتلال، وسياسة التمييز التي تمارس ضد الفلسطينيين من سكان إسرائيل، تؤديان إلى إلحاق ضرر فادح بمفهوم العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، خاطب البروفسور إيال غروس، أستاذ القانون في جامعة تل أبيب، الذين يعتبرون أنهم يخوضون عبر حملة الاحتجاج هذه نضالاً من أجل إنشاء نظام اشتراكي–ديمقراطي قائلاً إنه لا يمكن تحقيق ذلك في ظل الاحتلال، ذلك أن فصل الموضوع الاقتصادي عن الموضوع السياسي هو فصل مصطنع وغير ممكن. وبرأيه، يتعيّن على المواطنين في الوقت نفسه أن يستيقظوا ويدركوا أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تعمل لمصلحتهم حتى على صعيد السياستين الخارجية والأمنية، كما أنها لا تعمل من أجل السلام ولا من أجل منع وقوع الحرب. ولدى تساؤله عما إذا كانت هذه الحملة سوف تنجح في نهاية المطاف في تحقيق تغيير جوهري في السياسات الاجتماعية–الاقتصادية، شدّد على أن من الصعب تحقيق مثل هذا التغيير في ظل هذه الحكومة، فضلاً عن أنه لا يمكن تحقيق التغيير المطلوب من دون نشوء وعي يضفي بعداً سياسياً على الحراك الحالي.

وفي واقع الأمر، فإنه من الصعب إيجاد محلل واحد يتعامل بجدية مع احتمال تغيير السياسة العامة للحكومة، أو حتى مع فكرة العودة إلى "دولة الرفاه"، أو فكرة التراجع عن خصخصة مرافق كبيرة أو خدمات عمومية.

وثمة شبه إجماع على أن أقصى ما سيفعله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو ما يلي: تقديم بعض الفتات إلى المحتجين على مشكلات الطبقة الوسطى؛ كبح برنامجه الاقتصادي بصورة مؤقتة متذرعاً بحجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي تجتاح الولايات المتحدة وأوروبا؛ انتظار أن يكون في إمكان أحداث شهر أيلول الحالي، الذي من المتوقع أن تؤيد خلاله الجمعية العامة في الأمم المتحدة إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد بناء على طلب السلطة الفلسطينية، أن تصرف النظر عن حملة الاحتجاج، وأن يعود الموضوع الفلسطيني إلى أداء دوره في تأجيج الإجماع القومي الصهيوني حول الغايات السياسية–الأمنية بمنأى عن الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية.

مع هذا، فإن كثيرين يرون بحق أن المحتجين في خيم الاعتصام والمشتركين في التظاهرات يشكلون "أملاً جديداً لدولة إسرائيل"، وكذلك للجيل الأكبر سناً الذي بات يائساً من قدرته على تغيير جدول أعمال الدولة. لكن بعض هؤلاء يؤكد في الوقت ذاته أنه كي ترتقي التحركات التي قام بها المحتجون نحو مرحلة جدية، لا بُدّ من مواجهة خمس مشكلات رئيسة:

- الأولى– مشكلة عدم وجود قيادة موحدة للحملة، وهي مشكلة عويصة لأن مثل هذا الحراك لديه حساسية إزاء الزعامات والأجهزة والمؤسسات، إلاّ أنه من دون وجود قيادة سيبقى من الصعب التوصل إلى اتفاقات والدخول في مفاوضات.
- الثانية– مشكلة مرتبطة بالسؤال: إلى أي مدى سيقبل المحتجون بما سيقدمه نتنياهو فيوقفون احتجاجهم، أم أنهم سيستمرون فيه من أجل تحقيق إنجازات أكبر كثيراً؟
- الثالثة– مشكلة المستوطنين، فالمحتجون لا يستطيعون الكلام علناً على مصدر المال الذي سيلبي مطالبهم، حيث من المعروف أن هذا المال يمكن أن يأتي من ثلاثة مصادر هي: المستوطنون؛ الحريديم (المتدينون المتشددون)؛ ميزانية وزارة الدفاع الضخمة. ويتخوف المعتصمون من المجاهرة في قول ذلك كي لا يُتهموا بأنهم "يساريون"، لكنهم سيضطرون لاحقاً إلى التحدث عن هذه الأمور بوضوح.
- الرابعة– مشكلة الافتقار إلى نظرة شاملة. فالمطالب حتى الآن لا تزال تُطرح بصورة منفصلة ولا تشمل البُعد السياسي، والمطلوب من المحتجين وضع هذه التفصيلات كلها ضمن إطار نظرة شاملة، وعليهم أن يقدموا لأنفسهم وللجمهور العريض صورة عن الدولة التي يرغبون فيها، ويجب أن تشمل هذه الصورة المشكلات السياسية التي تعانيها الدولة وتنعكس على الأوضاع الاجتماعية–الاقتصادية، بل وتعتبر مسبباً رئيساً لها.
- الخامسة– مشكلة ولادة قوة سياسية جديدة، إذ من الواضح أن ضغط القاعدة الشعبية يمكنه تحقيق منجزات كثيرة، لكن التغيير الحقيقي لا يتحقق إلا على المستوى السياسي فقط. ونظراً إلى أنه من الصعب إقناع أعضاء الكنيست بإصدار قوانين تتعارض مع وجهات نظرهم، فإن المطلوب ببساطة هو تغيير أعضاء الكنيست. وقبل أن يحين موعد الانتخابات العامة المقبلة، على المحتجين أن يقرروا ما إذا كانوا سيخوضون هذه الانتخابات، وما إذا كانوا سيشكلون قوة كبيرة جديدة من شأنها أن تغير الخريطة الحزبية من أساسها.

في موازاة ذلك، تطرح قوى أخرى في إسرائيل صيغة مغايرة لعقد اجتماعي–سياسي، فحواها تأليف حكومة طوارئ قومية تضم جميع الأحزاب الصهيونية العلمانية –وهي "كاديما" و"الليكود" و"إسرائيل بيتنا" و"العمل"– على أساس نبذ الخلافات فيما بينها إزاء العملية السياسية، والاتفاق على عدم الاتفاق في شأن مستقبل هذه العملية، والتركيز على تغيير سلم الأولويات الاقتصادية–الاجتماعية. والهدف الأساس من وراء صيغة كهذه هو عدم تحميل رئيس الحكومة وحده وزر المسؤولية، سواء عن تدهور الأوضاع المعيشية في إسرائيل، أو عن إيجاد الحلول الكفيلة بوقف هذا التدهور.

وكان نتنياهو في التصريحات التي تطرّق خلالها إلى حملة الاحتجاج هذه، قد أكد أن الفجوات الاجتماعية–الاقتصادية في إسرائيل كبيرة للغاية، وأن إسرائيليين كثيرين يواجهون صعوبة بالغة في إعالة أسرهم، لافتاً إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسعى، من جهة، إلى تقليص هذه الفجوات، ومن جهة أخرى إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في إسرائيل، مشدداً على أنه لا مهرب من إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية المتفاقمة، لكن في الوقت نفسه لا يجوز خرق الإطار المحدد للميزانية العامة. وكال رئيس الحكومة المديح لفريق الخبراء المهنيين الذي عينه برئاسة البروفسور مانويل تراختنبرغ، والمكلف صوغ التوصيات المحددة المتعلقة بحل مشكلات الطبقة الوسطى، مشيراً إلى أن الفريق يقوم بمهماته بصورة أساسية وجادة.

وتعني تصريحاته هذه أنه سيحرص على أن يكون هناك توازن بين الاستنتاجات التي سيتوصل إليها فريق الخبراء المهنيين هذا، وبين الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل، أي أنه لا يتعهد بتطبيق استنتاجات هذا الفريق.

بناء على ذلك، رأت مصادر إعلامية إسرائيلية أن رئيس الحكومة تراجع عن تعهده أمام تراختنبرغ بأن يغيّر مواقفه الأساسية تجاه كل ما يتعلق بتغيير سلم أولويات الحكومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وأضافت هذه المصادر أن هذا الأمر وحده يبرّر إقدام قيادة حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية على تشكيل فريق مهني بديل من الفريق الحكومي، وبخاصة أن رئاسة الفريق البديل أكدت أن تغيير سلم أولويات الحكومة لن يلحق ضرراً بالاستقرار الاقتصادي (تجدر الإشارة إلى أن قيادة حملة الاحتجاج أعلنت تشكيل فريق مهني بديل من الفريق الحكومي، يتألف من تسعة طواقم فرعية تضم أكثر من ستين شخصاً، معظمهم أساتذة جامعيون في مجالات متعددة، ومسؤولون سابقون. ويقف على رأس هذا الفريق كل من البروفسور آفيا سفيباك، النائب الأول الأسبق لمحافظ بنك إسرائيل المركزي، والبروفسور يوسي يونا من جامعة بن غوريون في بئر السبع. وقال هذا الأخير عقب تشكيل الفريق إن القيادة الإسرائيلية نسيت أن الاقتصاد يجب أن يعمل لخدمة المجتمع بفئاته كلها، بينما أشار سفيباك إلى أن هذا الفريق البديل سيصوغ توصيات عملية لبلورة مجتمع يكون متحرراً من هيمنة الرأسمالية المتطرفة، مؤكداً أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تقول الحقيقة للجمهور الإسرائيلي العريض في كل ما يتعلق بموضوع توزيع العبء الاقتصادي).

وكتبت صحيفة **هآرتس** في مقال افتتاحي خاص: إذا كان نتنياهو ينوي فعلاً أن يتخلى عن مبادئ سياسته النيو–ليبرالية لمصلحة ترميم دولة الرفاه، فإن ما يتوجب عليه فعله قبل أي شيء هو أن يعرب عن ثقته الكاملة بمسؤولية رئيس فريق المهنيين الذي عيّنه هو نفسه وبمسؤولية أعضاء الفريق عن الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل، ذلك بأن أي تصريح يشكك في تعهداته بشأن استنتاجات هذا الفريق يلحق ضرراً بالغاً بصدقية رئيس الحكومة وفريق المهنيين معاً.

غير أن نتنياهو لا يفعل ذلك إلى الآن، في حين أن السؤال المتعلق بالبُعد السياسي لحملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية ما زال ضمن المسكوت عنه.

تأجيلها بمرسوم رئاسي يحبط الكثير من التوقعات

بين رفض وترحيب .. الانتخابات المحلية تضاف إلى ''رهائن'' المصالحة المعلقة

خليل الشيخ

في خطوة جديدة تضاف إلى سلسلة القضايا والحقوق المعطلة في ظل الانقسام؛ من استعصاء تشكيل حكومة التوافق، مروراً بتأجيل إعادة بناء وتوحيد المؤسسة الأمنية، وعدم انعقاد المجلس التشريعي، وليس انتهاء بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً بتأجيل إجراء الانتخابات المحلية في محافظات الضفة الغربية إلى حين توفر الأجواء والظروف المناسبة لإجرائها في جميع المحافظات.

وجاء في المرسوم الذي صدر في الثاني العشرين من آب الماضي: بعد الاطلاع على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والاطلاع على القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية المعدل لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته، والاطلاع على قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، والاطلاع على قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، والاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٠١/٩٧/١٣/م.و/س.ف) للعام ٢٠١١ بشأن موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، والاطلاع على قرار مجلس الوزراء (٠١A٥٢//١٣/م.و/س.ف) للعام ٢٠١٠ بشأن تأجيل موعد إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وبالإشارة إلى تأجيل تشكيل الحكومة للمساهمة في جهود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ودعماً للجهود الوطنية والعربية المبذولة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ولغايات توفير الأجواء لتحقيق ذلك، ولإعطاء الفرصة للجنة الانتخابات المركزية لاستكمال الجاهزية لإجراء الانتخابات في محافظات الوطن كافة، قررنا ما يلي:

مادة (١)

تأجيل موعد إجراء الانتخابات المحلية في المحافظات الشمالية المقرر بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٢ إلى حين توافر الظروف المناسبة لإجرائها في محافظات الوطن كافة، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة (٢)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

قرار الرئيس جاء بعد فترة من الجدل والحديث حول إمكانية إجراء الانتخابات المحلية في موعدها الذي كان مقرراً في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني، وأصبح مؤجلاً إلى أجل غير مسمى، بين فصائل سياسة وحزبية منضوية تحت منظمة التحرير من جهة، وفصائل إسلامية ممثلة بحركة "حماس" والجهاد الإسلامي من جهة أخرى.

ويعد هذا التأجيل للانتخابات المحلية الرابع من نوعه في غضون عامين، حيث أجلت الانتخابات للمرة الأولى في شهر شباط من العام ٢٠٠٩، ومن ثم في العاشر من شهر حزيران من العام ٢٠١٠، وفي شهر أيار من العام ٢٠١١ تم تأجيلها للمرة الثالثة، ثم تم تأجيلها في المرة الرابعة بعدما كانت مقررة في الثاني والعشرين من شهر آب من العام الحالي.

وصدر قرار التأجيل بعد أن كانت لجنة الانتخابات المركزية أعلنت عن انطلاق عملية التسجيل والنشر والاعتراض للانتخابات المحلية، وذلك في مقار الهيئات المحلية التي ستجرى فيها الانتخابات في محافظات الضفة الغربية فقط، والبالغ عددها ٢٩٥ هيئة محلية، دون الإشارة إلى إطلاق عملية التسجيل والنشر في قطاع غزة.

وكان قد سبق المرسوم الرئاسي بتأجيل الانتخابات تصريحات تؤكد رفض حركة "حماس" إجراء هذه الانتخابات، لأسباب قالت إن لها علاقة بشكل رئيسي بتنفيذ المصالحة وإتمامها، ومطالبتها بتأجيلها إلى حين تحقيق ذلك.

وحسب ما نشر في هذا السياق، جاء قرار الرئيس بتأجيل الانتخابات عقب اعتراض حركة "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة على إجرائها، وذلك خلال اجتماع بين وفدي حركتي "فتح" و"حماس" في القاهرة، حيث طلبت الأخيرة تأجيلها، إلا أن ذلك لاقي رفضاً من باقي الفصائل الوطنية، التي أكدت حق المواطن بانتخاب ممثليه في المجالس المحلية، فيما انقسمت المؤسسات الحقوقية بين مؤيد ومعارض.

صحيح أن الشارع الغزي لا ينظر لقضية الانتخابات المحلية، على أنها حدث يمكن تحقيقه في القريب، أو يتوقع حدوثها قبل إتمام المصالحة، وتسود حالة من اليأس والإحباط فيما يتعلق بممارسة الحق الانتخابي في اختيار القيادات؛ سواء المحلية أو التشريعية بشكل عام، فالبحث عن لقمة العيش وسبل التخفيف من الحصار وحتى مقارعة العدوان الإسرائيلي هو أكثر ما ينشغل به مواطنو القطاع.

أبرز ما انعكس مع صدور القرار الرئاسي هو التغيير الجذري في موقف حركة "فتح" التي يترأسها الرئيس عباس، صاحب قرار التأجيل، فقد كانت الحركة تؤيد بشدة قرار إجراء الانتخابات في موعدها السابق، وعملت بجهد كبير مع باقي الفصائل من أجل ذلك، لكنها عادت وأيدت قرار الرئيس بالتأجيل، الذي وجد قبولاً في أوساط التيارات الإسلامية غير المنضوية في منظمة التحرير، ومعارضة شديدة عند باقي الفصائل الوطنية في المنظمة. غير أن بعض التقديرات تشير إلى أن الأوضاع الداخلية لحركة "فتح" لا تزال تحول دون جاهزيتها لخوض الانتخابات في الضفة الغربية، وأنها تخشى خسارة الانتخابات في كبرى البلديات أمام القوائم المنافسة من فصائل اليسار والمستقلين، حتى في ظل عدم مشاركة حركة "حماس" في هذه الانتخابات.

ترحيب وتأييد

وقال محمود العالول، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مفوض التعبئة والتنظيم: إن قضية إجراء أو تأجيل الانتخابات المحلية قد جرت مناقشتها مع وفد حركة "حماس"، الذي طلب خلال حوار القاهرة الأخير أن تكون الانتخابات المحلية في آن واحد في غزة والضفة.

وأضاف العالول أن وفد "حماس" طلب تأجيل إجراء هذه الانتخابات لحين إتمام المصالحة والتمكن من إجرائها في التوقيت نفسه في قطاع غزة والضفة الغربية.

وأعرب عن دعمه لقرار الرئيس بالتأجيل، مشيراً إلى أنه جاء في إطار توفير أجواء أكثر إيجابية أمام عملية المصالحة.

وقال إن الرئيس كان قد كلّف عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ورئيس وفدها في حوار المصالحة، بإجراء مشاورات مع الفصائل في الضفة بهدف تأجيل الانتخابات، مؤكداً أن الكثير من فصائل العمل الوطني التي أجرت حركة "فتح" معها نقاشات "تفهمت الموقف والأسباب التي دفعت إلى إصدار قرار التأجيل".

وعبر خضر حبيب، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، عن ارتياحه لقرار التأجيل، وقال في حديث لـ"**آفاق برلمانية**": إن أية انتخابات محلية أو تشريعية تحتاج إلى توافق وطني وترتيب البيت الفلسطيني بما يتيح للشعب إبداء رأيه بشكل حر ودون مضايقات.

وأضاف: نرى في حركة الجهاد الإسلامي أن إجراء انتخابات في محافظات الضفة الغربية، كان سيحرم قوى فلسطينية قوية وذات تأثير من المشاركة فيها، وبالتالي ستغيب حرية التعبير، الأمر الذي سيؤثر على نتيجة الانتخابات.

وأكد مشاركة حركة الجهاد الإسلامي في الانتخابات المحلية في حال تم عقد مصالحة شاملة وتحقق الوفاق الوطني الكامل.

وعلى الرغم من عدم صدور موقف رسمي من حركة "حماس" عقب قرار الرئيس عباس بتأجيل الانتخابات المحلية في الضفة، فإنها أبدت ترحيباً غير معلن بقرار تأجيل الانتخابات دون أن تسهب في ذلك، منوهة إلى أن القرار جاء "استجابة لضغوط الشارع الفلسطيني" بهدف إتمام المصالحة.

غير أن محمود الزهار، عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، كان قد قال في تصريحات قبل صدور القرار، إن "حماس" لا يمكنها أن تشارك في الانتخابات المحلية دون تطبيق بنود اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة منذ أيار الماضي.

وأشار إلى أن تلك الانتخابات تحتاج إلى حكومة توافقية تقوم برعايتها، إضافة إلى إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية ومحكمة قضايا الانتخابات بالتوافق.

مراكز حقوقية تبارك

وحظي قرار تأجيل الانتخابات المحلية بقبول لدى مراكز حقوقية في قطاع غزة، حيث رحب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالقرار، مجدداً التأكيد على موقفه من أن الانتخابات سواء أكانت محلية أم عامة، لا يمكن إجراؤها قبل إتمام المصالحة الوطنية، وتوفير الشروط المناسبة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعبر عن إرادة الناخبين.

يتبع ←

وتمنى المركز في بيان أصدره يوم ٢٤ آب الماضي، أن يكون هذا القرار من أجل المساهمة في جهود إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ودعماً للجهود الوطنية والعربية المبذولة، وتوفير الأجواء لتحقيق ذلك.

من جانبه، رحب مركز الميزان لحقوق الإنسان بقرار التأجيل، مجدداً تأكيده على موقفه الذي كان أعلن عنه سابقاً من أن شروط نزاهة وحرية الانتخابات تتطلب وجود توافق وطني، ومناخاً من الاستقرار يضمن مشاركة القوى السياسية والشخصيات المستقلة أيّاً كان توجهها السياسي أو الأيديولوجي، واحترام حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي بشكل كامل، وهي شروط لا تتوفر في المناخ السياسي الفلسطيني الحالي تحت الانقسام.

وشدد المركز في بيان له يوم ٢٤ آب، على أن قرار التأجيل يجب أن يقترن بجهود جدية وحقيقية لتحقيق المصالحة وإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية، وإجراء الانتخابات في الضفة والقطاع لتجديد الشرعية القانونية والشعبية لمؤسسات السلطة الفلسطينية كافة، وليس فقط الهيئات المحلية.

٧ فصائل: المرسوم يتجاوز صلاحيات الرئيس

في المقابل، عقد عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً قيادياً تدارست فيه المرسوم الرئاسي القاضي بالتأجيل، وأجمعت على رفض هذا المرسوم لكونه "يتناقض مع أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، ويتجاوز الصلاحيات المحددة للرئيس في القانون الأساسي، فضلاً عن كونه يتعارض مع روح القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بتخطئة قرار الحكومة السابق بشأن تأجيل موعد الانتخابات".

وقالت هذه القوى في بيان لها وزع يوم ٢٥ آب، إنها لاحظت أن هذا المرسوم، الذي صدر بمعزل عن التشاور مع أيّ منها، لا ينسجم مع قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٧/٩، الذي أكد على ضرورة المضي بإجراء الانتخابات على الرغم من تعذر إنجازها في قطاع غزة وبصرف النظر عن التعثر في مسيرة المصالحة. كما عبرت عن أسفها لاستمرار اللجوء إلى حجة المصالحة الوطنية لتبرير التنصل من استحقاق الانتخابات التي هي حق دستوري وديمقراطي مكفول للمواطنين بموجب القانون الأساسي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير.

يذكر أن الفصائل التي اجتمعت هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية.

وكانت الجبهة الشعبية اعتبرت قرار تأجيل الانتخابات المحلية "خطوة جديدة للوراء في وضع الحريات العامة والديمقراطية وحقوق المواطن".

ورأت أن القرار انتهاك لقرار محكمة العدل العليا التي قررت إجراء الانتخابات وفق استحقاقها القانوني والزمني بعد أن تم تأجيلها سابقاً بدون وجه حق شرعي.

وقال جميل مزهر، القيادي في الجبهة الشعبية، في حديث لـ"**آفاق برلمانية**": إن الجبهة تؤكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها دون أي تأجيل، ويجب إجراؤها بشكل يعبر عن الديمقراطية، معتبراً أن قرار التأجيل "غير مبرر".

وحول رفض حركة "حماس" المشاركة في هذه الانتخابات فيما لو أجريت، قال مزهر: الانتخابات المحلية ليست لها علاقة بواقع الانقسام أو المصالحة المعلقة، وغير مرهونة بحالة التوافق الوطني، ولا تعمل على تكريس الانقسام، والمفروض إجراؤها في جميع محافظات الوطن، مشيراً إلى أن الانقسام لن يؤثر على هذه الانتخابات.

ورأى أن "الانتخابات المحلية تختلف كل الاختلاف عن الانتخابات التشريعية التي يجب تحقيق المصالحة قبل إجرائها وتثبيت حالة التوافق الوطني، بل هي حالة ديمقراطية تتعلق بانتخاب قادة محليين يديرون شؤون المناطق الفلسطينية من النواحي المحلية والخدميّة، وهو خيار أفضل بكثير من خيار التعيين وفرض إرادات وأشخاص لإدارة شؤون المواطنين المحلية.

من جانبه، استغرب النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، رئيس لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، قرار الرئيس تأجيل الانتخابات المحلية. وقال في تصريحات صحافية: ليس هناك ما يخول رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار قرار كهذا في القانون الأساسي أو القوانين السارية، موضحاً أن الرئيس له الحق في اللجوء إلى المادة ٤٣ لإصدار قرار بقانون بتعديل قانون انتخاب المجالس والهيئات المحلية، على أن يتحمل مسؤولية ذلك أمام المجلس التشريعي والرأي العام.

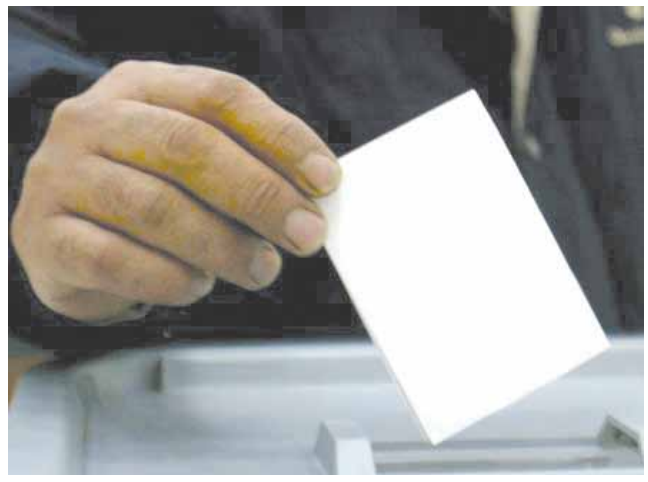

وطالب بعدم ربط ملف المصالحة الوطنية بموضوع الانتخابات المحلية، "لأنه بات من الواضح أن المصالحة لا تجد طريقها إلى التطبيق على أرض الواقع، ولا يجوز مصادرة الحقوق الديمقراطية بذريعة الانقسام".

وكان صالح ناصر، القيادي في الجبهة الديمقراطية، قال في حديث لـ"**آفاق برلمانية**": إن الجبهة أيدت إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني، مشيراً إلى أنها عملت بكل جهد من أجل السماح بإجرائها في قطاع غزة، في سياق جهودها لتثبيت المصالحة والإنهاء الحقيقي للانقسام قبل صدور قرار الرئيس عباس بتأجيلها.

كما اعتبر حزب الشعب الفلسطيني قرار الرئيس إلغاء الانتخابات البلدية وتأجيلها إلى أجل غير مسمى "قراراً خاطئاً تماماً وغير قانوني على الإطلاق".

وقال النائب بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب، في بيان له، إن هذا القرار لن يساعد على إنجاز المصالحة الفلسطينية التي تشهد حالة من الجمود والمماطلة، بل إن قرار تأجيل الانتخابات سيزيد من تراجع الممارسة الديمقراطية.

ونوه الصالحي إلى أنه كان الأجدر التركيز على إجراء الانتخابات البلدية في موعدها المحدد وتوفير كل الضمانات لمشاركة الجميع فيها، ودعوة حركة "حماس" إلى المشاركة وعدم رهن الانتخابات بالملفات الأخرى للمصالحة المتعثرة، داعياً إلى "السعي بشكل قانوني إلى تغيير هذا القرار الخاطئ".

من جانبه، أعلن الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" رفضه القاطع للمرسوم الرئاسي القاضي بتأجيل الانتخابات المحلية، ودعا الرئيس إلى التراجع عن هذا المرسوم، مطالباً القوى والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والشخصيات الوطنية الفلسطينية برفض هذا المرسوم، وتنظيم أوسع الاحتجاجات والفعاليات الشعبية في هذا الاتجاه.

مطالبة بسحب المرسوم

وخلافاً لموقف بعض المراكز الحقوقية المؤيد لقرار التأجيل، طالبت مؤسسة "الحق" الرئيس عباس بسحب مرسوم تأجيل الانتخابات المحلية بدعوى مخالفة أحكام القانون الأساسي وقانون انتخاب الهيئات المحلية.

وقالت المؤسسة في مذكرة موجهة إلى الرئيس، نشرت يوم ٣٠ آب: نلتمس من فخامتكم إعمالاً لمبدأ المشروعية وسيادة القانون، وتعزيزاً للحقوق والحريات العامة التي كفلها القانون الأساسي، بل وتعزيزاً للديمقراطية وحق الفرد في المشاركة في اختيار ممثليه، أن يتم سحب هذا المرسوم للمضي قدماً في العملية الانتخابية.

ونوهت إلى أن "تأجيل الانتخابات بعيداً عن طلب مسبق من لجنة الانتخابات المركزية، وقرار صادر عن مجلس الوزراء كجهة قانونية مختصة بالتأجيل، يؤكد على مخالفة المرسوم للشروط الشكلية والإجرائية التي استوجب القانون ضرورة توافرها للتأجيل".

وأكدت "الحق" أن النص القانوني حدد أسباب التأجيل على سبيل الحصر لا المثال، ولهذا فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تأجيل الانتخابات لسبب آخر مهما كانت مكانته. وقالت: إن التأجيل بمقتضى القانون، هو إجراء وقتي محدد فقط بأربعة أسابيع، ولهذا فإن التأجيل لأجل غير مسمى ولفترة تتجاوز الفترة المحددة بمقتضى القانون، يمثل، بلا شك، مخالفة قانونية وإجرائية أخرى لنص قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية ومضمونه.

وأضافت: لا يمتلك الرئيس استناداً إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، صلاحية تأجيل الانتخابات المحلية لكون هذه الصلاحية مناطة حصراً، وبمقتضى القانون بمجلس الوزراء، ولهذا فإن القرار الصادر عن الرئاسة الفلسطينية بتأجيل هذه الانتخابات يعتبر قراراً إدارياً صادراً عن جهة غير مختصة بإصداره.

وبعد ردود الفعل هذه، نشرت وسائل الإعلام مؤخراً تصريحات لمفوض الانتخابات في حركة فتح، عضو لجنتها المركزية محمد المدني، دافع فيها عن قرار الرئيس، موضحاً أنه "جاء دعماً للجهود الوطنية والعربية المبذولة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة، ولغايات توفير الأجواء لتحقيق ذلك".

ونفى ما تردد حول إقدام حركة "فتح" على تأجيل الانتخابات "ترضية" لحركة "حماس"، مؤكداً أن تأجيل الانتخابات جاء لإعطاء فرصة لإتمام المصالحة الوطنية، ولإتاحة الفرصة للجنة الانتخابات المركزية لاستكمال الجاهزية لإجراء الانتخابات في المحافظات كافة في الضفة والقطاع.

هل تغير المشهد الفصائلي؟

أحزاب جديدة .. أم إضافات رقمية لأحزاب قديمة؟!

حسن جبر

شهدت الأراضي الفلسطينية في الآونة الأخيرة ولادة عدد من الأحزاب والتجمعات السياسية المختلفة، وسط وعود بتغيير الحياة السياسية وتقديم نماذج مغايرة للأحزاب والقوى التقليدية التي تعج بها الساحة الفلسطينية منذ ولادة القضية الفلسطينية.

وفي خضم التبشير للأحزاب الجديدة، يظهر دائماً التساؤل الأبرز الذي يتمحور حول الجديد الذي ستقدمه الأحزاب الناشئة، في ظل العجز الواضح لدور وفعالية الأحزاب التقليدية التي امتلكت، أو تمتلك، مقدرات مختلفة تفوق في غالبيتها ما تأمل القوى الناشئة في امتلاكه للصمود وتحقيق الأهداف المعلنة.

إذن، هل نحن بحاجة فعلاً لهذه الأحزاب الجديدة في ظل تراجع دور ومكانة الأحزاب القديمة أو التقليدية في المجتمع الفلسطيني؟ أم أنها إضافة رقمية جديدة ستزيد الحالة الفلسطينية ضعفاً وتشرذماً بدلاً من تشكيل نقطة تحول في إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية؟

ماذا يقول مؤسسو الأحزاب الناشئة عن الواقع الجديد؟ وما هي أهدافهم وتطلعاتهم المختلفة؟ وكيف ينظر إليهم ساسة العهد القديم- الجديد؟ هل سيناصبونهم العداء أم يتركون ورود بساتينهم الحزبية الجديدة تتبرعم وتظهر؟

وقبل هذا وذاك، هل نحن أمام تغيير في الخارطة الحزبية الفلسطينية التقليدية، أم أن الأمر لا يعدو كونه حالات احتجاج عابرة على الأحزاب التقليدية دون تقديم جديد للجمهور الفلسطيني، أم أننا فعلاً أمام أحزاب جديدة من حيث البنية التنظيمية والبرامج الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية؟

"**آفاق برلمانية**" التقت عدداً من ممثلي الأحزاب الجديدة ممن وافقوا على الحديث، وأجمعوا على أنهم يقدمون شيئاً جديداً يختلف عن السائد في الأحزاب التقليدية التي تقف عاجزة عن تقديم حلول إبداعية للمشكلات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

تيار ثالث

في هذا السياق، قال عمر عسّاف، سكرتير هيئة المتابعة للحركة الوطنية الديمقراطية التقدمية الفلسطينية، إن الحركة الوطنية الديمقراطية تقدم شيئاً جديداً، رافضاً أن تكون إضافة رقمية في الحياة الحزبية القائمة، "على اعتبار أن الساحة الفلسطينية ليست بحاجة لزيادة دكان سياسي جديد".

وأكّد عساف أن "النظام السياسي الفلسطيني برمته لم يجدد نفسه إطلاقاً، ويمر بأزمة كبيرة، إضافة إلى عجز القوى الديمقراطية عن التصدي للمهام الوطنية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض وجود تيار ثالث".

وأضاف: لا ننافس أحداً، ولا نضيف حزباً جديداً، بل نصبو إلى وحدة القوى الديمقراطية، وإذا اتحدت اليوم سنكون جزءاً منها وننخرط فيها.

ويستثني عساف حركتي "فتح" و"حماس" من دائرة فعل الحركة الجديدة، "باعتبار أن كلاً منهما يحمل مشروعاً خاصاً، وهناك الكثير من الانتقادات على مشاريعهما"، مؤكداً أنهم يركزون على القوى خارج "فتح" و"حماس" التي "تكلست وشاخت قيادتها ولم تعد قادرة على العمل وتصر على الشرذمة والانقسام وتقبل بالإلحاق".

ونوه إلى أن الحركة الوطنية تعمل مع قواعد هذه الأحزاب لإجبار قيادتها على القبول بالوحدة والتجديد، متهماً هذه القيادات بأنها "تشكل عائقاً أمام وحدة القوى الديمقراطية لأسباب شخصية ضيقة وفئوية".

وتتشكل الحركة الوطنية الديمقراطية التقدمية الفلسطينية من عدد من النشطاء السياسيين واليساريين الفلسطينيين، وتعتبر نفسها إطاراً تنظيمياً واسعاً للقوى الديمقراطية والتقدميين الفلسطينيين باتجاه بلورة تيار ثالث في الساحة الفلسطينية، يمثل قوى رئيسة في المجتمع.

وتسعى الحركة إلى تكريس قيم الديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الفقيرة والمهمشة.

ويشير النظام الداخلي المقترح إلى أن الحركة الجديدة هي عبارة عن حركة سياسية ديمقراطية، تشكل جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، وتتوجه إلى الوطنيين الديمقراطيين من أبناء الشعب الفلسطيني كافة، رجالاً ونساء، داخل الوطن وفي الشتات والمهاجر، وتسعى إلى ضم ممثلي فئات اجتماعية ومنظمات جماهيرية، إضافة إلى كتل نقابية وهيئات نسائية وشبابية وشخصيات وأوساط ديمقراطية مستقلة، وتقوم العضوية فيها على أساس الخيار الفردي الحر والمباشر.

حركة "وطن"

وإلى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية الناشئة، حصلت مؤخراً مجموعة من المستقلين الفلسطينيين يتقدمهم د. حسن خريشة، النائب الثاني للمجلس التشريعي، على ترخيص لتأسيس حزب جديد باسم حركة "وطن".

وقال خريشة في تصريحات صحافية سابقة، إن حركة "وطن" تضم أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير والمثقفين المهمّشين، مؤكداً أنها "لن تكون بديلاً لأحد".

ونوه خريشة الذي دعمت "حماس" ترشيحه في الانتخابات البرلمانية السابقة، إلى أن من بين بنود الحركة الدعوة إلى حل يرتكز على الدولة الديمقراطية الواحدة من البحر إلي النهر.

"**آفاق برلمانية**" اتّصلت مع خريشة الذي رفض الحديث عن الحركة الجديدة إلا بعد الإعلان عنها، ما أغلق الباب أمام إمكانية الحديث عن برنامج الحركة الجديدة وبنيتها.

حزب العدالة والسلام

وكان نشطاء في غزة بادروا العام ٢٠٠٥ إلى تشكيل حزب العدالة والسلام الفلسطيني، وحازوا على ترخيص عبر مرسوم رئاسي، إلا أنهم واجهوا عقبة التمويل، وسرعان ما أوقفوا نشاطهم بعد الانقسام على الساحة الفلسطينية، وحين حاولوا إعادة النشاط في الآونة الأخيرة اصطدموا برفض الحكومة المقالة منح ترخيص للحزب، على الرغم من المطالبات والمناشدات المتعددة لأصحاب القرار في غزة، كما يقول الدكتور محمد حمد، أمين عام الحزب.

ويعتبر حزب العدالة نفسه تجمعاً فلسطينياً مستقلاً وسطي الفكر والنهج، عقلاني الآمال والأحلام، يحمل راية مغايرة لما تحمله التجمعات والحركات الموجودة على الساحة الفلسطينية التي لا تؤمن إلا بالنضال المسلح فقط كسبيل وحيد لتحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وترتكز فكرة تأسيس حزب العدالة والسلام على "رفع راية السلام لا الاستسلام، وضرورة إرساء ونشر رسالة العدالة لتحقيق الوحدة الوطنية والأمن المجتمعي، وإعادة بناء الإنسان الفلسطيني بفكر عقلاني ومنطقي بعيداً عن الشعارات الجوفاء والزائفة والآمال والطموحات غير الواقعية ومستحيلة التحقيق".

ويعرّف الحزب نفسه كحزب فلسطيني الهموم والآمال يرى أنه "بالصبر وبخطاب العقل المباشر وبالحوار المدروس والممنهج، يمكن الخروج من هذه الأزمة إلى بر الأمان، وبالمساواة والعدالة وسيادة القانون تصبح الجبهة الداخلية مترابطة ومتّحدة وقوية قادرة على مساندة الجبهة الخارجية في نضالها العسكري والسياسي لكسب معركة الاستقلال".

وقال حمد إن الحزب يركّز على الحياة الاجتماعية الداخلية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان التي لم تركز عليها الأحزاب السابقة.

وأضاف: نحن حزب جديد ونوعية جديدة، ولو مارسنا عملنا لقدمنا شيئاً جديداً للمجتمع الفلسطيني، إلا أننا آثرنا وقف أنشطتنا حتى لا يتعرض أنصار الحزب إلى أية ممارسات وقمع على الأرض.

وأكد حمد أنه "بمجرد الإعلان عن الحزب وتشكيل الهيئات القيادية المختلفة، انضمت أعداد كبيرة من الناس، إلا أن عدم ممارسة الحزب أنشطة مختلفة ساهم في خلخلة العمل وتوقف الهياكل التنظيمية عن العمل".

وقال: لو تم السماح لنا بالعمل على الأرض لقدمنا شيئاً جديداً، معرباً عن اعتقاده بأن تشكيل الحزب يعتبر تغيراً في الخارطة الحزبية التقليدية.

ورفض حمد ما يقال إن الأحزاب الجديدة هي إضافات رقمية على الأحزاب القائمة، مؤكداً أن حزب العدالة والسلام يقدم الشيء الجديد للمجتمع.

وأوضح أن "القانون يدعو إلى إعطاء ميزانيات للحزب، وإلا كان أمام خيارين، أولهما التوقف عن العمل وحل الحزب، أو مواجهة الخيار الثاني وهو إيجاد تمويل خارجي، الأمر الذي يفقد الحزب استقلاليته ليصبح تابعاً للجهة الممولة".

الأحزاب التقليدية .. فتور وتشكيك

ولا يحظى ظهور الأحزاب الجديدة بأي ترحيب من الفصائل القديمة، التي لا تجاهر بهذا الموقف علانية.

ويرجع الدكتور فيصل أبو شهلا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، نشوء الحركات والأحزاب الجديدة إلى حالة الجمود السياسي والانقسام الذي عصف بالساحة الفلسطينية.

وقال أبو شهلا: إن المفاوضات والمقاومة والأحزاب في أزمة، الأمر الذي يدفع بعدد من المواطنين الراغبين في إبداء مواقف وآراء معينة إلى بناء أحزاب جديدة.

وتابع: أعتقد أن انتهاء الانقسام واتضاح الأفق أمام القضية الفلسطينية يمكن أن يغير كثيراً من الأشياء.

ونوه إلى أن بدء عمل سياسي حقيقي في الساحة الفلسطينية بالاستناد إلى إنهاء الانقسام، يعني عودة الأحزاب التقليدية القديمة إلى ممارسة عملها، الأمر الذي سيغطي على هذه الأحزاب والحركات الجديدة.

ويعتقد أبو شهلا أن "الأحزاب والحركات الجديدة لم تقدم رؤى بديلة لما قدمته الأحزاب القديمة"، مؤكداً أن "منظري الأحزاب الجديدة يتحدثون كثيراً عن قضايا المجتمع، لكنهم في نهاية الأمر يطلبون المساعدة من الأحزاب القديمة، وبخاصة المساعدات المالية".

ولا يختلف رأي طلال أبو ظريفة، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية كثيراً، عن رأي أبو شهلا، إذ أكد أن "الأحزاب الجديدة لا تعتبر أكثر من إعادة ترتيب للأحزاب وللحركات".

وقال إن "جميع الفصائل الجديدة تتستر خلف مقولة خاطئة مفادها أن القوى غير قادرة على ممارسة ضغط حقيقي في المجتمع".

ونوه أبو ظريفة إلى أن "بعض الأحزاب الجديدة شكلها مثقفون أصبحوا خارج القوى والأحزاب التي انتموا لها، ما دفعتهم إلى الدعوة لبناء أطر فضفاضة غير حزبية".

وأضاف: يوجد في الساحة الفلسطينية تنوع فكري واسع، والمطلوب ليس تشتيته وشرذمته بقدر توفير إسناد ودعم للفصائل لتغيير السياسيات القائمة.

ويؤمن أبو ظريفة أن الأحزاب الجديدة لا تطرح شيئاً جديداً عن الأحزاب التقليدية القديمة، منوهاً إلى أن "الأحزاب الجديدة تركز على الوضع الداخلي والحريات وإنهاء الانقسام".

وقال: أعتقد أن الساحة الفلسطينية لا تستوعب قوى وأحزاباً جديدة، وأن الظواهر التي تنشأ لها أسباب احتجاجية أو اعتراضية أو لأسباب لها علاقة بمصالح هنا أو هناك، مؤكداً "أهمية لعب دور داخل الفصائل، لأنه أجدى من العمل خارجها".

واستطرد قائلاً: هذا لا يعني أننا دكتاتورية نريد إبقاء الناس داخل الفصائل، بل لأن العمل داخل الأحزاب أجدى وأهم من تشكيل تجمعات أو حركات لا تأثير أو وزن لا، وتساهم في بعثرة الجهود.

حسابات التصعيد الإسرائيلي تتأرجح بين عوامل داخلية وخارجية

تهدئة هشّة تثير جدلاً فلسطينياً .. وغزة تتوجس من عملية عسكرية واسعة

علا أبو حسب الله

وصل التصعيد الإسرائيلي العدواني ضد قطاع غزة في أعقاب "عملية إيلات" إلى مستويات خطيرة هددت بتدهور الوضع نحو عملية عسكرية إسرائيلية واسعة، لاسيما مع العودة إلى سياسة الاغتيالات والتهديد بتوسيعها لتطال قادة فصائل، مع توسيع دائرة استهداف المنشآت المدنية والأمنية في قطاع غزة، في ظل خلاف واضح بين فصائل المقاومة حول إمكانية الاستمرار في التهدئة غير المعلنة في قطاع غزة.

وما بين الرفض الكامل والقبول الجزئي للتهدئة، التي تم إعلانها يوم الجمعة الموافق ٢٦ آب الماضي، عاشت الفصائل خلافاً غير معلن حول التهدئة جرت خلاله مشاورات حثيثة بين القوى المختلفة. وفي حين قالت فصائل إن التهدئة تأتي فقط من أجل تجنيب المواطنين تصعيداً إسرائيلياً متوقعاً، قالت فصائل أخرى إن إسرائيل تستغل التهدئة من أجل شن مزيد من الهجمات. وبينما أعلنت "حماس" عن توافق على التهدئة، نفت فصائل أخرى حدوث ذلك، بل واتهمت الحكومة المقالة باعتقال عناصر من رجال المقاومة في محاولة لفرض الالتزام بالتهدئة.

وقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المعارضة للتهدئة، إن "حكومة حماس" اعتقلت عدداً من نشطاء جناحها العسكري بتهمة إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل.

وكان المتحدث باسم الحكومة المقالة طاهر النونو، دعا إلى "تفويت الفرصة على الاحتلال الإسرائيلي وقطع الطريق عليه في تصدير أزماته على حساب الشعب الفلسطيني".

وأكد النونو، في تصريحات صحافية، أن الحكومة المقالة أجرت اتصالات مع مصر والأمم المتحدة، وأوضحت لهما صورة الانتهاكات التي قام بها الاحتلال، وطلبت منهما الضغط على إسرائيل لوقف هجماتها، كما حثت الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وقال: لقد تم التوصل إلى صيغة تهدئة تلتزم بها الفصائل الفلسطينية كافة ما التزم بها الجانب الآخر، فالحكومة تثمن وقوف الفصائل الفلسطينية عند مسؤولياتها بالالتزام بالتهدئة مع الاحتلال.

وتابع: الشارع الفلسطيني والفصائل في قطاع غزة بحاجة للتهدئة. الجميع هنا يريد أن يمارس حياته بشكل عادي وطبيعي.

"فتح": التهدئة مطلوبة لمواجهة استحقاقات المرحلة

بدوره، قال ذياب اللوح، مفوض العلاقات الوطنية لحركة "فتح" في قطاع غزة، في حديث لـ"آفاق برلمانية": إن التهدئة كانت أصلاً موضع إجماع الفصائل والقوى الفلسطينية في فترة سابقة، وذلك تأكيداً للموقف الشمولي الذي يحرص على إعطاء فرصة لإعادة تحقيق المصالحة الفلسطينية وتهيئة الأجواء للاستحقاقات القادمة، وبخاصة أننا ذاهبون نحو استحقاق أيلول.

وأضاف: التصعيد العسكري إعلان مستمر للحرب على شعبنا الذي يمر في حالة مد وجزر. نحن من خلال التشاور بين "فتح" والفصائل تم التأكيد على التهدئة لإعطاء فرصة لترتيب الشأن الداخلي والتفرغ للاستحقاقات المقبلة، ولكن هذا ليس على حساب الحق الفلسطيني في الدفاع عن النفس مع شرط أن يلتزم الجانب الإسرائيلي بالتهدئة. فاستمرار هذه التهدئة من مهمة الطرفين.

وتابع اللوح: الفصائل تتصرف من خلال الإجماع الوطني المتفق عليه، وأي خرق للتهدئة بشكل غير مباشر يتحمله الجانب الإسرائيلي، لأنه يتحمل بالأساس مسؤولية الالتزام بالتهدئة ووقف عمليات الاغتيال والاستهداف التي يمارسها، وإلا تصبح التهدئة في خبر كان.

وقال: إسرائيل لم تلتزم بما تدعيه بشأن الدفاع عن النفس، فقواتها هي التي بادرت للتصعيد، وهذه التهدئة ليست اتفاقاً على التهدئة بين الطرفين، لأنها رهن بشكل كامل بالجانب الإسرائيلي، فإذا التزمت إسرائيل بالتهدئة تتم، ولكن عدم الالتزام بها يحتمل أن يضع المنطقة في أتون العنف والعنف المتبادل.

"الجهاد": لا مستقبل للتهدئة

يذكر أنه بالقدر الذي ترى فيه "فتح" و"حماس" أن التهدئة لصالح الفلسطينيين، وأنها ضرورية في هذا الوقت بالذات، ترى حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية أن التهدئة لا مستقبل لها وهي خطأ سياسي.

وقال خالد البطش، عضو القيادة السياسية في حركة الجهاد الإسلامي، لـ"آفاق برلمانية": عندما يغتال قادة مقاومة مثل الأمين العام للجان المقاومة الشعبية كمال النيرب (أبو عوض) وغيرهم، وتتواصل الاغتيالات في "سرايا القدس" و"كتائب القسام"، مع استمرار القصف الجوي الليلي الذي يستهدف مقار آمنة، ثم وفي الوقت ذاته يتم الحديث عن تهدئة سارية المفعول فهذا يكون استهتاراً بالدم الفلسطيني.

وأضاف البطش: كان الأساس والواجب أن تكون هناك وحدة في الرد على العدوان، فيجب أن تكون المقاومة حاضرة، وبالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، فإن المقاومة حق وواجب. ويجب أن نبحث في أن تكون التهدئة مشروطة وليست عبارة عن التزام من طرفنا وعدوان وقصف جوي من إسرائيل، وعندما تتوقف كل هذه الممارسات يمكن الحديث عن تهدئة.

وأكد على أن "حركة الجهاد الإسلامي لن توافق إلا على تهدئة مشروطة، وذلك لأنها تراعي مصالح الناس واحتياجاتهم ورغبتهم في الهدوء.

وتابع: أصبحت التهدئة بالنسبة لإسرائيل ورقة مضحكة وعبئاً سياسياً تستخدمها وقت ما تشاء، والمقاومة تمارس حقها في الرد، ولذلك في ظل استمرار هذه المعطيات لا مستقبل لتهدئة في قطاع غزة.

وأضاف: التهدئة ليست تهدئة بين الفصائل، وإنما هي بين طرف فلسطيني تحت الاحتلال ودولة الاحتلال، ففصائل المقاومة في جبهة واحدة متفقة على الحق في المقاومة، وأي اجتهاد سيبحث فقط على طاولة الحوار الداخلي، وليس من مصلحتنا أن نختلف على توحيد الموقف، ونحن دائماً مستعدون للحوار، وندعو بدورنا إلى التفاهم.

"الشعبية": التهدئة تعني إطلاق اليد الإسرائيلية

أما بالنسبة للجبهة الشعبية، التي تشاطر "الجهاد" الموقف من التهدئة، فقد قال رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة، في حديث لـ"آفاق برلمانية": موقف الجبهة الشعبية يعود للعام ٢٠٠٥ حين أبرمت أول تهدئة بين الفصائل والاحتلال، إذ نرى أنه لا يجوز أن نتوصل إلى تهدئة مع الاحتلال بينما يصعد ويكثف ممارساته القمعية يوماً بعد يوم.

وأضاف مهنا: هذه التهدئة تعني إيقاف أشكال المقاومة من الفلسطينيين وإطلاق يد الإسرائيليين، والمقاوم الفلسطيني لا يحتمل هذا المفهوم الإسرائيلي الذي ينطوي على ممارسات قمعية تقابلها المقاومة بالرد، فهي بهذا المعنى تهدئة لا مستقبل لها، وتأييد "فتح" و"حماس" لها يعكس مصالحهما بالبقاء في السلطة.

وتابع: تم في وثيقة الوفاق الوطني التي اتفقت عليها الفصائل العام ٢٠٠٦، الاتفاق على تشكيل جبهة مقاومة موحدة، والتأكيد على أن حقنا في المقاومة شرعي، لكن "فتح" وسلطتها و"حماس" وسلطتها تعيقان تنفيذ ذلك، فالسلطة في رام الله تعمل على تفكيك بنى المقاومة، و"حماس" هنا تعمل على منع فعل المقاومة وتحتكرها حسب منهجها وقانونها، ولكنها لا تلاحق خلايا المقاومة وبنيتها كما تفعل حكومة رام الله.

هدوء حتى أيلول

بدوره، قال الكاتب والمحلل السياسي أكرم عطا الله: إسرائيل لجأت للتهدئة الحالية لأكثر من سبب، في البداية أرادت أن تصعد لتتخلص من التظاهرات في إسرائيل التي تهدد بسقوط حكومة نتنياهو، لكنها اكتشفت أن مصر ليست مصر السابقة، فالشارع المصري يتحرك على صفيح ساخن، لذلك قبلت بتهدئة غير كلية لأن الوضع الإسرائيلي الداخلي لا يسمح بتهدئة كلية، فالمتظاهرون على خلفية أزمة السكن وغلاء المعيشة سيعودون للشوارع، لاسيما أنهم ما زالوا يدفعون أجرة الخيام للبلديات.

وأضاف: إسرائيل ستهدئ الوضع حالياً، لكنها قالت إنها لن تسمح لأحد بمواصلة شن الهجمات عليها، أي أن إسرائيل كلما احتاج وضعها الداخلي لتهدئة ستلجأ إليها، وكلما احتاج لتصعيد ستصعّد، وهي لن تلتزم بالتهدئة، وستبقي على حالة غزة بين التهدئة والتصعيد. سيبقى الوضع على هذه الحال لمدة أسابيع قادمة ما بين تهدئة وتصعيد.

وتابع عطا الله: أتوقع أن يعم الهدوء الفترة المقبلة، لكن بعد أيلول سنرى شيئاً جديداً. فإسرائيل مضطرة للتهدئة ولو لفترة وجيزة لأنها تخشى من توجه الفلسطينيين لطلب عضوية الدولة في الأمم المتحدة، وترى أنه إذا وجهت ضربة قوية لقطاع غزة ربما يقنع هذا الدول المترددة بالتصويت إلى جانب التوجه الفلسطيني في الأمم المتحدة، ولذلك فإن إسرائيل ليست طليقة اليد في هذه الفترة تحديداً.

وأضاف: الحالة المصرية ليست كما توقعت إسرائيل، فهي تخشى من أن ينفلت الجمهور المصري ولا يعود بالإمكان ضبطه، والتصعيد الأخير كان بمثابة أول تجربة للموقف الشعبي المصري في ظل الوضع الجديد بعد الثورة.

وقال: من الواضح أن هناك مصلحة مشتركة لكل من "حماس" وإسرائيل في التهدئة، فحكومة نتنياهو هي الحكومة الأولى التي حققت الأمن لإسرائيل بالمستوى القائم حالياً، و"حماس" في غزة تريد أن تمارس سلطتها بأريحية بعيداً عن التصعيد، وبخاصة أن إسرائيل باتت تحمل "حماس" مسؤولية الردود التي تنطلق من قطاع غزة.

واعتبر عطا الله أن "المعادلة الرئيسية التي تحاول إسرائيل فرضها هي الأمن مقابل الحكم، الأمن لإسرائيل مقابل الحكم لحركة "حماس"، التي تريد الحكم بهدوء، لذا فهما يسارعان لطلب تهدئة ولكن إسرائيل لا تلتزم بها، ما يضع الوسيط المصري في موقف محرج".

عين إسرائيلية على الأوضاع في مصر والأردن

من جانبه، قال صالح النعامي، الخبير في الشؤون الإسرائيلية، في حديث لـ"آفاق برلمانية": بالنسبة لإسرائيل، كان موقفها بعد "عملية إيلات" وقصف بئر السبع، شن حملة عسكرية واسعة النطاق تشمل قصفاً جوياً، وتوغلاً برياً في قطاع غزة، لكنها تراجعت بسبب الخوف على العلاقات المصرية الإسرائيلية، فقد أصبح هناك تحول ديمقراطي في المنطقة، والشارع المصري لم يعد كما كان بدون حساب، ولذلك خشيت إسرائيل من أن تنفيذ عملية عسكرية في غزة قد يكون مصدراً لإغراء الشعب المصري بتصعيد الضغط على الحكومة لإلغاء معاهدة كامب ديفيد.

وأضاف النعامي: من جهة أخرى، تخشى إسرائيل على مصير النظام الأردني .. فأي عملية عسكرية كبيرة قد تعمل أيضاً على إثارة الرأي العام الأردني، ما يزيد من حالة الاحتقان في العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

ونوه إلى أن "اتهام إسرائيل لقوى في قطاع غزة بالوقوف وراء عملية إيلات كان متوقعاً، فهي معنية بتجريم غزة مع أنه لا يوجد هناك أي دليل يربط بين لجان المقاومة الشعبية والعملية، وهي بذلك هدفت إلى الإيقاع بين حركة "حماس" ومصر، لاسيما أن خروج منفذي العملية من غزة يشكل تحريضاً ضد حركة حماس".

وتابع: الفهم الإسرائيلي للتهدئة هو ألا يتم إطلاق أي طلقة على طول الحدود الفاصلة بين غزة وإسرائيل، لكن هناك مجموعات فلسطينية غير مقتنعة بالتهدئة، واستمرارها من عدمه يتوقف على سلوك هذه المجموعات، وأيضاً سلوك إسرائيل، كما أن عدم وجود وحدة قرار فلسطيني حول التهدئة يهدد مصيرها.

بحث إسرائيلي عن ذرائع لعمل عسكري كبير

وبرأي الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، فإن "الجهة أو الفصيل الذي يكون مسؤولا عن السلطة، مثل حركتي "فتح" و"حماس"، غالباً ما يكون مع التهدئة، أما الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي فلا تعترف بالتهدئة لأنها تؤمن بوجود صراع مفتوح مع الاحتلال، ومن الخطأ أن تعترف بالتهدئة مع الاحتلال. وما يزيد الطين بلة أن حركة "حماس" لا تستشير بقية الأطراف بهذا الخصوص، فهي تعلن الموافقة على التهدئة بشكل فردي، الأمر الذي ينطوي على تجاهل كبير لبقية الفصائل، التي تضطر لإعلان الرفض إعلامياً، ولكنها تلتزم بالتهدئة على أرض الواقع".

وقال عوكل في حديث لـ"آفاق برلمانية": إسرائيل لا تقبل بالتهدئة، ولذلك فإن التهدئة الأولى التي توصل لها المصريون سقطت، وعادت الأطراف المعنية لتتفق على التهدئة الحالية، لكنها ستسقط أيضاً، فإسرائيل لا تريد تهدئة، لأنها تواجه مشاكل داخلية ووضعاً مأزوماً، وتريد أن تحل مشاكلها الداخلية بالتصعيد.

وزاد: إسرائيل تفهم التهدئة بأن لا يستخدم الفلسطينيون السلاح لا من موقع الدفاع ولا من موقع المبادرة، وفي الوقت ذاته يكون لها الحق المطلق باستخدام القوة وملاحقة أي أهداف فلسطينية تشكل خطراً عليها.

وقال عوكل: القراءات السياسية تجعل الفلسطينيين يوافقون على تهدئة مسببة، فإسرائيل تبحث عن ذرائع لعمل عسكري كبير ضد غزة. ومن يفرض التهدئة هو إسرائيل لكونها الطرف الأقوى، فهي تسمح بالتهدئة أو تخربها انطلاقاً من أهدافها وسياساتها.

ونوه إلى أن "التهدئة هشة بطبيعة الحال، لكن نتنياهو غير قادر على مواصلة التصعيد الواسع ضد قطاع غزة في ظل التوتر في مصر، فإسرائيل تخشى من غليان الوضع في مصر، وربما يؤدي أي تصعيد ضد قطاع غزة إلى تدهور العلاقات بين الطرفين بضغط من الشارع المصري، ما يدفع الحكومة الإسرائيلية للقبول بالوساطة المصرية رغماً عنها".

واعتبر عوكل أن "العامل الأساسي الذي أوقف التصعيد ضد قطاع غزة هو مصر، وليس كما يظن البعض التوازن بين الفصائل وإسرائيل، إنها ليست سياسة الرعب ضد الرعب، فالفلسطينيون لا يستطيعون أن يحققوا التوازن، لكن الدور المصري ضاغط على إسرائيل وقادر على التوصل إلى تهدئة".

في ظل حركة نشطة لوفود من «حماس» وإسرائيل باتجاه القاهرة

صفقة شاليط ما بين مد وجزر وآراء متباينة حول فرص إنجازها

محمد الجمل

تباينت الآراء والمواقف حول جدوى التحركات الجديدة فيما يتعلق بالمفاوضات للتوصل إلى صفقة تنهي ملف الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة "جلعاد شاليط"، على الرغم من تكرار زيارات وفود على أعلى مستوى من حركة "حماس"، وأخرى من إسرائيل، إلى القاهرة، في الآونة الأخيرة.

ورأى بعض المحللين والمتابعين أن إنجاز الصفقة يبدو بعيد المنال حالياً، بسبب عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على دفع ثمن استحقاق الصفقة، بينما رأى آخرون أن الظروف الحالية مواتية لإنجاز الصفقة المتعثرة أكثر من أي وقت مضى، وستلجأ الحكومة الإسرائيلية لإتمامها، للهرب من الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها.

وبين متفائل بإتمامها ومتشائم بإغلاق الملف، يبقى ملف الجندي الأسير شاليط من أكثر الملفات سخونة، وأصعبها، وبخاصة أن أيّاً من طرفي المعادلة لا يمكنه تقديم تنازلات تظهر الطرف الآخر منتصراً، بعد معركة إرادات استمرت خمس سنوات.

صفقة صعبة

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر د. مخيمر أبو سعدة، أن الظروف الحالية غير مواتية مطلقاً لتنفيذ الصفقة، مؤكداً أن كلاً من حركة "حماس" وإسرائيل، لا يبدو أنهما مستعدتان لتقديم أية تنازلات في تلك الصفقة.

وأوضح أبو سعدة في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منشغل في الأزمات التي تواجهه حالياً، وبخاصة الأزمة الداخلية والاحتجاجات الاجتماعية المتصاعدة، التي ربما تهدد حكومته. ومن جهة أخرى، نتنياهو منشغل بالأزمة الخارجية، المتمثلة في عزم الفلسطينيين على التوجه للأمم المتحدة لنيل اعتراف دولي بدولتهم المستقلة، مبيناً أن "مثل هاتين القضيتين تستحوذان على جل اهتمام نتنياهو وحكومته، وهو بعيد التفكير حاليا بشاليط وصفقته، على الرغم مما رشح من معلومات عن تزايد الضغوط الداخلية لإنجاز الصفقة، وتجدد المفاوضات في ملف الصفقة، التي تبدو مفاوضات شكلية لتخفيف بعض الضغوط".

وأشار أبو سعدة إلى أن "تنفيذ الصفقة أمر لا يبدو هيّناً كما يظن البعض، فالموضوع لا يتعلق بنتنياهو وحكومته فقط، فالمؤسسة العسكرية والأمنية يجب أن توافق على الصفقة، التي ستتضمن الإفراج عن سجناء ومعتقلين تصنفهم إسرائيل كخطيرين، وهؤلاء سيعود جزء منهم للصفة، وهم بوجهة نظر الأجهزة الأمنية يشكلون خطراً على إسرائيل".

وأوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "أضعف من أن يتخذ قراراً حاسماً في هذا الوقت، وبقدم ما يعتبره تنازلات من وجهة نظره، فهو كان طيلة السنوات الماضية متردداً ويبدو خائفاً من نتائج تلك الصفقة".

وتابع: كما أن إسرائيل غير معنية بإعطاء "حماس" هدية، تزيد جماهيريتها وشعبيتها في الفترة الحالية، في حال نجحت الحركة في إطلاق سراح رموز نضالية، وسجناء ذوي محكوميات عالية.

وفيما يتعلق بحركة "حماس" والفصائل الآسرة للجندي، أكد أبو سعدة أن الأخيرة "باتت تعتبر صفقة شاليط بمثابة مسألة كرامة لها، ويصعب عليها تقديم أية تنازلات، كون الجندي الإسرائيلي الأسير كلف الفلسطينيين ثمناً باهظاً، من شهداء وأسرى ودمار طال مناطق واسعة في القطاع، لاسيما أن أحد الأسباب الإسرائيلية المعلنة للحرب على غزة كان استعادة الجندي الأسير".

وبين أن الأمل الذي يعيشه عشرات الأسرى من ذوي المحكومات العالية، بالإفراج عنهم ضمن الصفقة، يجعل من الصعب على الفصائل الآسرة تقديم تنازلات جوهرية لإتمامها.

وخلص أبو سعدة إلى استبعاد تنفيذ الصفقة في الفترة الحالية، "فكل من إسرائيل وحركة "حماس" لا يمكنهما تقديم تنازلات للخروج من مأزق جمود الصفقة، التي ربما لم تنضج الظروف بعد لإنجازها".

وعلى الرغم من ذلك لم يستبعد حدوث مفاجآت في الأمر، "فربما يحدث ما لم يتوقعه أحد، وربما يعلن في ليلة وضحاها عن نضوج صفقة، لا يعلم الكثيرون كيف ومتى تمت".

ظروف مواتية

وخالف الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، سلفه الرأي، إذا رأى أن "الظروف حالياً مواتية تماماً في إسرائيل لإنجاز صفقة التبادل، وإنهاء ملف الجندي الأسير شاليط".

وأوضح أن "الفصائل الفلسطينية برعت في الآونة الأخيرة في سحب ذريعة شاليط لتنفذ أي عدوان على قطاع غزة، من خلال حفاظها الكبير على حالة الهدوء، ووقف إطلاق القذائف الصاروخية باتجاه الأهداف الإسرائيلية".

وبين عوكل في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، أن هذا "أضعف الموقف الإسرائيلي، وجعل الضغوط الداخلية على الحكومة في هذا الشأن كبيرة، بحيث باتت حكومة نتنياهو تواجه ضغوطاً متزايدة، كان آخرها دعوة الحاخام الأكبر لدولة إسرائيل، عوفاديا يوسف، نتنياهو للعمل على إطلاق سراح الجندي".

وأكد أن استمرار حالة الهدوء المذكورة سيشكل عامل ضغط إضافياً على إسرائيل، وربما يزيد من فرصة إتمام الصفقة، التي ينتظرها الفلسطينيون، لإطلاق سراح مئات الأسرى والأسيرات.

أزمات تخدم شاليط

وأوضح عوكل أن ثمة عوامل أخرى ربما تسهم في إجبار الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ الصفقة المتعطلة منذ أكثر من خمس سنوات، بينها الأزمة الداخلية الكبيرة التي تعصف بإسرائيل، والمتمثلة في الاحتجاجات المتصاعدة، التي أربكت حكومة نتنياهو، وبخاصة أن حلها بحاجة إلى أموال طائلة وفترة طويلة.

وتابع يقول: هناك أيضاً الأزمة الخارجية الأكثر عصفاً بالحكومة الإسرائيلية الحالية، بعد الفشل الواضح للولايات المتحدة في إقناع الفلسطينيين بالعودة للمفاوضات المباشرة، وتصميم السلطة ومنظمة التحرير على التوجه للأمم المتحدة للحصول على عضوية الدولة الفلسطينية.

وأوضح أن "الحكومات الإسرائيلية اعتادت على الهروب من أزماتها في اتجاه معاكس"، مبيناً أن "الهروب المتوقع حالياً سيكون في اتجاه إنجاز صفقة شاليط، حتى يتمكن نتنياهو من تهدئة الشارع الإسرائيلي، والظهور بمظهر الرجل الشجاع، الذي اتخذ قراراً لم يستطع أسلافه اتّخاذه".

وقال: من المتوقع أن يقدم نتنياهو مرونة وتنازلات أكبر في موضوع الصفقة، بما يفضي لإطلاق سراح أعداد أكبر من الأسرى الفلسطينيين.

وشدد عوكل على ضرورة أن تبرع الفصائل الآسرة للجندي في إدارة ملف التفاوض حول الصفقة، لإطلاق أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين.

ودعا كذلك إلى الاستفادة من الصفقة في دفع عملية المصالحة الوطنية للأمام، من خلال إدراج أسماء أسرى من مختلف الفصائل في قائمة التبادل.

تعنت إسرائيل يفشل الصفقة

من جانبه، أكد د. غازي حمد، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة، أن "تشكيلة الحكومة في إسرائيل حالياً تشكيلة يمينية متطرفة، تضم أحزاباً متشددة، لا تقدم أية تنازلات في أي موضوع يخص الفلسطينيين، سواء في المفاوضات أو في صفقة شاليط".

وبين حمد أن عقلية هذه الحكومة المتطرفة تقف عائقاً أمام إبرام أية صفقة للتبادل، حتى لو قدمت حركة "حماس" والفصائل الآسرة للجندي بعض المرونة، من أجل إتمامها.

وفيما يخص الضغوط التي تمارس على نتنياهو وحكومته لإبرام الصفقة، أكد حمد في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، أن "الضغوط التي بدأت تأخذ منحى تصاعدياً مؤخراً، لا يبدو أنها أثرت فعلياً في موقف الحكومة الإسرائيلية، الذي لا يزال متشدداً"، مستبعداً كذلك أن تثمر تلك الضغوط عن أية مرونة في الموقف الإسرائيلي في المرحلة الراهنة.

وفيما يخص مطالب حركة "حماس" والفصائل الآسرة للجندي، وإن كان ثمة أي تغيير أو مرونة عليها، أوضح حمد أن الحركة قدمت من خلال الوسطاء مطالب واضحة ومشروعة، يصعب التنازل عنها، حسب اعتقاده.

وفيما يتعلق بتزايد التصريحات والمعلومات، مؤخراً، حول حدوث حراك في ملف الصفقة، أشار حمد إلى أن "المفاوضات حول هذا الموضوع تبقى في حالة مد وجذر، فثمة أطراف عدة، بينها الجانب المصري، تحاول إحداث اختراق في الملف، غير أن أي تقدم لم يحرز حتى الآن على هذا الصعيد بسبب تعنت إسرائيل".

وبين أن إسرائيل "لا تزال تعول كثيراً على الخيار الأمني وخيار القوة لاستعادة الجندي الأسير، على الرغم من فشلها في هذا الخيار طيلة السنوات الخمس الماضية".

وشدد على أن "الوسيط المصري هو الوسيط الفعلي في المفاوضات حول الصفقة حالياً، على الرغم من محاولة بعض الأطراف الدخول على الخط، وإبداء استعدادها للتوسط في هذا الشأن".

صفقة مشرّفة

بدوره، أكد عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء في وزارة شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية، والباحث المختص في شؤون الأسرى والمحررين، أن "قضية شاليط لم تعد قضية تخص حركة "حماس" أو الفصائل الآسرة له، فهي قضية تخص كل الفلسطينيين، وأية صفقة تبرم مستقبلاً يجب أن تنال رضا وقبول مختلف أطياف الشعب الفلسطيني".

وأوضح فروانة في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، أن "الثمن الباهظ الذي دفعه الفلسطينيون من أجل شاليط، من شهداء وجرحى وأسرى وبيوت ومزارع، يستوجب على المعنيين في الملف إبرام صفقة مشرفة، يطلق بموجبها سراح أسرى لم تفلح المفاوضات السلمية والمعاهدات التي أبرمت في إطلاقهم".

وقال: كمعنيين ومطلعين على أوضاع الأسرى وقضيتهم، وجهنا رسائل عبر وسائل الإعلام للجهات المكلفة بملف التفاوض، وأكدنا لهم مراراً وتكراراً أن ما يعني الفلسطينيين من الصفقة المرتقبة هو إطلاق سراح الأسرى القدامى، وذوي المحكوميات العالية، إضافة إلى قدامى أسرى القدس ومناطق الداخل، ممن عجزت الاتفاقات السابقة كافة عن إطلاق سراحهم، وقضوا سنوات طويلة داخل السجون.

وتابع: لا تعنينا أرقام بالمطلق، فالأهم التمسك بشروط إطلاق فئات محددة من الأسرى، ممن باتت الصفقة بمثابة أملهم الوحيد في الحرية، محذراً من الوقوع في شرك الأرقام، الذي تحاول إسرائيل التلاعب به.

وشدد فروانة على ضرورة التمسك بالشروط والمعايير الفلسطينية، بما يضمن الإفراج عن الأسرى القدامى كافة دون استثناء، في إطار صفقة التبادل التي تجدد الحديث حولها في الأيام الأخيرة، ورفض إتمام أي صفقة يمكن أن تستبعدهم أو تستثني بعضهم.

وأضاف: الشعب الفلسطيني بأسره ينتظر صفقة مشرفة، تمنح الحرية لرموز نضالية، ولمناضلين كبار، وبخاصة بعد المعاناة والثمن الكبير الذي دفع من أجل شاليط.

وشكك فروانة في إمكانية إنهاء الملف وإبرام الصفقة في الفترة المقبلة، على الرغم من التصريحات والأحاديث التي كثرت عنها من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مؤخراً، موضحاً أن "كل ما يقال هو كلام للاستهلاك فقط، ورئيس الوزراء الإسرائيلي غير مستعد لدفع ثمن واستحقاق الصفقة وفق شروط حركة "حماس"، والأخيرة لا تستطيع التنازل عن شروطها بعد الثمن الكبير الذي دفعه الشعب الفلسطيني، ونجاحها في استمرار أسر الجندي طيلة هذه الفترة".

وبين أن إسرائيل لا تزال تراهن على خيار القوة في استعادة جنديها الأسير في غزة، على الرغم من فشل هذا الخيار طوال خمس سنوات، معتمدة على شعورها بأن قطاع غزة لا يزال تحت سيطرتها بالكامل.

وتوقع فروانة مزيداً من المراوغة والتلكؤ من قبل إسرائيل، في محاولة لإعطاء مزيد من الوقت لإنجاح خيار القوة، أو الوصول إلى معلومات استخباراتية قد تفضي للوصول إلى مكان الجندي.

حراك ومفاوضات

وبعد حالة من الجمود اكتنفت الملف منذ فترة طويلة، بدأت تتردد مؤخراً تصريحات حول تجدد المفاوضات للتوصل إلى صفقة تبادل. فقد توقع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" د. موسى أبو مرزوق حدوث تحرك إيجابي نحو إتمام صفقة تبادل الأسرى مع شاليط، مشيراً إلى وجود ضغوط داخلية من المجتمع الإسرائيلي على حكومة نتنياهو، إضافة إلى تغيير في الفريق الذي يدير الملف.

وجدد أبو مرزوق تمسك "حماس" بمصر كراعية لملف تبادل الأسرى، منوهاً إلى أن أطرافاً دولية، منها فرنسا وتركيا، أبدت الاستعداد للتدخل والمساعدة في إنجاز هذا الملف، لكن "حماس" تتمسك بالدور المصري كراع أساسي لإنجاز هذا الملف، نافياً في الوقت ذاته إمكانية عودة الوسيط الألماني للتدخل، "بسبب انحيازه للجانب الإسرائيلي"، حسب قوله.

وشدد أبو مرزوق، في تصريحات صحافية نشرت مؤخراً، على أن "حماس" معنية تماماً بإنجاز صفقة التبادل، لافتاً إلى أن موقفها "لم يتغير سواء بالنسبة إلى التمسك بضرورة إطلاق سراح أصحاب المحكوميات العالية، وكذلك بالنسبة للأعداد"، ورافضاً في الوقت نفسه مبدأ الإبعاد.

وكانت مصادر مصرية أكدت أن القيادي البارز في الجناح العسكري لحركة "حماس" أحمد الجعبري، زار القاهرة مؤخراً بشكل سري، والتقى هناك "أبو مرزوق"، واجتمع مع كبار المسؤولين في جهاز الاستخبارات المصرية، المعنيين بملف صفقة تبادل الأسرى. كما نشرت أنباء عن زيارة محتملة بعد عيد الفطر لوفد من "حماس" برئاسة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل إلى القاهرة، قد تتضمن إجراء مباحثات تتعلق بالصفقة.

أما إسرائيلياً، فقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المعلومات التي نشرت عن تجدد المفاوضات لإتمام صفقة التبادل، مشيراً إلى أنه توجد "مجموعة من الحقائق في الشائعات" التي نشرت مؤخراً.

كما زار الموفد الإسرائيلي عاموس جلعاد القاهرة مؤخراً، بناء على تعليمات من رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ظل الضغوط الشديدة التي تمارسها أسرة الجندي شاليط وجماعات إسرائيلية، لإطلاق سراحه.

وكانت الكنيست الإسرائيلية شهدت حراكاً متصاعداً يطالب بالإسراع في الاستجابة لمطالب الفصائل الفلسطينية فيما يتعلق بإتمام صفقة تبادل الأسرى، لاسيما أنه مضى على أسر شاليط في قطاع غزة أكثر من خمس سنوات، دون أن تتمكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية من العثور على مكانه.

ووقّع ١٦ عضو كنيست من كتلة "كاديما" المعارضة على رسالة وجهتها عائلة الجندي شاليط إلى نتنياهو، وتدعو إلى إقرار صفقة التبادل لاستعادة شاليط مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين الذين تطالب بهم الفصائل الآسرة.

يذكر أنه على رأس قائمة الأسرى التي قدمتها "حماس" للجانب الإسرائيلي في إطار مفاوضات صفقة التبادل، أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، والقادة البارزون في "كتائب القسام"، الجناح العسكري لحركة "حماس"، عبد الله البرغوثي، وحسن سلامة، وإبراهيم حامد.

في ظل تساؤلات عن مصير مسؤولين آخرين يشتبه بتورطهم في الفساد

غزة: جدل حول فصل دحلان وتخوفات على وحدة "فتح"

عيسى سعد الله

بعيداً عن الجوانب القانونية لقضية محمد دحلان، العضو المفصول من اللجنة المركزية لحركة "فتح"، التي طفت على السطح الفلسطيني والفتحاوي خلال الأشهر الأخيرة، يشهد قطاع غزة، بشكل عام، وفي أوساط حركة "فتح" بشكل خاص، حالة من الجدل الحامي حول قرار فصل النائب في المجلس التشريعي على خلفية اتّهامه بارتكاب جرائم على مختلف المستويات، حسب ما جاء في لوائح الاتهام الرسمية.

ولم يخفِ قطاع واسع من الغزيين تذمرهم جراء طريقة معالجة قضية دحلان وتداعيات قرار المحكمة الحركية لحركة "فتح"، والتهديد بتحويل القضية إلى القضاء، ليس في أحيان كثيرة حباً في دحلان، بل لأن ما يجري من وجهة نظرهم يمثل "محاكمة لغزة في الضفة الغربية"!

كما لم يعد الكثير من مواطني القطاع يخفون اتّهامهم للسلطة وقيادة حركة "فتح" في الضفة بالتعامل بتمييز ضد الغزيين، معتبرين أن قضية دحلان جاءت لتتوج هذا التمييز بحق كوادر "فتح" في قطاع غزة.

ولوحظ أن الكثير من الوسط الشعبي ممن كانوا ولا يزالون خصوماً لدحلان على المستويين السياسي والتنظيمي يعتبرون أن ما يجري ليست له علاقة بالتهم المنسوبة لدحلان، عازين ذلك إلى سكوت "فتح" على دحلان طيلة السنوات الماضية، بل ويتهم هؤلاء عدداً ممن يخوضون معركة "إقصاء" دحلان اليوم بأنهم كانوا شركاءه بالأمس.

استهداف كوادر "فتح" الغزيين

ووصف صلاح أبو ختلة، المسؤول في حركة "فتح" بقطاع غزة، "استهداف دحلان بأنه استهداف للقطاع"، وقال "إن فصله من اللجنة المركزية يمثل وصمة عار".

وشن هجوماً لاذعاً على اللجنة المركزية للحركة لاتخاذها قرار الفصل. وقال "إن غزة لم تقل كلمتها بعد، والآن نقول لكم إن أبناء وكوادر حركة "فتح" في كل مكان لن يصمتوا على هذا العبث في الحركة لأنكم باختصار غير مؤتمنين عليها".

وقال أبو ختلة لـ"**آفاق برلمانية**" إن قرار فصل دحلان "استهدف بشكل مباشر كوادر حركة "فتح" في قطاع غزة أولاً، ومحمد دحلان ثانياً".

بدوره، اعتبر القيادي الفتحاوي المقرب من دحلان، سمير المشهرواي، أن قرار فصل دحلان "باطل وغير قانوني، ويزيد من ألم وحسرة أهل القطاع، بسبب هذا الشعور باستهداف فتحاويي غزة".

مفاجآت دحلان

وفي تصريح هو الأقوى لمؤيدي دحلان، قال القيادي في "فتح" توفيق أبو خوصة: إن تلاشي عضو اللجنة المركزية محمد دحلان هو تلاشي لحركة "فتح" بأكملها.

وقال أبو خوصة، في تصريح صحافي، "إن محمد دحلان لم يعد شخصية عادية بما يخص القضية الفلسطينية، بل هو شخصية اعتبارية ورمز من رموز حركة فتح".

وأكد أن "الحملة المستعرة على دحلان، وعلى بعض القيادات النظيفة في حركة "فتح"، لا تأتي من باب الشفافية، وإنما من باب إقصاء مناضل وطني بعدما لم يعد للمناضلين مكان في الحركة".

وأضاف أن "دحلان هو إنسان يملك ما يملك من القدرات التي قد تفاجئ البعض في الأيام القليلة القادمة"، محذراً من أنه "في حال إصرار اللجنة المركزية على فصل دحلان، فهنالك استقالات بالمئات ستكون على مكتب رأس الهرم فيها".

وقال أبو خوصة: إن أرادوا لحركة "فتح" التقسيم فنحن لها .. وسيعلم المتآمرون أن لدينا من الإمكانات للحفاظ على حركة "فتح" حتى لو باسم آخر!

ولكن على الجانب الآخر، هناك من يرى أن قضية دحلان لها ما يبررها حتى وإن كانت هناك اتّهامات ضد قادة ومسؤولين آخرين في السلطة.

أخطاء تستحق المحاكمة

ولم يخفِ هؤلاء رغبتهم في مشاهدة دحلان في قفص الاتهام، حيث يعتبرون أنه مسؤول بشكل مباشر عن مآسٍ كثيرة حلّت في الشارع الفلسطيني، وحركة "فتح" على وجه التحديد.

واعتبر أحد كوادر حركة "فتح" في غزة أن "ما يجري بحق دحلان شيء طبيعي ويستحقه، لأنه ارتكب أخطاء قاتلة بحق حركة "فتح" أولاً، ويجب محاكمته".

وأضاف الكادر، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، في حديث لـ"**آفاق برلمانية**"، أن "دحلان لم يكن في يوم من الأيام يعمل لصالح حركة "فتح" بل قام بتدميرها من خلال زجها في أتون معارك خاسرة على الأصعدة كافة".

وتساءل عن "الغناء الفاحش" لدحلان، وعن مصدر الأموال لديه، وكذلك عن "مصدر الحصانة التي تمتع بها" من جهات خارجية.

وقلل من أهمية تأثير فصل دحلان على حركة "فتح"، مشدداً على أن "قطاعاً واسعاً من حركة "فتح" والشعب الفلسطيني لا يريدون رؤية دحلان على الساحة".

وقال إنه لا يتوقع حدوث شرخ أو انقسام في حركة "فتح" إذا ما انتهت قضية دحلان بالفصل أو المحاكمة.

توقع بوجود وساطات لحل الأزمة

من ناحيته، لا يستبعد المحلل السياسي طلال عوكل أن تنتهي أزمة دحلان بصفقة ما تتيح له العودة لمكانه، مؤكداً أن "كل شيء ممكن حدوثه في حركة فتح".

وتوقع عوكل في حديث لـ"**آفاق برلمانية**" أن "يكون هناك في الخفاء مفاوضات وحراك ووساطات محلية وعربية لإنهاء القضية بشكل ودي وتجاوز الخلاف الحالي".

وقال إن حركة "فتح" قد تتعرض لهزات وشروخ قوية إذا ما انتهت أزمة دحلان إلى الفصل النهائي أو المحاكمة.

وأضاف: إن دحلان له وزنه على المستويين القيادي والشعبي داخل حركة "فتح" وداخل الشارع الفلسطيني، ولن يكون من السهل تدارك آثار هذه القضية.

ونوه عوكل إلى وجود استياء في الشارع الفلسطيني من خارج حركة "فتح" بسبب طريقة التعامل مع قضية دحلان لأسباب عدة، منها أن "الشارع يفهم أن دحلان ليس وحده الفاسد إذا كانت تهمته هكذا، فقائمة الفساد في الساحة الفلسطينية أطول من قامة دحلان نفسه".

محيسن: الملف بصدد التحويل للقضاء

بدوره، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" جمال محيسن، أن قرار فصل دحلان "بات نافذاً بشكل نهائي من الحركة وغير قابل للطعن والإلغاء، بعدما لم يلتزم دحلان بما نصّ عليه قرار المحكمة الحركية بتوجيه رسالة لرئيس الحركة واللجنة المركزية يعرض فيها استعداده للمثول أمام المحكمة"، مبيناً أن "الملف الآن بصدد تحويله إلى القضاء الفلسطيني".

وأكد محيسن أنه سيجري استكمال التحقيق مع المتورطين مع دحلان كافة، سواء عبر اللجان الحركية أو القضاء وهيئة مكافحة الفساد، معتبراً أن "بعض الأصوات التي تدافع عن دحلان هي في الحقيقة تدافع عن نفسها لأنها متورطة في الجرائم".

وكشف عن بعض الجرائم التي تورط بها دحلان، ومن بينها أن "مخابرات الاحتلال التقت دحلان وبعض المحسوبين عليه في الأمن الوقائي لتنسيق الحرب على غزة وما بعدها"، ولفت إلى أن السلطة استلمت تسجيلات من مخابرات عربية عن هذا الاجتماع الذي عقد في العريش، مؤكداً بذلك ما سبق أن أعلنته حركة "حماس" بهذا الصدد عقب الحرب على غزة.

ونوه إلى أن لجنة التحقيق مع دحلان حصلت على إفادات وبيانات "تؤكد تورط دحلان وجماعته في الأمن الوقائي في قتل العديد من الأشخاص في قطاع غزة، إلى جانب ابتزاز التجار، وشهادات عن جواسيس يعملون لصالح دحلان داخل الأجهزة الأمنية، من ضمنها المخابرات".

وأكد محيسن أن دحلان "فرض من جهات خارجية على السلطة ليكون مسؤولاً عن الأمن، لدرجة أن أحد المسؤولين العرب قال إذا لم يتولَ هذا الموقع لن يكون هناك تمويل".

وكانت اللجنة المركزية لحركة "فتح" قررت في ١٢ حزيران الماضي فصل دحلان من اللجنة، ومن العضوية في حركة "فتح"، وملاحقته قضائياً بتهم الإضرار بالأمن الوطني الفلسطيني وارتكاب العديد من جرائم القتل والابتزاز والفساد المالي.

وجددت اللجنة في اجتماع لاحق تأكيد قرارها بفصل دحلان ورفضت الاسترحام الذي تقدم به، وقررت ملاحقته قانونياً، والعمل على رفع الحصانة البرلمانية عنه تمهيداً لمحاكمته.

المحكمة الحركية

أما المحكمة الحركية، فقد أصدت في ٢٧ تموز الماضي، قرارها بشأن الطعن المقدم من دحلان ضد قرار فصله من الحركة، حيث قال محيسن، بصفته ممثل اللجنة المركزية أمام المحكمة الحركية: إن قرار المحكمة تضمن رد الطعن المقدم من دحلان لعدم استناده إلى النظام الداخلي، والتأكيد على قانونية القرار المتخذ في اللجنة المركزية بفصل دحلان.

وأضاف إن قرار المحكمة أعطى فرصة أخيرة لدحلان بأن يتقدم بالتماس لرئيس الحركة بجاهزيته للامتثال أمام لجنة التحقيق التي تشكلها اللجنة المركزية خلال أسبوعين من تاريخ القرار، وإلا يصبح القرار نافذاً قطعياً، ويعود الأمر للجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص. غير أن تصريحات صدرت عن مقربين من دحلان فسرت قرار المحكمة باعتباره انتصاراً له في مواجهة قرار اللجنة المركزية.

وفي ضوء تضارب ما نشرته بعض وسائل الإعلام بخصوص تفسير قرار المحكمة الحركية، صرّح رئيس المحكمة المحامي علي مهنا، في تعقيب له على القرار الصادر بشأن الطعن المقدم من دحلان، بأن "قرار المحكمة الحركية واضح ولا لبس فيه، وهو ناطق بما فيه، وبالتالي فإن المحكمة ليست مسؤولة عن الإرباك والتناقض في الساحة الإعلامية".

وجاء في تصريح مهنا أن القرار نص على أن "هدف العقوبة في الحركة هو تعزيز السلوك الإيجابي، وتطوير الأعضاء، وحماية الحركة وسلامة مسيرتها، والقضاء على الانحراف". وتابع: وانطلاقاً من قواعد العدالة وأهمية توفير ضمانات المحاكمة العادلة، فإن المحكمة الحركية، وبصفتها محكمة طعن، قد ختمت المحاكمة بالقرار التالي: إن الطعن من حيث الموضوع سابق لأوانه، كون الطاعن لم يستنفد طريق الطعن الابتدائي المشرع أمامه، والمتمثل في الطلب من الجهة مصدرة القرار –رئيس الحركة واللجنة المركزية– إعادة و/أو استكمال الإجراءات الأصولية في مواجهته وحضوره من قبل اللجنة المركزية أو أية لجنة تحقيق شكلت أو تشكل لهذه الغاية وفقاً للمادة (٩٩) من النظام الداخلي لحركة "فتح"، من آخر إجراء تم في مواجهته.

وأضاف نص القرار: وبناء عليه، فإن المحكمة تعيد ملف الطعن إلى الجهة مصدرة القرار –رئيس الحركة واللجنة المركزية– لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيه حسب الأصول. وعليه، يتوجب على الطاعن، وخلال أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار، تقديم طلب للجهة مصدرة القرار (رئيس الحركة واللجنة المركزية) مباشرة أو من خلال أمين سر اللجنة المركزية، يؤكد فيه استعداده للمثول أمامها أو أمام من تكلّفه أصولياً وفقاً للمادة (٩٩) من النظام لاستيفاء الإجراءات الأصولية، بما في ذلك مواجهته حضورياً بالمخالفات المنسوبة إليه، وتمكينه من الدفاع عن نفسه وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة له.

وقال مهنا في تصريحه حول نص القرار: وبعكس ذلك، فإن القرار موضوع الطعن، يكتسب الدرجة القطعية ويكون واجب النفاذ.

وليس بعيداً عن الشأن ذاته، أكّد مهنا، أنه لا علاقة من قريب أو بعيد للمحكمة الحركية والقرار الصادر عنها، بأية إجراءات اتّخذت في محيط منزل دحلان، في إشارة إلى قيام قوة أمنية بدهم محيط المنزل، وصرف أفراد الحراسة الخاصة بدحلان، والتحفظ على أسلحتهم، إضافة إلى مصادرة مجموعة من السيارات.

رد دحلان

أما دحلان نفسه، فوصف قرار فصله من الحركة بأنه "غير شرعي"، وقال إنه سيواصل الدفاع عن عضويته، مطالباً بالتحقيق في لائحة الاتهام الموجهة إليه.

وفي بيان نشره على صفحته على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي، تعقيباً على ما أعلنه محيسن بشأن تأكيد اللجنة المركزية على قطعية قرار الفصل المتخذ بحقه بتاريخ ١٢ حزيران الماضي، قال دحلان أن هذا القرار جاء رغم قرار المحكمة الحركية في هذا الصدد.

وأضاف: في الوقت الذي لم يفاجئني بتاتاً هذا العمى الذي نال من بصيرة القادة في اللجنة المركزية، ساءني بشدة التبرير الذي ساقه محيسن من أن الطعن الذي قدمته للجنة المركزية لم يكن مستوفياً للشروط القانونية كونه تجاوز مدة الأسبوعين، وكون الخطاب المرسل كان يجب أن يوجه للرئيس وليس لأمين السر.

"حماس": قرار حكيم

وجاء موقف "حماس" كما كان متوقعاً، إذ اعتبر عضو المكتب السياسي للحركة الدكتور محمود الزهار قرار اللجنة المركزية لحركة "فتح" بشأن طردها دحلان، "قراراً حكيماً"، متهماً إياه بالضلوع في اغتيال شخصيات عديدة من كلا الحركتين "فتح" و"حماس".

وقال الزهّار، في تصريحات صحافية، "إن هذا القرار يتصل بشؤون حركة "فتح" الداخلية، ولها الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات في حق أعضائها". وأضاف أنه "كان لحركة "حماس" تجربة مريرة مع محمد دحلان، أيام كان مسؤول الأمن الوقائي في غزة"، حيث اتهمه بالتعاون ضدّ المقاومين مع الطرف الإسرائيلي والتسبب في قتلهم.

واعتبر أن "قرار حركة "فتح" مؤسس ضمنياً، لأن العضو في اللجنة المركزية أثرى ثراء فاحشاً في الفترة الأخيرة، بفضل العلاقات المشبوهة مع الجانب الإسرائيلي، على حساب المصالح الفلسطينية، لذا وجب التخلص منه في الحركة".

جدل رفع الحصانة

ولم يتأخر رد رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك على قانونية وجدلية رفع الحصانة الدبلوماسية عن دحلان كونه عضواً منتخباً في المجلس، حيث أوضح أن الجهة الفلسطينية التي تمتلك حق رفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي لملاحقته قضائياً هي المجلس التشريعي، أو هيئة مكتب رئاسة المجلس، "وليس بيننا من أبلغ بأي شيء بهذا الخصوص".

وشدد الدويك على أنه ليس من صلاحيات الرئيس محمود عباس رفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي، وقال: القانون الأساسي–الدستور الفلسطيني– لا يوجد فيه أي نص يتيح ذلك الأمر على الإطلاق، مضيفاً: الذي يرفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي هو أعضاء المجلس التشريعي ممثلين بهيئة مكتب الرئاسة للمجلس.

ونوه إلى أن دحلان "ما زال يتمتع بالحصانة البرلمانية كعضو في المجلس التشريعي، وإن تم فصله من اللجنة المركزية لحركة "فتح" ومن عضوية الحركة"، وقال: في الحقيقة، فإن عضو المجلس التشريعي يبقى محافظاً على حصانته حتى ترفع عنه بطريقة قانونية، وبالتالي نحن نفرّق بين ما فعله الشخص وما بين حقوقه كعضو في المجلس التشريعي، مضيفاً: حقوق العضو في المجلس التشريعي تبقى قائمة إلى أن يرفعها المجلس بطرق قانونية، منها إصدار مذكرة من النائب العام تعطي لهيئة مكتب رئاسة المجلس التشريعي الحق في النظر بشأن رفع الحصانة مؤقتاً أو كلياً عن عضو المجلس التشريعي، وهذا لم يحدث إلى الآن بخصوص دحلان.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين

إعداد: صالح الكفري و خديجة حسين

هناك أسباب متعددة، منها أسباب اجتماعية أو حتى خيارات فردية، لعدم دخول سوق العمل لدى بعض الخريجات، ولكن لا يعقل أن تكون الخيارات الفردية أو بعض القيم الاجتماعية هي العوامل التي تفسر تدني هذه النسب وحدها. ذلك أن المرأة الفلسطينية سعت الى العمل خارج المنزل وخارج الحقل منذ عقود، وهذا المسعى مازال مستمراً ومتزايداً حتى اليوم نظراً للحاجات والضغوط الاقتصادية المتعاظمة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكامن التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمل لوضعها بيد المعنيين وأصحاب القرار لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات قد تعطي المرأة الفلسطينية فرصتها العادلة في سوق العمل.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

سلسلة التجربة الفلسطينية شفيق الحوت

محرر الكتاب: سميح شبيب

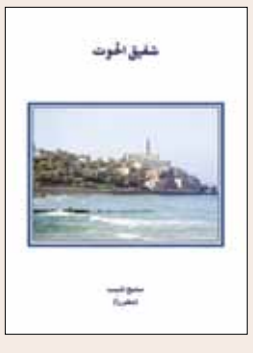

تكريماً لروح الفقيد شفيق الحوت، ولدوره السياسي والكفاحي، جاء إصدارهذا الكتاب، وبمشاركة سياسيين وكتاب وباحثين، منهم من عاصر الفقيد وكان شريكاً في بعض المحطات السياسية المشتركة، ومنهم من قرأ وبحث في كتبه السياسية وهي متنوعة وغنية.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب، كل من: أوس داوود يعقوب، أحمد مجدلاني، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم)أبو ليلى(، ماجد كيالي، نبيل عمرو. ما نرجوه هو أن تشكل هذه الفصول السبعة إضاءات على حياة الفقيد ودوره السياسي والكفاحي عموماً، ليس في سياق التكريم فحسب، بل إغناء للمعرفة التي راكمها الفقيد، ونذر حياته من أجلها، بدءاً من النكبة العام ١٩٤٨ وفقدان الوطن، مروراً بالمراحل السياسية كافة؛ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ التي كان عضواً في لجنتها التنفيذية الأولى، أحداث أيلول في الأردن العام ١٩٧٠ ، الحرب الأهلية في لبنان، النقاط العشرة، الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، الانقسام الفلسطيني العام ١٩٨٣ ، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العام ملامح رجل مؤسس قدير كان موضع إجماع الفلسطينيين على الرغم من اختلافاتهم.

صدر حديثاً

سلسلة التجربة الفلسطينية المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز

مازن قمصية

يعرض هذا الكتاب تلخيصاً وتحليلاً للمقاومة الشعبية في فلسطين عبر مئة وثلاثين عاماً. إن فشل المفاوضات السياسية في ظل عدم توازن القوى زاد من أهمية هذا الموضوع، وبات واضحاً أن الاطلاع على النجاحات والاخفاقات والفرص الضائعة والتحديات، يسمح لنا برسم تصور أفضل للمستقبل. أكثر من ثلثي الفلسطينيين في العالم لاجئون او نازحون، ولم تأت هذه النتيجة-شأنها شأن جميع حالات أخرى مماثلة في التاريخ كجنوب إفريقيا مثلا- دون مقاومة لعنف الاستعمار، هناك عدد هائل من الاصدارات التي كتبت حول الصراع الصهيوني-الفلسطيني، والتي تغطي قضايا عديدة، منها الارهاب، وحقوق الانسان، والمعتقدات الدينية، والأرض، والسلطة. لكن لا توجد إصدارات حول المقاومة الشعبية عدا عناوين محددة وغير كافية للحاجة. قمت بمراجعة أكثر من ٨٠٠ من المصادر الرئيسية، ووضعت اكثر من ٣٠٠ منها في النسخة النهائية، وتشمل المراجع والصحف والمقابلات والأخبار الصحافية والمقالات والكتب. يمكننا ان نتعلم من أية انتكاسة أو نجاح للجهود الشعبية في فلسطين في كل مراحل الصراع، مع التحليل الموثق لها لرسم مسار أكثر استنارة لمستقبل يسوده السلام والعدالة، ففي التاريخ عبرة لمن اعتبر.

الإعلام الفلسطيني والانقسام مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب و جمان قنيص

إلى أي مدى يحتوي الإعلام الفلسطيني على خطابات التخوين والتفكير؟ وكيف يمكن تحرير الإعلام الفلسطيني من هذا النوع من الخطابات و تجنب ما يمكن أن ينتج عنها؟

كيف يمكن للإعلام الحزبي أن يعبر عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة وينتقد «الآخر الوطني» لكن في حدود المهنية والمسؤولية والصدقيّة؟ وماذا عن الموضوعية والمهنية اللتين كانتا أولى الضحايا في خضم التطاحن السياسي في الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني؟

يحاول الكتاب تقديم إجابات عن تلك الأسئلة بالاعتماد على قراءات تفصيلية وحالاتيّة لأداء الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام.

سلسلة التجربة الفلسطينية أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج

محرر الكتاب: سميح شبيب

شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه لمركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن نكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

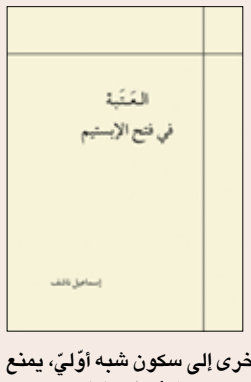

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

يَسُرُّ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أن تقوم بنشر مجموعة من المقالات والدراسات للأستاذ الدكتور شريف كناعنة، أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت، التي تعطي فكرة عن بعض أعماله ودراساته المتعلقة بفلسطين.

وهي لا تشكل جُل ما نشره الدكتور كناعنة، بالعربية اضافة الى الانجليزية ولكنها تشكل عيّنة عن توجه أبحاثه والجوانب التي سعت إلى معالجتها. وكل من يعرف إنتاج الدكتور كناعنة، يعرف أنه ريادي في هذا الحقل، وأن إنتاجه من دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة أغنت حقل الدراسات الأنثروبولوجية، بمعناها الأعم، أي تداخلها مع علم النفس وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة.

ولكون هذه الدراسات والأبحاث والمقالات نشرت في مجلات متعددة ومتنوعة ليست جميعها في متناول القارئ، فإن وجودها في كتاب واحد يسعف لأغراض عملية الإطلاع عليها والإفادة منها، للدارسين والباحثين والطلبة في الجامعات، ولغرض الجمهور العام أيضاً.

ولكن هذا العمل يشكل أيضاً شهادة عرفان وتقدير لأبرز علماء فلسطين في هذا الحقل، ويشكل عينة محدودة من جهد متواصل عبر ما يزيد على أربعة عقود من الزمن.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

لم يحظ مصطلح الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) بحقه من الدراسة والتحليل الدبلوماسية العامة في الأدبيات الفلسطينية، علماً بأنه قد يعد أحد مفاتيح الحل للقضية على المدين المتوسط والبعيد. وهذه الدراسة تحاول التركيز على هذا المفهوم الحديث نسبياً، وأهميته في نقل الرواية الفلسطينية لشعوب العالم، وذلك من خلال التأطير النظري للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبيان مكامن الثغرات فيها، ومحاولة البحث عن حلول لتفعيلها، حتى تؤتي أكلها بالشكل المناسب.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فجّرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعادت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحثيثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

تسعى المقالات المتضمنة في هذا الكتاب إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الثانية، قبل وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. ويغلب عليها المنحى التحليلي إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل سواء أكان الأمر يتعلق بالمآل السياسي «للقضية»، أم الفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة. ويحتوي القسم الأخير من الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي، بما في ذلك ما سمي «باليسار الإسلامي» واليسار غير الإسلامي. وهذه قضايا موضع نقاش مستمر من قبل كتّاب عرب وغير عرب اليوم.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: -٢٢٩٥١١٠٨ (٩٧٢)- فاكس:-٢٢٩٦٠٢٨٥ (٩٧٢)-
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org